

1
هنا کتاب زاده کترو جین فی شرع ذوالحجہ الحلبین



194

00
193



Süleymanîye U. Kütüphanesi	
Kiş:	AMCA ZADE
Yer:	HÜSEYİN PAŞA
Eski Numara	193

[illegible]

۱۰۰

عالمہ سعد الدین
اقتصادی و فنی
المطالعہ

مكتبة
الشيخ
الشيخ

[illegible]

اولاً:

花

10



100

والتام دونه بعد الصلوة مثال القول تعالى عليه وسلم يا ايها واحترق عن الكلى
على ما قيل فان قلت لا يفرغ الدعاء من الصلوة والسلام لانها مصدر والمصدر لا يفرغ منه الدعاء
فان قلت لا يفرغ الدعاء من الصلوة والسلام لانها مصدر والمصدر لا يفرغ منه الدعاء

في تقدير ايمان في نظم الكلام بطريق تفويض الواو عن اكاره الا ان ولا على قولها كما فعله
القوم هذا اعني وبعد فصل الخطاب اول من تكلم بهذه الكلمة وقصلا بها بين الكلامين
داود النبي عليه السلام وهو المراد بنقل الخطا في قوله تعالى واتيناكم بالحكمة وفصل الخطا
عند شرحه والسبب في قوله صاحب كشف الاسرار قد اتفق الفقهاء على فرضية علم الحال
الفقهاء اجمع الفقيه والفقه لغة الفهم من فقه الرجل بالكرى فيهم وبالضم صار فقيرا
فاصطلاحا على ما ذكره الشافعي في شرح المنار يتبع الاصل الاصول العلم بالاحكام الشرعية
العملية من ادراك التفاصيل والفقه في الاصول انما يطلق على الاحكام من دلائلها فليس
الفقيه الاجتهاد عندهم والاطلاق على المقلد الحافظ لما نال حجاز وهو حقيقة في عرف الفقهاء
بدليل انصرف الوقف والوقية للفقهاء اليهم واقلة ثلثة احكام كما في المتن وذكر في
التحريم ان التابع اطلاقه على من يحفظ الفروع مطلقا سواء كانت بدلائلها الاولى عند
بعض الفقهاء الفقه عبارة عن العلم بالاحكام الشرعية والعمل بموجبها كما اخبره صاحب
فخر الاسلام قال الامام الترمذي في الفقه في الدين ما وقع في القلب من ظهر على الناس
فاذا العمل والخشية والتقوى واما الذي يتدارس في المدارس للبر والخطبة فيقول
عن الرتبة العظمى لان الفقه في الدين لافي القلب وهو يجرى في خير لانسانا لقوله
عليه السلام من يريد الله به خيرا يوفق له في الدين كذا في اول شرح البيهقي العرق ثم اعلم ان المقصود
لغة القطع والتقدير شرعا ما ثبت بدليل قطعي كالكتاب والسنة وحكمه ان يكون
تاركه بلا عذر مستحقا للعقوبة واجرة كذا وانه لا يفترض عن كل من جميع العلوم
لا يفترض عليه علم الحال فهو علم اصول الدين وعلم الفقه والحال الامر العارض للانسان من
الايان والكمرة والقلوة والزكوة والصوم وغيرها من الاحوال التي هي اقسام الرمالا
للمراد من الفرض الفرض العيني بدلالة للعلوم من الايمان والقلوة مثلا لان العلم تابع للعلوم
فهو اذا كان فرضا فعليه كذلك فرضا اخر ما حرم آه تأمل قوله على كل حال ايمان بالله
اقول الايمان بالله تعالى وتصديقه مستلزم للتصديق بالرسول واليوم الآخر وعينها
من المعتقدات على ما روى مسلم عن عثمان رضي الله عنه تعالى عن ما من مات وهو يعلم انه لا اله الا الله
فانما هو الموت والاعمال التي هي رات من الله

الله اي يستعد جزاء دخل الجنة فذكر اليوم الاخر بعد خصيصه لكثرة منكره قالا لقاضي
الانوار عند قولنا انما يعصمنا الله من عذابه من آمن بالله واليوم الآخر وانما يذكر الايمان
بالرسول لما علم ان الايمان بالله قرينة وتماحه الايمان به يرد عليه ان تمام الايمان بالله
تعالى وقرينة ايضا الايمان باليوم الآخر فلا حاجة الى ذكره تأمل قوله واليوم الآخر وصفه
لتاخره وكونه بعد ايام الدنيا ولانه اخر اليه الحس والجزاء والفتن والايام به التصديق
بما فيه من الاحوال والاهوال وفيه اشارة الى ان الفاسق الجاهل العلم بالحال ما عد الايمان
كالم يوم من بالله واليوم الآخر لصعوبة خوفه من العذاب واهتمامه اليه تأمل قوله من سورة
ورجال من اوعى النساء بكر النول وضرا والنساء والنساء جمع امرأة من غير لفظ
والرجل ضد المرأة والجمع رجلا كما في الصحاح وما قبل ان المرأة بن آدم بلغت حد البلوغ فلا
يصدر على مثل عليها السلام بل على بنات الحسن وايضا القول بان الرجل ذكر من بني آدم بلغ حد
البلوغ لا يشمل آدم عليه السلام والرجل كذا قال الله تعالى وانه رجال من الانس يعبدون
رجال من الجنة وانما قدم النساء على الرجال مع شرافتهم لان الذكر في الرسالة احوال الهادون
الرجال والحيثية للجمع وفيه رمز الى ان يكون الاهتمام الى العلم بالله الملك من النساء
وان في من اهتمام الرجال اليه كاهي الواقع وليس بواقع كاسبغ من للصورة فقرة الله اما
لخصته بالنساء واجبة اي معرفة الحيف والناس والاختصاصه فريضة قوله عليهن وعلى
الازواج والاوكياء اما على النساء فقط واما عليهن فلا جلهن فمن هنا علم ان تعليم تلك النساء
واجب عليهن ايضا كما يجب المعرفة اذ يجب على الزوج والمولى تعليم زوجته ومملوكة قدر ما
يخرج عن عهدة الفرض وعلى الوالد تعليم ولده ذكره ان اثنى من القرآن والعلم والادب
قال علي السلام وبالاولاد اثنى من ابائهم حيث لا يعلمهم القرآن والادب فينشون جهلا
اولئك اعدائي يعني الاباء وذكر في التائاد رائية انه رواه الامام القرطبي والزندقي في
الرقصة عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم وبلاولاد آدم من ابائهم
لا يعلمهم القرآن والادب لغرض الدنيا وينشون جهلا انا بربى من اولئك اعدائي من اولئك
انباري من اولئك ثلثا قيل انه ان كان الرجل قانما بتعليمها العلم فليس بها الخرج لطلب العلم

في تقدير ايمان في نظم الكلام بطريق تفويض الواو عن اكاره الا ان ولا على قولها كما فعله
القوم هذا اعني وبعد فصل الخطاب اول من تكلم بهذه الكلمة وقصلا بها بين الكلامين
داود النبي عليه السلام وهو المراد بنقل الخطا في قوله تعالى واتيناكم بالحكمة وفصل الخطا
عند شرحه والسبب في قوله صاحب كشف الاسرار قد اتفق الفقهاء على فرضية علم الحال
الفقهاء اجمع الفقيه والفقه لغة الفهم من فقه الرجل بالكرى فيهم وبالضم صار فقيرا
فاصطلاحا على ما ذكره الشافعي في شرح المنار يتبع الاصل الاصول العلم بالاحكام الشرعية
العملية من ادراك التفاصيل والفقه في الاصول انما يطلق على الاحكام من دلائلها فليس
الفقيه الاجتهاد عندهم والاطلاق على المقلد الحافظ لما نال حجاز وهو حقيقة في عرف الفقهاء
بدليل انصرف الوقف والوقية للفقهاء اليهم واقلة ثلثة احكام كما في المتن وذكر في
التحريم ان التابع اطلاقه على من يحفظ الفروع مطلقا سواء كانت بدلائلها الاولى عند
بعض الفقهاء الفقه عبارة عن العلم بالاحكام الشرعية والعمل بموجبها كما اخبره صاحب
فخر الاسلام قال الامام الترمذي في الفقه في الدين ما وقع في القلب من ظهر على الناس
فاذا العمل والخشية والتقوى واما الذي يتدارس في المدارس للبر والخطبة فيقول
عن الرتبة العظمى لان الفقه في الدين لافي القلب وهو يجرى في خير لانسانا لقوله
عليه السلام من يريد الله به خيرا يوفق له في الدين كذا في اول شرح البيهقي العرق ثم اعلم ان المقصود
لغة القطع والتقدير شرعا ما ثبت بدليل قطعي كالكتاب والسنة وحكمه ان يكون
تاركه بلا عذر مستحقا للعقوبة واجرة كذا وانه لا يفترض عن كل من جميع العلوم
لا يفترض عليه علم الحال فهو علم اصول الدين وعلم الفقه والحال الامر العارض للانسان من
الايان والكمرة والقلوة والزكوة والصوم وغيرها من الاحوال التي هي اقسام الرمالا
للمراد من الفرض الفرض العيني بدلالة للعلوم من الايمان والقلوة مثلا لان العلم تابع للعلوم
فهو اذا كان فرضا فعليه كذلك فرضا اخر ما حرم آه تأمل قوله على كل حال ايمان بالله
اقول الايمان بالله تعالى وتصديقه مستلزم للتصديق بالرسول واليوم الآخر وعينها
من المعتقدات على ما روى مسلم عن عثمان رضي الله عنه تعالى عن ما من مات وهو يعلم انه لا اله الا الله
فانما هو الموت والاعمال التي هي رات من الله

وان قصر علم الرجل ولكن ناب عنها في التعلم وعلمها ليس لها الخروج ايضا فان لم يكن كذا ذكر فلها
الخروج للتعلم وبعض الرجل ينعمها ومهما اهلكت المرأة حكما من احكام الدين لا سيما احكام الحيض
والنفاس والاحتضاة ولم يعلم الرجل باب ركها في الاثم ومهما نكحت ما هو فرض عليها ليس
لها ان تخرج الى مجلس ذكر ولا الى تعلم فضل الا برضاها وفي بعض التفاسير قيل ان اشد الناس
عذابا يوم القيمة من جهل اهله هذا وفي قوله من آمن بآيته آية اشارة الى ان معرفة الآيات
انما تجب على الزوج الا زواج والاولاد والبنات اذا كانت الرزقا والمملوكا وغيرهما من
النساء مؤمنة والا فلا يجب على الزوج الكفاة وقيل في المسلم وما قيل من ان العتيق والعتيبة اذا هما
يجب عليهما تعلم الايمان واحكام فقيه نظرا لان المراهق صبي لا وجوب عليه بل يبلغ والا وليا
جمع الولي والمراد منه غير الزوج بقرينة للقبالة وهو اما الأب والمولى والجمعية باعتبار
المواد او مافوق الواحد وما قيل من ان الولي وارث مكلف فليس بموضع بل هو الولي
في النكاح لا في التعليم والتعلم وبيان الاتحاد مطلوب بقوله ولكن كان هذا الى علم الدماء المتبعة
بأبنته كذا نقل عنه وقيل في زماننا مهورا والزمان يقع على جميع الدهر وبعضه كما في الترابية
فلاضافة ظاهرة الحجر والحجران بالنكض الوصل والهجرة الانتقال من ارض الى ارض اخرى كما
في النكاح فعلى الاول كان هذا العلم كان مفصولا عن ابدى الناس بعيدا عن ديارهم وسائرهم
وعلى الثاني كانه استقل من البلاد وهاجر الى الصحارى وغلبت الجبال الخالية عن الرجال المجازا
والصوم واليه وصله الله تعالى الى افراد بس الجنان من جوار المصطفى صلى الله عليه وسلم في
دار السلام قال المص في بعض كتبه وقد بلغ التاريخ اليوم تسعمائة وثمانين وتسمائة طرية
انتهى وذكر في زيد الشفاني ونتمته توفي في شهر جمادى الاولى سنة احدى وثمانين وتسعمائة
يتشعري ما يقول المص لو وجد في هذا التاريخ وقد بلغ القوامنة لأن هذا الزمان ادنى من
زمان المص لم يرتب حيث لا يبقى فيه اثر من هذا البحث بل من اللغة الشريف نعم قد وجد فيه من يردى
الخزوق وقد قال الذهبي في فضوله وآجمعوا على ان اللغة لا بد وان يكون مجتهدا حتى لا يفتري
على الله شيئا كتحريم الحلال وضده وقد صرح الفقيه ابو الليث وغيره بتحريم الافشاء لو لم يبلغ
هذه المرتبة وان لم يكن المتقي من اهل الاجتهاد لا يحمل له ان يفتي الا بطريق الحكاية فيحكي ما يحفظ

من افکار

من افعال الفقهاء **قوله** بل صار كان لم يكن شيئا مذكورا فكانه شئ غير منزه عن اصله
ولا يعرف اسمه ووجه لعدم الالتفات اليه جدا **اولا** ولا يفرقون بين الحيض والنفاس والاختصاصه
يختل الفرق والتفريق اي لا يفرق اهل هذا الزمان بين الحيض والنفاس والاختصاصه فرقا كما
معتد به بان يعلم اولها وآخرها ودخولها وخروجها والحقيقه والحكم فلا يريد ان كثيرا
من الناس يفرق بينها ويحتمل ان يكون غليظا لما بعده **قوله** ولا يميزون بين العقبه من القاء
والأطهار والفاسدة الصحة لغة ضد المرض والسقم كافي الصحاح ونوعا ضد البطلان وهي حالة
او ملكة تراعى الأفعال عن موضعها سليمة والتفسير عن الدم والطهر بالفتح مجاز فكأن وضع
الصحة من ذوى الأرواح يصدر عنه الأفعال والآثار سليمة عن المرض والتعريف صدر عنها احكام
بلا اشتباه فحكم الدم الصحيح جواز الصلوة وحكم الطهر صحيح جوازها وعليه القياس فقص
واعلم ان الدم على ضربين الدم الصحيح كافي للحيض والنفاس والدم الفاسد كافي للاختصاصه لعل
الظاهر الذين قاموا **قوله** ترى امشهم يكتبني من الرقية بمعنى العلم يتعدى الى مفعولين الاول الامل
والثاني يكتبني ويحتمل ان يكون من الرقية بالمعين اعني الأبصار ويتعدى الى المفعول واحد وهو الرقى
ويكتبني حاله ويمكن ان يكون من الرقية بمعنى الرجوان لأن رؤية الشئ يستلزم وجوده
كما قيل فيتعدى ايضا الى المفعول واحد الامل واحد الا ما نيل يقال هو له اما نيل المفعول اي خيارهم
وقيل من مثل الرجل بالقسم اذا صار فاضلا وهذا استئناف وجواب عن سؤال القوم لنا عن الكلام
الابن كانه قيل ما بالهم لم يفرقوا آه فانجا ما ترى وتوحيه الجواب **قوله** بالتوبه
المشهورة كالمتوبه الأربع وغيرها من المتداولا علمتني الأجنى بلا يكتبني بل جعل للمتشبه
كالقدوري **قوله** واكثر مسائل الدار فيها مفقودة الى المنتهى من الحيض والنفاس والاختصاصه
كما مر **قوله** والكتب البسوطه لا يمكنها الا قليل كالتاريخانية ومحيط الخرسى والخلاصة
وشروح الهداية والمتن كذا نقل عنه وبالسبوطه الأخيرة والعناية والتهامية والكفاية
وغاية البيان والراجح الوهاج ويحتمل ولو بعيد ان يكون الكتب البسوطه الكتب المسماة بالبسوطه
لما قبل انها سبعه **قوله** ولما تكون اكثرهم عن مطالعتها عاجز وعليل لما ساقه طبع اكثر
الملوك والسقامه الكتب البسوطه لأن أكثر نسخها في باب الحيض محرف لعدم استعمال قوله فيما

عَاقِبَةُ الْأُمَمِ كِبَارُهَا وَأَخْلَافُهَا كَلْبُهَا وَبَنُو أُمِّ لَيْلَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ۝

[illegible]

واختلاف الفرق بين الخلاف والاختلاف ان الاختلاف فيما يكون الطريق مختلفا في
 المقصد واحد كما في براهين اثبات الواجب عزاسم والخلاف فيما يكون كلاهما مختلفا كما
 في اثبات صفاته العلي والخلاف في المخالفة كما في الصحاح والمخالفة يستلزم الاختلاف **قوله**
 في اختيار الشيخ ونصحه ايضا خاتما يعني ان ما اختاره بعض المتأخرين من مسائل الحيف
 يخالفها اختاره بعض آخر كما في سائر المسائل وفيه رمز لا كثرة المسائل **قوله** فاردت ان اصف
 الفاء فصحى اذا عرفت احوال الدعاة الثلث من كونها ماهرة وغير مذكرة ومتميزة بعضها
 عن بعضها فاردت اقوال الفلا الأولى فصفت رسالة او كتبت لان الارادة لا تلزم الفعل
 ولا تستلزم والهام مصوغ له **قوله** رسالة حاوية الحاوي المحيط والجامع الرسالة للجلالة
 على قليل من المسائل التي تكون من نفع واحد والجلالة هي الحقيقة التي يكون فيها الحكيم ذكره

[illegible]

بيتنا في كتاب مستقل وعلم سائل الخيض من القصد الأقصى والطلب الأسنى لما يترتب عليها من الأحكام
 مالا يضبط ولا يحصى كالصلوة وما تتوقف عليه كالطهارة وقراءة القرآن والصوم والأعتناء
 بالوجع والبلوغ والوطى والطلاق والعدة والاستبراء وغير ذلك من الأحكام وكان من أعظم
 الواجبات لأن عظم مرتبة العلم بالشيء ومجده يجب مرتبة ضرر الجهل به وضرر الجهل بسائل
 الخيض نشد من ضرر الجهل بما عداها وذلك لأن المرأة إذا لم تعلم رجمان ترك الصلوة و
 الصوم في وقت الوجوب أو تأخرهما في وقت عدم الوجوب وكلاهما امر حرام وضرر عظيم
 ولأن ضرر الجهل بالخيض فسمان مختص بالخيض ومنعه للغير بخلاف الجهل بما سواه أما الضرر
 به فهو ما ذكره أنفاً وأما المنع في فهو الغشيان في حالة الخيض وذكر حرام بالنص والافتاد
 بحقه كقولنا عليك السلام من أتى امرأته الخائض فقد كفر بما أنزل الله على محمد يعني مستحلاً بذلك
 كما في السراج الوهاج ومسبأ في التفصيل في الفصول الساسان أنها والله تعالى نجيب الأهتمام
به والأعتناء بمعرفتها وأن كان الكلام في عجنه طويل أكثر من كثير الأطراف فإن الطالب
 للحق يقبض في مثل هذا الجرح وإذا كان ذو البطالة تنفر فلم يجد هم دعائى الآثار اقول

وجامعة لما لا اللازمة غير مستعمل **قوله** خاوية عن ذكر خلاف ومباحث
غير ممة الخاوية الخالي وقبل الساقط يعني ليس هذه الرسالة والقيل والقال ولا لمباحث
غير ممة مجالا وما قيل من انه لعل الخلاف ههنا بمعنى الاختلاف فناسى عن شك
وبشبهه لاسم روية ودقة ويجمل ان يكمل المباحث عبارة عن المسائل او عن الدلائل
او كليهما معا والصفة على الاول محصنة والثاني موضح **قوله** مقتصرة على الاقوي والاصح
لوقدم الاصح واخر الاقوي لكان اولى وقصر الشئ على كذا لم يجاوز به الى غيره والاختصار
على الشئ الاكتفاء به كما في الصحاح الى الرسالة مكتفية بالاصح والاقوي والمختار للفتوى
ولم يجاوز عنها **قوله** والمختار للفتوى الى الافناء وهي لغة حكم قوي وبيا اشكال وقيل مأخذ
من الفتى وبهواتب الفتوى سمي الحكم فتوى ليقوى التاكيد في جواب الحادثة وفي الصحاح
واستغنى في مسد فافاه والاسم الفتيا والفتوى وقيل الفتوى القوة والاحكام وقيل
الفتوى واحد الفتاوى مثل الدعوى والدعاوى وانما سمي المسئلة لانها اجواب حادثة في
او احداث حكم او فتوى كذا في كشف الحقائق شرح كثر الدقائق والمزايا ما في الفتوى
تأمل **قوله** متهلة الضبط والذكر التسهيل الشير هذا منوع كيف وعلماء الأعصار طبعوا
بعض الواضع ولم يفرعوا شيئا منها والصفة تحتمل الفاعل والمفعول تدبر **قوله** وجد ان
يكون في ذخري المعنى في يوم الجراد لاننا اذخر لنا هكلى والشاء في عالم الدنيا **قوله**
فبايتها الناظر الى الرسالة الفاضحة ايضا **قوله** بان الله العظيم الباء للتسمي وجواب القسم
مخزوف دل عليه ما بعده تقديره لا ظنك في حق هذه الرسالة ان تقع في الخطا العظيم
هو الذي يصغر عند ذكره وصف كل شئ فهو جبانة الأعظم من عرف انه تعالى هو العظيم
صغر في عينه كل شئ الا ما له نسبة الى عظمته تعالى وقيل هو الذي انتفت عنه صفاته النقص فزعم
منه سببه وقبل انتفت عنه تلك الصفات وحصل له جميع اكماله فيرجع الى الصفات السلبية
والسبوتية معا كما في شرح الواصف **قوله** لا تعجز في الخطئة فيه اشارة الى ان الخطئة
جائزة بعد التامل والتأنيع التوق والدقة اظهار اللقب واللام في الجملة **قوله** تجرد
رؤيتك فيما الخالفة لظاهر بعض الكتب المشهورة فحسب الضمير في فيما ارجع الى الرسالة

فضلی

الفرق
هو على وزن فعل وانما افتتحت بالالف الدعوى فيقولون
نقول بالدعوى كالا فيقول الدعوى دعوا وجوزنا في
الواو لا غير كدعوى دعاوى كالمواظبة والواجب
جميع الدعوى الدعاوى كالمواظبة والواجب
على الف التثنية قال بعضهم التي في قوله الحق ثم
وما قلت على التثنية التي في قوله الحق ثم
وعلى هذا الوجه واكسر في الدعوى سوادك
الفتوى والتساوي انتهى

فسمى جواب الزماني فان تجوز في الخطئة فلعنك تقع في الخطاء فان لم تجز فلا تقع
قوله ان خطي ابن اخت خالتك يعني لا تقدم من على خطي في اول الوهلة بدو النظر و
البتع والالتفات في الخطا ويكون **سحقا** لان يقال في حقك السهو والخطا في مكانك
مقاتلك لابن اخت خالتك اذ الاحتمال القوي ان يوجد في كل ما محل صحيح فاني قد
صرفت آه وبركايه عن شهادة الرجل على نفسه عليه لان ابن اخت خاله الخاطب نفسه
لا غير اثر هذا التطويل ولم يصريح الناظر بمبالغة واستهجانا بالتصريح هذا اذا كان
بالنار الخاطب يكون متعديا وابن اخت خالتك محمول واذا كان بالبار يكون الفعل
لازما ويكون الأبن فاعله كذا نقل عنه فعلى الأول يكون من التفعيل والتأني في الأفعال
والفضل للمقدم ولهذا قرئ **قوله** فسكون من الذين هكوا في المهاك بالباء الخاطب على
التقديرين الباقين للمهاك جمع للمهكة وفي المغازاة التي وقع فيها الهلاك والاراد
الهلاك الروحاني لا الجسماني فان الجهل بالشيء الذي خلق النفس الناطقة على استعداد
ادراكها سقم وهلاك روحاني وهو الجهل البسيط الذي يقابل العلم المطلق تقابل العلم
والمهكة والجهل المركب الذي هو عبات عن اعتقاد جازم غير مطابق للواقع فممن مطلق
العلم عند الحكماء وقسم العلم اليقيني وهو الاصح اعني الاعتقاد الجازم المطابق للواقع كما
هو المقرر عندهم هذا القول هذا الكلام من لا تجز الى هنا من التفتيح النصيب حق لا حيد او اما
قوله الآتي اعني فاني قد صرفت شطرا من عمري لا يستند من عدم الخطاء ولا حقيقة كلام
اذا الانسان يساق والسيان وما ابرئ نفسي فان النفس لا تارة بالسوء والابتناء
في الزمان الطويل لا يستند من اصابة الحق كيف والاهم الاعظم ابو حنيفة رجع آخر عن
بعض اقواله مع انه استقر عليه في مدة مديدة والحكام لم يصيب الحق في دعوى
قدم العالم مع آثرهم صرفوا جميع اعمارهم اليها بالنظر والرياسة على اكل وجبة واحدة
فضلا عن الشطر والنصف واما الاصابة بالحق بتوفيقه تعالى **قوله** فاني علة
عدم الخطاء في هذه الرسالة بقدر الامكان كذا نقل عنه **قوله** قد صرفت شطرا
من عمري في هذا الباب اي بعضا منه في باب الخيض اذ المقوس الشطر البعض لا النصف

هذا الجيب ٢٠

ويعلموا انهم الزاوي في المثلث الكاهنة استثنى
هذا لانها لم تشارك في موت الربين فتمت في الموت
تطويق احصاء التقافة في جنته في جنته
تطبيق لا الامور المتعاقبة لا يكون ولا غدا
بمعهم الجنان وقال بعضهم لا يكون ولا غدا
ما في التبعات رسالة وثبات الواجب

والمراد من غرق الحاف الدم الذي لا يكون خارجا عن رحم من دم الجرجا ودم تراه الكيفية
يسمى وهم ظاهر الكواقي الزملي يرشك اليه تقيع الدم الى دم الاختافه والى ما هو المعروف
ذكره الزاهدي في شرح مختصر القدرى فلا حاجة الى زيادة قيد بالغة او امرأة كما قيل وقيل
ليخص سبلا بالغة قاله المتكفي دم رحم من موضع مخصوص في وقت مخصوص وقيل هو الذي يصير
المرءة بابتداء سبلانه بالغة قاله الكوفي واكرم منبت الولد ووعا في البطن كما في الحفايق والقاموس
قوله خارج من فرج داخل وهو اللورد والفرج الخارج المطلق الى خارج من ثقب في أسفل الفرج وهو
مخرج الذكر ويخرج الحنف والمخ والولد لما قيل ان شفرير فرج المرأة محيطا لله ثقب واحد ما رواه
ثقب فوق ذلك الثقب وهو اصغر من الاول كما قيل الذكر وهو يخرج البول فقط والثالث ثقب فوقهما
وهو اصغر من الاولين كثقب الكبد وهو موضع خزانها وهاك جلد رقيقة قائمة مثل عرف الذئب وقطع
هذه الجلد خزانها ذكره الامام الكواقي في تفسير كبير قوله خارج من فرج داخل اصغر من الخارج من
فرج المرأة كدم البدر فانه يخرج من ثقبها ان تنفس عند الانقطاع وان لا يات بها زوجها ان استمر
ثقبه ايام لاحتمال صدوره من الرحم بان يشق الثقب الى الكبر ويخرج كذا نقل عنه وكذا في التفسير
فلا تدع الصلوة والصوم والفرجة ولعلنا نقضي الصوم ان كانت في رمضان وان لم تكن فله نقضي
صومها الا يومها الذي شرعت فيه الصوم قبل وفية الدم احتياطا لهذا الاحتمال وانما اعتبر الخروج من فرج
داخل اصغر من الخارج وتاليا الخروج ولم يخرج بعد هذه حيلة المرأة الصائمة قبل ان يخرج من الداخل
ان تنزع الكبر فها حكما وايضا احتراز عن لزوم الخروج الى الفرج الخارج كذا نقل عنه **قوله** ولو كان نقل
ليدخل النظر المختل والالوان سوى البياض الخاص انتهى واليا ضارعا ليد ايضا فانه ليس بجيب انفاقا
هذا اذا كان طرا ولو صار اصفر باليس في حكم الابيض كاشية وايضا هذا مني على الالوان جسر عند
العلماء الخفية يوم وانما اعتد ان في فليس من الخيف لان الحيف عند هذه هو الدم الغليظ سواء كان حقيقيا
او يفر الى السواد **قوله** يدخل النظر المختل يعني ان لم يخرج الدم حقيقة سواء كان دما خالصا او سائلا
سوى البياض الخاص في هذه الحالة فكما تعد جيفا حكما لا اتصال الدم اليها بعد وقولنا نقضي وان لم
يخرج الدم الخاص وخرجت الالوان فهو حيف سوى البياض الخاص فانه بهذا التعريف يصير دما خالصا
عن الابسة مطلقا خالصا وغيره مع ان حيفا عند الدم الخاص لا غير كاشية وانما ما قيل من انه يخرج

في قوله يخرج الدم المختل من الرحم في وقت مخصوص
قوله يخرج الدم المختل من الرحم في وقت مخصوص
قوله يخرج الدم المختل من الرحم في وقت مخصوص

قوله يخرج الدم المختل من الرحم في وقت مخصوص
قوله يخرج الدم المختل من الرحم في وقت مخصوص
قوله يخرج الدم المختل من الرحم في وقت مخصوص

قوله يخرج الدم المختل من الرحم في وقت مخصوص

قيد بدون اياس كما ذكره الصدر الشريفة في مختصر الوقاية لان ما تراه الابسة حيف على وجه
الوجه ان فليس مصدر مع ان هذا القيد ينافي ما هو المحاور عند صدر الشريفة كما في شرح الوقاية
قوله بدون ولادة ليخرج عن النفاس كذا نقل عنه وذكر في الوقاية هو دم ينفضه دم
بالغة لا دبرها وفي الاصلاح والايضاح وانما قال الاعداو ولم يقل لا دبرها لان العبر في بعض
كون نفق الدم عن داء لا بسبب المرأة عن الداء لان العبره كونها مرفقة سواء كان الداء
في رحمها او في موضع آخر لا يتاكد كون الدم الخارج من رحمها حيفا اذ لم يكن نفصا ياه بسبب
الداء والجواب عن ان الضير يرجع الى الرحم لان ما وثقت سماعى كما قيل على ان التبار من الداء
للتقي ما يكون سببا للدم فان تقدير ان حيف دم ينفضه دم امرأة بالغة خالية عن الداء
السبب لنفض الدم ويمكن الجواب بالاستخدام ويجذف للضاف اي لا دبرها
وبذكر الحمل واردة الجزء ورجوع الضير الى الرحم باعتبار المضاف اليه قائل
والنفاس دم كذلك اي دم صادر عن رحم خارج من فرج داخل ولو كان في داخله
الطهر المختل والالوان من الحرة والقفرة والكدرية والتربية والحضرة سوى البياض الخاص
كما في الحيف نقل عنه ان صاحبه نفسا وهن مفردا كان عشرة مفردا وجوهما نفاس
وعشائر كما جاء مصدرها مثل جمعها انتهى يقال نفست المرأة بكسر الفاء نفاسا
وبكسر النون لا النفسا مفردا وجمعه نفاس كشار فليس الكلام فطلا جمع على فعال
غير نفاس وعشره وجمع ايضا على ثماوات وعشراوات وامر بان تساواه
كذا نقل عنه ولا دخل جعل الحاشيتين حاشية واحدة مجذف الفضل وايضا نقل عنه
ان النفاس في اللغة قال بعضهم هي النفس فتحتين يعني تنفس الرحم بخروج الولد
منها وقال بعضهم هي النفس يكون الفاء يعني خرجت من النفس وهي الولد هذا هو الظاهر
انتهى اقول كما ان الرحم يتنفس بخروج الولد كذلك يتنفس بخروج الدم وهكذا
الدم را وطا كان اصل الولد الذي هو النفس من الدم سمي بالنفاس لكن المناس في
الصحاح من ان النفس الدم يقال سالت نفسي ومنه قول النخعي ما ليس انفس
سائلة فانه لا يخرج الماء اذا مات فيه وعليه ما في الكافي مما انه هو من النفس وهي الدم

قوله يخرج الدم المختل من الرحم في وقت مخصوص

قوله يخرج الدم المختل من الرحم في وقت مخصوص

قوله يخرج الدم المختل من الرحم في وقت مخصوص

لا يكون فاصلا طال أو قصر لا في الحيض فحقة بالذكر اعلم ان الطهر المختل بين الاثنين في الحيض
ان كان خمسة عشر يوما فاصل بينهما وليس في حكم الدم بالاجماع وان كان اقل من ذلك كان
بمصر تمام من الحيض وليس في حكم الدم بل هو فاصل بالاتفاق ولا تزداد الحيض على كثرتة و
اللزوم باطل والمرى ومثلا وان كان قبل تمامه او خفف من الحيض فيسبغ فاصل به في حكم
الدم المتوالي فان زاد مجموع الاثنين والطهر على كثرة الحيض فان كانت مبتدأة كانت عشرة
حيضا والباقي استحاضة وان كانت معتادة ردت الى ايام عاندا والباقي استحاضة وان لم
يزدك ان الحكم ايضا سواء كانت مبتدأة او معتادة هذا هو الاصل في هذا الباب على ما قيل وفي النكاح
كذلك ان الطهر المختل بين الاربعين لا يفصل بين الاثنين ولو خمسة عشر يوما غدا بحقيقة نوعه
فيجعل باجاءة الدم بطرفيه كالم التوالي لان الاربعين في التناسق عشرة في الحيض وقالا اذا
كان الطهر المختل بين اربعين خمسة عشر يوما يفصل بين الاثنين ويجعل الاول انقاسا والثاني ايضا
ان لم يكن كاسبق منه وان كان اقل من خمسة عشر لا يفصل بين الاثنين ويجعل كالدم المتوالي صورة
امرأة ذلك بعد الولادة يوما واحدا وثمانية وللمئين طهر ثم يوما واحدا لا يدعوك نفاس
عنده وعنه نفاسا الدم الاول كذلك في الحيض **قول** والطهر الكيام طهر خمسة عشر يوما فاصلا
كذلك في الرحم فهو لا يعرف ذلك عقلا لانه من العادة فانها هي التي سمع من صبي وذا سمع من
التي سمع من غيره هذه الامة نظيرة من الامة **قول** والطهر الناقص ناقص من ايام الطهر الكيام
قول والمعتادة من سبقها دم وطهر صحيحان واحدا اما مثال من سبقها دم وطهر صحيحان فامرأة
تركها خمسة ايام من شهر وخمسة وعشرين يوما طهر ثم استمر الدم مقصلا واستقر هكذا
في كل شهر وكما رأت صائكة ايام وخمسة عشر يوما طهر واما مثال المعتادة الطهر وصره فكم
جبلت ابتداء ولدت وذات اربعين يوما انقاسا ثم رأت خمسة عشر يوما ثم استمر الدم
مستصلا وفيه نوع شبهة لانها تكون معتادة الدم ايضا في حق نفاسا والكتال الاول كمن
ولدت ابتداء ولم تر شيئا اصلا في الاربعين ثم رأت الدم مستمرا هذا مثال معتادة الطهر وصره
لان الاربعين طهرها كذا تقول عنه وفيه نوع شبهة ايضا لان الاربعين لا يبطل ان يكون طهر
صحى لان الولد لا ينفك عن البلة الا ان يقال انه لا اعتبار بها او يقال انه يمكن ان ينفك

الولد من البهائم بناء على قدرة الله تعالى وهو على كل شيء قدير ومثلا معقودة الدم وحدها
ذات دما ولا خمسة ايام ثم ثبت طهر اخس عشر يوما ثم ذات يوم ادم اثنتان ثم
عشر ثم كذلك واستمر الدم متصلا كذلك **قوله** وللبعداء من كانت في اول حيض نفاسا
وهي التي بلغت بالحيض او بلجل **قوله** وللنفلة وتسعي الضالة والخبرة من نسيت عذرنا في حيض
او نفاس يعني في المرأة التي كان لها ايام طهر وحيض ونفاس معلومة لها ثم نسيت عذرنا حتى على ذلك
زمان اذ انسيان في الكبر ولا يتصور التذكر المباحات تستغنى وهي لا تعلم موضع حيضها
وعذرهما مثلكا وبعض **قوله النوع الثاني** في الاصول والقواعد الكلية في هذا الباب الاصل
والقاعدة متحدان بحسب الصدق ومتغايران بحسب الكبروم تغاير اعتباريا باعتبارانه
موجب للمسئلة يكون قاعدة وباعتباران المسئلة متفرقة عليه يكون اصلا وهي حكم كل شيء على
احكام موضع جزئية ليستفاد تلك الاحكام منه مثلا كفاعل مرفوع لانه ينطبق على زيد في مرفوع
زيد باله فاعل وكل فاعل مرفوع فهذا مرفوع فالجملة صفة موضحة لاخصصة **قوله** اقل الحيض
ثلاثة ايام وليا لا يرفع ثلثة على الخبرة ونفسرا على الظرفية فعلى الاو لا يكون للنفاس اقل من الحيض
ثلاثة ايام بتقدير المضاف انما صح بالليل الزيادة الايضاح والا فذكر الايام بلفظ الجمع يتناول
مثلا من الليالي الا ان كلا من الايام والليالي ينتبع ما باذانه من الليالي والايام بانفاق
الروايات اقلها ثلثة ايام وقال تع ثلث ليال والنفقة واحدة قال عليه السلام اقل الحيض ثلثة
ايام واكثره عشرة ايام هذا عند الظرفين وعليه الفتوى كما في الحقايق نقلا عن النهاية ولما عند ابى
يوسف فاقلة يومان والاكثر من اليوم الثالث اقامة لتلك مقام الكل كما في السفر عنه قلنا هذا انقص
عن تقدير اربع بالبرلى لقوله عليه السلام اقل الحيض للحجارية البكر واليبس ثلثة ايام وليا لا يرفع
واكثره عشرة ايام وليا لا يرفع وردى الحسن من ايجنفه ثلثة ايام وليان وعند الشافعي واحد
بن جندب اربعة وليلة كما في البحر الرائق والحقايق ولما عند مالك فلا حد لاقلة ولا حد لاكثر
لانه نوع حدث فلا يقدر بشئ كايروا لحدوث فيكونه ما وجد حضا ولو ساعة ولا يرجع الى
في مذهبه اصلا وقياسه على التقاس غير سديد اذ الفرق ثابت بينها لان المقاس دم يخرج
عقب الولد فيستدل بالولد على انه من الرحم واما الحيض فلا يعلم انه من الرحم الا بالامتداد ولما

10

المدرسة الثانوية العامة

أول ما ذات لازما كذا نقل عنه وأيراد هذا المثال عقب قوله أو دما فاسدا جاوز العشرة
ووقع آه يومه أنه مثاله وليس كذلك **قوله** أو دما فاسدا أه فيه أن هذا لحسن إيراد الحاجة
إليه إذا ظهر الطهر الصحيح المقدم ذكره أعني من الحيض والنفاس بالإنه تفصيلا وفي التفصيل
تسريلا ضعيفا أذ فيه تعسر وصعوبة فكيف تسريلا لأنه لا يخلو عن رطابة **قوله** جاوز
العشرة ووقع نصابه أي نصاب الحيض في بعض العادة وبعضها من الطهر الصحيح أو وقع نصاب
الدم في بعض عادة الحيض ووقع بعض العادة من الحيض في الطهر الصحيح ويحتمل أن يكون المراد
للحالة نقل عنه مثاله المرأة عادت بها في الحيض عشرة من أول الشهر وطهرها عشرون ثم
رأت قبل الشهر خمسة دما وستة في الشهر الثامن في موضع حيضا وهذه الستة حيضا
انتقلت بعد ذلك زمانا والخمسة التي قبل الشهر استخاضة تقضي الصلوة والقصم والنوافل
أنه وإن كانت الستة فقط حيضا لأن النصاب وقع في زمان العادة والنصاب إذا وقع
في زمانها يكون الواقع فيه حيضا فقط كما سيأتي في النساء أنه تعالى فليأتها في هذا العام
فإنه من مزايا الأقدام اللهم يسر لنا المقام من جوار المصطفى في أدار السلام صلى
الله تعالى عليه وسلم **قوله** أما الفصل لستة **الفصل الأول** في ابتداء ثبوت الدماء بالثبوت وأنزله
أو أنزله بثبوت الحيض والنفاس ولا يستخاضة كما قرر مرارا ويحتمل أن يرجع إلى الدماء
الثلث بالتأويل فقام **قوله** ولكن سرف جمع كراسف **قوله** أما الأول في ابتداء ثبوت الدماء
الثلث **قوله** فمضد ظهن الدم ولو كما ليحل الأول فمضد **قوله** بأن خرج من الفرج الخارج
وهو الموضع الذي لا يفسده النساء في الاستنجاء والفرج الخارج ما انفصله فيه هذا
عند الشيخين خلافا لمحمد في السجح الوهاج ولما وقت بثبوت الحيض فإنه لا يثبت
إلا بالبروز وعن محمد إذا احتست بالبروز ثبت حكمه وفائدته فيها إذا توضأت وضوء
في فوجها الكبر سرف ثم إن احتست بالدم نزل من الرحم الكبر سرف قبل غروب الشمس
ثم رفعت الكبر سرف بعد الغروب فالصوم تام عندها خلافا لمحمد فإن عنده تقضي الصوم
كذا في الثانية ثم البروز إنما يعلم بحاوزه موضع البكارة وهو خروج جسد الفرج الظاهر
اعتبارا بشواقصه انتهى **قوله** لا وحاذاي حرف في اللغة التطرف كالقول والغايط

[illegible]

ایک

ان يكون ظهور الدم وحادثته كظهور البول والغائط وحادثتهما اصل الغائط للكان للمخبرين
 من الأرض والخبرة من كماله انوار اذا اراد الانسان ان يقضي الحاجة الى الغائط ففرض حاجة
 فيقول لكل من قضى حاجة قد ان الغائط يكفي عن العذرة وقد تعوط وبالكفا في الحاجة قول فكل
 ما ظهر من الاحليل اي خرج البول من الذكر حتى لا ينتقض الوضوء بنزول البول الى القصة الذكر
 ولم ينظر والبرء والفرج اي الفرج الذي يخرج من المرأة بالبرء والفرج فغير لكل ما ظهر من
 الاحليل او خرج البول من الذكر حتى لا ينتقض الوضوء بنزول البول الى القصة الذكر ولم ينظر والبرء
 والفرج اي الفرج الذي يخرج من المرأة كذا نقل عنه قول ينتقض بالوضوء مطلقا ما كان او غيره
 قليلا كان او كثيرا القول انه اوجاء احدكم من الغائط وهو اسم للوضوء للطن من الأرض كما مر
 ثم استعير لما يخرج فيناه والمقتاد وغيره قليلا كان او كثيرا او لقوله عليه السلام حين سئل
 عن الحدث فقال ما يخرج من السيلين وكلمة ما عامة فتساو والمقتاد وغيره مطلقا
 خلا لما لا يخرج من غير المقتاد والوجه عليه ما تلوناه وما روينا كذا في الترتيب ثم اعلم ان المراد
 مما ظهر من الاحليل ما يكون طاهرا حتى لا ينتقض بالبرء الخارج من احليل الرجل وقيل المرأة لانه
 اختلاج وليس بريح وعن محمد بن حنفية اذا خرج من قبلها قياسا على دبرها وعلى هذا
 الخلاف الدودة الخارجة من قبل اذكر بعض شراح الكثر ونص عليه في الهداية فالله اعلم
 بسير اطلاقة قول ويثبت به النفاس والحيض ان كان دما صحيحا من بنت تسع سنين
 او اكثر الظاهر ان الصغير المحرور راجع الى كل ما ظهر وعلى هذا يكون للنفاس ان كان ما ظهر
 من الاحليل آتانا كان دما صحيحا آت يثبت به النفاس والحيض فساد مظاهره اذ يلزم
 ان يكون الدم الصادر عن دبر بنت تسع آت حيضا وليس كذلك لانه لما يكون حيضا اذا
 كان دما صادرا من فرج بنت تسع وبعد التثنية والتي لا يخلو المقام عن الركابة و
 الظاهر ان يقال فعند ظهور الدم بان خرج من الفرج الداخل او حازي حرفة كالبول
 والغائط ان كان دما صحيحا صادرا من بنت تسع آت يثبت به الحيض والنفاس
 ان كان ذلك الدم بعد خروج اكثر الولد ويثبت به بلوغها قال في المحيط البرهاني
 واكثر ما يخبر زماننا على هذا كذا نقل عنه فان ما تراه قبل ان تبلغ تسع سنين

من الدم ليس يعتبر في الشرح **قوله** فان احتسب ابتداء نزوله الى ان احتسب نزول الدم وظهوره
 الى الخارج قبل نزوله اليه في اول النزول لابعده ولو مرة نقل عنه وانما قال بغيره للجهول
 ولم احتسب اليه ليدخل فيه حدث الرجال والنساء انتهى **قوله** او منع منه اي من الظهور بالبدن
 او الاحتساب فليس حكمه اي لا يعطى للدم حكمه من نقض الوضوء وكونه حيضاً وان حشت
 المرأة فرجها بالكرسف فان كان الكرسف داخل الفرج فلا وضوء عليها والا فلا خلافاً لآية
 يوسف فيما ان علمت انزل لولم تحب لخروج كما في الزيلعي **قوله** وان منع بعد الظهور او لا اي
 بعد ظهور الدم مرة فالحيض والتفاس باقيا دون الاستحاضة اي لا يمنعان بالبلغ
 دون الاستحاضة في اصح القولين وقيل كالحيض كما في السراج الوهاج امرأة وضعت
 كرسفاً نجساً لا يتبين منه شئ اذ لم يكن الكائن في الفرج الخارج زائداً على الدم جازت
 الصلوة والا فلا كما في القنية **قوله** وانما في غير السبيلين فلا حكم للظهور ولما اذا تبيل
 لا بد من الخروج والسيلان الى ما يجب تطهيره في الفل في نقض الوضوء اي لا بد في نقض
 الوضوء من الخروج والسيلان الى ما يجب تطهيره في الفل من الجنابة كتنى الفل عن الوضوء
 لأن ما يجب تطهيره في الوضوء يجب تطهيره في الفل فلا حاجة الى ذكره ملاحضه في الدرر
 والفرق وغيره هذا احتراز عن داخل العيين وقصة الأنف وما فرق ما كان الأنف
 وما لانه حتى اذا سال الى المارك ينقض الوضوء لآفة الاستساق في الفل من الجنابة فرض
 وايضا احتراز عن عزز شوك اوبرة فظهر الدم وصار كبر من رأس الجرح بلا سبيلان
 فانه غير افضل للوضوء كذا في الجيط وبعض نسخ الجامع الصغير وفي مجمع التنازل ولو
 عزز في عضوه شوكه اوبرة او نحوها خرج ذلك كيطهر منه الدم ولم يسئل طاهر
 انتقص الوضوء كما في الخلاصة واعلم ان لفظ الفصل اذا اضيف الى الفصول كفصل
 الميت وغسل الثوب يفتح واذا اضيف الى غيره كفصل الجمعة والعيدين وغسل
 الجنابة يفتح **قوله** فلو منع الجرح السائل من السيلا انشئ العذر كما للاستحاضة بلا
 خلاف فيه كذا نقل عنه وسنأتي حكم منع السيلا في آخر الرسالة انشاء الله
 تعاقب وفي النفاس لا بد مع ذلك من الخروج اكثر الولد هذا الوجه الاقوال وفي

والفصل لغة بفتح الفاء اسم ما انفصل او انفصل عنه
 للفصل واسم ما انفصل عنه اي ما انفصل عنه
 قال النوراني في التوضيح والوضوء في الفل
 وان شئت عند أهل اللغة والوضوء في الفل
 الفل أو أكثرهم واصطلاحاً جرح في البدن

وفي الخلاصة ان خرج الاقل لا تكون نفار فان لم تصل صارت عاصية فيرقى بفجر فحجب تحريمها
 او يحرق لها حققة وتجس هناك كما لا تؤذي الولد كذا نقل عنه وايضا نقل عنه بلا خلاف
 انتهى اي بلا خلاف في لزوم خروج اكثر الولد فيرده كذا في المفيد ان التقاس ثبت
 بخروج اقل الولد عن يمين يوسف وعند نحو بخروج اكثره انتهى وما في المفيد يخالف ايضا
 لما ذكر في الجرح يد كما سبق في تعريف التقاس وايضا نقل عنه وآدم يناسب المقام القابلة
 لاذ استغلت بالصلوة تخاف خروج الولد وتقطع وهكذا جاز لا ان تؤخر الصلوة
 حتى يتغير الولد كما لو راى انسانا يفرق وفي وسعه بخاؤه جاز لا التأخير في التقاس
 المرأة اذا كانت تفور بدمها وهي في الصلوة جاز لها القطع وكذا الكساف في اذ انوت دابة
 وكذا اذا خاف الراعي على غنمه الذئب او راى افعى على حريم بيروسه قطعاً انما رخصة
 انتهى وذكر في الخلاصة نقلاً عن المتأخر المصلي اذا دعاه احد ابويه لا يجبه ما لم يفرغ
 من الصلوة الا ان يستغث بشئ وكذا في الاجنبى اذا خاف ان يسقط من السطح او
 يغرق في الماء او يحرقه النار يقطع الصلوة وان كان في الغرضية ولو سرق منه او سرق
 قدر درهم يقطع الفرض والنفل ولو جاز ذق وقال للمصلي اعرض على الاسلام يقطع وان
 كان في الغرضية قالوا صليان في قتاله ولو استاجر حمارا فاقفه وصلى الجرح فذهب
 للحمار او امرب انسان فان رآه يذهب او يترهب ولم يقطع الصلوة منه لانه ترك الحفظ
 مع القدرة عليه لأن خوف ذهاب اللابيح يقطع الصلوة وان كان درهما انتهى اقول
 لكن الأفضل ان لا يقطع المصلي صلوة اذا كان القطع لخوف ذهابه كما سرق منه
 درهم حماري عن يمين الدارتي بانه نزل عن نفسه وشرع في الصلوة جاز سارق وركب
 فرسه وذهب به فقبل له لم يقطع الصلوة لأجل فرس قيمته اثني عشر الفا فقال استحييت
 من الله تع ان اقطع الصلوة لأجل فرس قيمته اثني عشر الفا وان كان القطع لمصلحة
 غيره كسقوطه من السطح فالأفضل ان يقطع ولو لم يقطع يأنم وينهم من قولهم انظر
 درهم ان القطع لا يجوز لأقل من درهم لانه ما دون الدرهم لا جبرة كما في نصاب
 الاحتساب **قوله** فانه ولد ولم ترد ما في اختيار كلمة ان دون اذا انشأ في الاقوال وفي

هذا الموجد وان امسى وقد وقعت الاشارة اليه من كلام مركبة اية النبي الآتية
 رئيس الجنه من الامم الحق في بعض شروح الخلفاء وروى في انه سئل ابو حنيفة عن امرأة
 ولدت ولم ترد ما قال هذا لا يكون ابا يعني لا يوجد مثل هذا ولو وجد لا يكون نساء
 عنوه بل عندها ذكره الزا هوى وروى ان فاطمة الزهراء رضي الله عنها انما تخص
 قطولم يرها دم في ولادة حتى لا تغدتها صفة كذا في الفتاوى الظهيرية ولهذا القبت
 بالزهر ارفق من **قوله** فليها الفل وبطل صرحا ان كانت صائمة هذا قول الجنيحة نعم
 ولد يوسف اولاً ثم رجع ابو يوسف وقال هي طاهرة لا غسل عليها واكثر الناس يخافوا
 بنول الجنيحة نعم وبه يفتي صدر الشهيد كذا في المحيط كذا نقل عنه وذكر في الجوهرية ان
 الفل احتياطاً عند الجنيحة نعم وروى عن ابي الله قال الامام الزبلي ولو ولدت ولم
 ترد ما يجب عليها الفل عند الجنيحة وروى عن ابي الله وهذا اختيار ابي على الرقاق لان
 نفس خروج النفس نفس على ما تقدم وعند ابي يوسف وهو رواية عن محمد بن
 لا غسل عليها ولا يسطل صدرها لعدم الدم قال في المفيد هو الصحيح لكن يجب عليها الوضوء
 لخروج الجناسه مع الولد اذا تخلص من رطوبته وذكر ما خرج في الدرر والغروب
 ان المرأة اذا ولدت ولم ترد ما كان الفل عليها واجبا ولو رأتها كان فرضا لا وجبا
 كذا في الظهيرية وعبارة النص حكما ويجوز اطلاق الفرض على الواجب بمعنى ما يفتي
 الجواز بقوة **قوله** لان الولد لا ينفك عن بلة الدم فيه نظر لان كون الولد غير منفك
 عن بلة الدم لا يوجب لزوم الفل بل لا بد من صدور الدم عقيب خروج اكثر الولد كاتر
 والصحيح ان الولد لا يخلو عن الدم القليل في الغالب والعالم بالعلم وذكروا في الخلاصة
 انما يلزم الفل لان المرأة متى وضعت ما في بطنها من نساء ذات الدم او لا فعلي
 هذا يكون النفاس عبارة عن ولادة المرأة كما قاله المحرري وقد مر من الاما
 التي يوجب ان نفس خروج النفس نفاس فلا ينعكس تعريف المذكور فيما سبق ولهذا
 لهذا الم يفتي الى ما في الخلاصة والتميز وتكلف بان الولد لا ينفك آفة نفية مافيه
 قوله ولخرج الولد من غير الفرج بان ظهر فرجه مثلاً عند منتهى انما انشقت فخرج من

ونعنه فذهب الى يوسف وسئل عن الفل في الجناسه
 الدم الخارج عقيب الولادة كذا في الدرر والغروب
 يكون نفاسا وقول الجنيحة نعم لعدم كذا في الفتاوى الظهيرية
 قال صاحبها في شرح الكنز في شرح صحيح البخاري
 قول الامام الزبلي وكذا في السراج الوهاج
 كان يفتي الصدر الشهيد فيكون هو الذي ذهب
 الفتاوى والشرائع الخليفة الجنيحة نعم
 يعني المرأة اذا ولدت ولم ترد ما لا بد من
 لكنه وجب عليها الفل احتياطاً لعدم الخلط
 قليل دم فاطر

الولد كذا نقل عنه وايضا نقل عنه قال في فتاوى الحجج وقيل ان المرأة اذا انصرفت عن الولادة يكتب
 على قراطيس اسم الله الرحمن الرحيم والفت ما يقرأ وتخت واذنت لربها وحقت آهيا شرا هيا
 وتعلق في خنزها اليسرى تلقى الولد من ساعتها والله تعالى تارة خائفة انتهى وقيل انما ذكر النص
 ذلك النوع التفرقة وان لم يذكره يكون بخلافه فلهذا ذكرنا الآية لانتاسب ان تعلق في الخن
 الآيات البحرية القوية من احوال الافلا وروى مسفيان الشافعي باسناده عن ابن عباس رضي الله عنه
 قال اذا عسرت على المرأة ولدتها فليكتب بسم الله الذي لا اله الا هو الحكيم الكريم
 سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين كاترهم يرون ما يوعدون لم
 يلبسوا الا ساعة من ناز بل باع فلهذا يهلك الا القوم الفاسقون قال مسفيان يكتب في جاك
 ويفعل الجام ويبقى ماؤه كافي البستان **قوله** ان خرج الدم من الفرج ففاسد والا فلا
 لان النفاس دم صادر عن رحم خارج من فرج داخل آفة عقيب خروج اكثر الولد قال
 الزبلي ولو ولدت من سرتها لا تصير نفاسا بل تكون صاحبة جرح سائر الا اذا سال الدم
 من فرجها كمن تنقضي الفترة وتضرب الأمة ام ولده ويخت في اليدين انتهى سورة كانت
 عدة ام الولد ولا مطلقة او متوفى عنها زوجها والمراد من اليدين التعليق بالولادة بان قال
 ان ولدت فانت طالق او حرة مثلاً **قوله** واستقطا ان استبان بعض خلقه كاشعروا النظر
 فولد في اجراء النكاح كالولد التام فتضرب المرأة به نساء وحكم يكونها حاملا منذ ستة
 اشهر وقال الرقاق منذ اربعة اشهر وهو الاصح لانه المستيقن كالستة في الولد التام كافي
 القينة والامة ام ولد ان ادعاه المولى كما في شرح الطحاوي ويقع للعقب به وتنقضي
 الكعة كما مر ويجب الفترة باسقاطه فلا عيب من موهبة ان اسقاطه مكروه لان لا الواقع
 في الرحم في حكم ما يقع فيه الروح كما في الرجعية ويؤيده ما في فاضل خان حيث قال اذا
 الولد بالعلاج قالوا ان يستبين شئ من خلقه لا تأثم قال ولا اقول به فان الحزم اذا
 كسر بعض العنيد يكون ضامنا لانه اصل العنيد فلما كان مواخذا بالجزاء فلا اقل من ان
 يلحقوا ثم ههنا اذا سقطت بغير عذر الا انها لا تأثم انما القتل وفي جامع القوم ان الولد
 بعد ما مضى اربعة اشهر ينفي فيه الروح وبعده يتم خلقه في شهرين وهو للواقع الحديث

التمثل عن الصالحين انه صلى الله تعالى عليه وسلم قال ان خلق الله آدم جمع في بطن امه اربعين
 يوما نطفة ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغة او قطعة لم قدر ما ينفع مثل ذلك
 ثم يبعث الله ملكا يبيع كل ما فيك من علة واجله ورزقه وشق او سعيد ثم ينفخ فيه
 الروح وما قاله الله ايضا في الانوار عند تفسير قوله والذين يتوفون منكم
 يزورون ازواجهم اربعين اربعة اشهر وعشر او كل المقتضى لهذا التقدير
 ان الجنين في غالب الامر يتحرك في ثلثة اشهر الا ان ذكر او في اربعة اشهر الا ان انثى فاعتبر
 اقصى الاجلين وزيد عليه العشر استظهارا لاذن ما ضعف حركته في المبادى فلا يحسن بها في
 لهذا الحديث التعليل لان الحركة قبل تمام اربعة اشهر تستلزم ان يكون الروح قبل لا بعد
 لان الحركة لا تكون بدون الحركة لا تستلزم التامة وان كان الروح يستلزم الحركة فلا يات
 بين الحمل وبين وفي جامع الروح السقط ما سقط من الولد قبل تمامه كما في النهاية وغيرها
 من كتب اللغة فلا حاجة الى قوله في بعض خلقه الى اعضائه كالشعر اقول السقط بالحرمان
 الثالث ما سقط من بطن الام كما في الحقايق وهو محتمل ان يكون كقطعة لحم ولم ينفك
 من الاعضاء ولم يثبت به حكم من الاحكام او لم يكن كذلك بل ظهر بعض اعضائه على ان الراد
 من الولد من شأنه ان يكون ولدا ثبت الاحتياج وما قبل من انه يخرج باعلا من لا يثبت
 الاحتياج فاما قوله والا فلا ايوان لم يكن سببين للخلق لا يكون ولدا ولا تكون له ثمة
 بل يكون حايضا اذا وجد شرط الحيض وكنهه ولعل ان ما ذكره الصالح العظام والفقهاء
 الاعلام ببيان الاحكام السقط في الدنيا واما حكمه في حق الاخر فقبل ان السقط الذي
 لم يتم اعضاؤه فروى عن ابي حنيفة بوجه انه اذا انفخ فيه الروح عجز الاولاد
 هو الاطلاق للذهب المختار ان يحشر الروح والجسد وهو المعنوم من كلام
 العلامة المتقارن في شرح العقائد وهو ان يبعث الله ان يبعث الله الموتى
 من القبور بان يجمع اجزائهم الاصلية ويعيد الارواح اليها ولعله المثل من قوله
 عليه السلام تناحروا وتولدوا وتناسلوا فاني ابايكم الام ولو باتسقاط قوله
 ولكن ما زلت من الدم حيضا ان بلغ نضابا وتقدم طهر تام والا فاستحاضة

وفي بعض النسخ بعد طهر تام اي ان بلغ الدم نضابا وكان بعد طهر تام يكون حيضا والا فاستحاضة
 لا استقاء احد الشرطين اقول هذا التردد هكذا ذكر في النسخ وفي العناية لكن فيه نظر
 اذ الظاهر ان العلق لا يحصل الا في اكثر من خمسة عشر فعامل قوله فان ولدت ولدين او
 اكثر في بطن واحد بان كان بين كل ولدين اقل من ستة اشهر فالنفاس من الاول فقط هذا
 قول ابي حنيفة وابو يوسف نعمهما الله وهو الصحيح وعند محمد من انما كذا في النسخ اذ حاض
 كذا فقل عنه ونقل عنه ايضا في الاكثر اخلافا في النسخ قال في حجة الخسري والصحيح انه
 من حمل واحد انتهى في صورة الاكثر ان يكون بين الثلثة والثالث اقل من ستة اشهر
 لا بين الاول والثالث ونقل عنه انه قالوا بالثبوت استحاضة هذا على الاطلاق في جميع النسخ
 لان الحمل لا يحضر واما في الاخير فينبغي ان يقيد بما اذا لم يكن جعله حيضا كان لم تحض
 بعد انقطاع النفاس خمسة عشر يوما او لم تحض عاذا الا في او عشرة او يوم في المدة
 او كان اقل من ثلثة ايام والا فينبغي ان يكون حيضا انتهى وما ينفك في هذا المقام
 نقل ما ذكره الامام الزبيدي في التبيين وهو هذا قول ابي حنيفة وابو يوسف وقال محمد
 زفر من الولد ثلثة لان حامله وهذا لا يكون ما تراه الحامل من الدم حيضا وكذا لا تقضي
 العدة الا بوضع ثلثة لان حمل التام من الولد الاول يودي بالجميع بين النفاسين بلا
 طهر فيحمل بينهما لانها اذا ولدت ثلثة تمام اربعين من الاول وجب نفاس اخر فولد
 ثلثة ولها ان النفاس هو الدم الخارج عقب الولادة وهو بهذه المثابة فصار كالدم
 الخارج عقب الولد الواحد اذ في كل منها يوجد نفس الجسم وانقضاءه بخلاف الحيض
 وانقضاء العدة متعلق بوضع حمل مضاف الى ثلثة والجميع ولا يتم ان النفاس ان يولد
 بل النفاس من الاول الى الاربعين والباقي استحاضة قوله واما انما الحيض فيلحق
 سن الاياس ولم يذكر انما والنفاس لانه تابع لانها والحيض لان المرأة اذا حملت
 اذ انقطع حيضها في سن الاياس لم تلد فانتهى النفاس وان النفاس في معنى الحيض كما
 مر الاشارة اليه وكذا لا يتبع انتهاء الاستحاضة اليه ولعله تركه لانه ليس لها حد
 ولا نهاية بل يجوز ان تثبت في اخر عمرها وانتهى اي انتهاء الدماء الثلث فينفي على

النفاس من الاول الى الاربعين والباقي استحاضة قوله واما انما الحيض فيلحق
 سن الاياس ولم يذكر انما والنفاس لانه تابع لانها والحيض لان المرأة اذا حملت
 اذ انقطع حيضها في سن الاياس لم تلد فانتهى النفاس وان النفاس في معنى الحيض كما
 مر الاشارة اليه وكذا لا يتبع انتهاء الاستحاضة اليه ولعله تركه لانه ليس لها حد
 ولا نهاية بل يجوز ان تثبت في اخر عمرها وانتهى اي انتهاء الدماء الثلث فينفي على

الأعم الأغلب في القنية قضاء القاضي بالأياس ليس شرط الحكم وهو الأظهر إذا بلغت
مرة الأياس معتدلاً بالاشهر ولا يحتاج في ذلك إلى القضاء تأمل قول وهو في
الحايض خمس وخمسون سنة لا حاجة إلى ذكر الحايض في الأول ولا في ترك نقل
عنه قال في المحيط البرهاني وكثير من الشايخ افتوا به وهو عدل الأقوال وفي الخلاصة
وهو المختار واليه ذهب أكثر المتأخرين ذكره محمد الفهستاني في جامع التوفيق وفي
النهاية الاعتماد على خمس وخمسين سنة وقال صدر الشهيد المختار خمس وخمسون
سنة وعليه أكثر الشايخ في النافع وعليه الفتوى وفي المستقضى الفتوى على خمس
وخمسين وعندنا في اثنا عشر سنة وستون سنة كافي السراج الوهاج والجمهرة
وعند محمد بن قنبر في الروميات خمس وخمسين سنة وفي غير هذه ستين سنة
كما في الزبني وهو مروي عن محمد بن قنبر ومعتبر عند أكثر الشايخ كافي الدرر والفرار
وفي جامع الفتاوى وبه يفتي وأما كان حسناً وخمسين عدل الأقوال لأن
فيه ثلثة أقوال أحدها هذا وهو ما قدره شايخ بخاري وخازنم ذكره
الخبر صدر الشريعة في شرح الرقاية وثانيها أن سنة الأياس مستول سنة أو ثلث
وستون سنة كافي النظم وهو في ستون سنة ما قدره أكثر شايخ البخاري كما قال ذلك
الخبر الفاضل وقال الزبني وهو لبعض وثالثها أنه خمسة سنة وبه يفتي اليوم كافي
المفاتيح وهو المعتمد عند أكثرين وعليه الفتوى في زماننا كافي الزاهد والدرر
والفرار نقلاً عن المجتبى يسيراً على ما ينسب إلى ارتفاع الحيض بطول الدورة وهو ما قدره
الشيخ في شرح العروة وهو قول عائشة الصديقة رضي الله عنها وسفيان الثوري
وابن المبارك ومحمد بن مقاتل وفي هذا المقام منافات تأمل تدفع
قوله فإذا زادت بعده ما خالفنا نصاً بالحيض أي الدم الأسود والآخر
القائي قال صدر الشريعة وهو المختار وقال في المحيط وكان
صدر الشهيد يفتي بأنها لو زادت بعد ذلك على أي صفة
كانت يكون حبساً ويوافق ما ذكر في التجديد والخاصة وفي منتج حسين

هذا القول في القنية قضاء القاضي بالأياس ليس شرط الحكم وهو الأظهر إذا بلغت
مرة الأياس معتدلاً بالاشهر ولا يحتاج في ذلك إلى القضاء تأمل قول وهو في
الحايض خمس وخمسون سنة لا حاجة إلى ذكر الحايض في الأول ولا في ترك نقل
عنه قال في المحيط البرهاني وكثير من الشايخ افتوا به وهو عدل الأقوال وفي الخلاصة
وهو المختار واليه ذهب أكثر المتأخرين ذكره محمد الفهستاني في جامع التوفيق وفي
النهاية الاعتماد على خمس وخمسين سنة وقال صدر الشهيد المختار خمس وخمسون
سنة وعليه أكثر الشايخ في النافع وعليه الفتوى وفي المستقضى الفتوى على خمس
وخمسين وعندنا في اثنا عشر سنة وستون سنة كافي السراج الوهاج والجمهرة
وعند محمد بن قنبر في الروميات خمس وخمسين سنة وفي غير هذه ستين سنة
كما في الزبني وهو مروي عن محمد بن قنبر ومعتبر عند أكثر الشايخ كافي الدرر والفرار
وفي جامع الفتاوى وبه يفتي وأما كان حسناً وخمسين عدل الأقوال لأن
فيه ثلثة أقوال أحدها هذا وهو ما قدره شايخ بخاري وخازنم ذكره
الخبر صدر الشريعة في شرح الرقاية وثانيها أن سنة الأياس مستول سنة أو ثلث
وستون سنة كافي النظم وهو في ستون سنة ما قدره أكثر شايخ البخاري كما قال ذلك
الخبر الفاضل وقال الزبني وهو لبعض وثالثها أنه خمسة سنة وبه يفتي اليوم كافي
المفاتيح وهو المعتمد عند أكثرين وعليه الفتوى في زماننا كافي الزاهد والدرر
والفرار نقلاً عن المجتبى يسيراً على ما ينسب إلى ارتفاع الحيض بطول الدورة وهو ما قدره
الشيخ في شرح العروة وهو قول عائشة الصديقة رضي الله عنها وسفيان الثوري
وابن المبارك ومحمد بن مقاتل وفي هذا المقام منافات تأمل تدفع
قوله فإذا زادت بعده ما خالفنا نصاً بالحيض أي الدم الأسود والآخر
القائي قال صدر الشريعة وهو المختار وقال في المحيط وكان
صدر الشهيد يفتي بأنها لو زادت بعد ذلك على أي صفة
كانت يكون حبساً ويوافق ما ذكر في التجديد والخاصة وفي منتج حسين

إذا كانت

إذا كانت ترى صفة غير خالصة على الاستمرار إن كان مثل لون اللبن زهواً وإن كان لونه
فلنحس كذا نقل عنه وأيضاً نقل عنه قال في المحيط قال بعضهم لا يكون وجعل صدر الشريعة
ظاهر الرقاية وقال بعضهم إن حكم بالأياس فينبض في الحيض وفي الحجارة وهو الصحيح انتهى وقيل
إذا زادت على حبس كانت ترى قبل بعض كثير من الشايخ إذا كانت بنية بيضاء لا يكون حبساً
ذكره الأمام محمد بن إبراهيم الليثي وعليه الفتوى كافي مجمع الفتاوى وذكر في المحققين
المختار للامام علي بن إدريس والذي عليه الفتوى أن الحجورة الكبيرة إذا زادت لدم خالصاً
حبساً حكم بالأياس أول حكم وإن زادت غير دم خالص إن كان قليلاً لا يكون حبساً حكماً
بأياس أول حكم ونقلاً بالقليل أن لا يجاوز طاقة واحدة وإن كان كثيراً إن كان حكم بالأياس
لا يكون حبساً مستقلاً كان أو مقصلاً وإن لم يحكم بالأياس لا يكون حبساً مستقلاً لا يكون
حبساً والمستقل أن لا ينقطع وقت صلوة كامل كذا في مجمع الفتاوى وفي السراج الوهاج
ذكر صدر الشهيد أن الحكم بالأياس إذا كان دماً خالصاً فهو حبس واستقصى
بأياس لكن فيما يستعمل من الزمان لا في ما مضى طرأ من الأحكام وإن لم يصر في صفة أو
كثرة أو خفة لا يكون حبساً ومحمل على فساد الملبس وهذا القول هو المختار وعليه الفتوى قال
في الأصح والأفضل والختار أن زادت دماً قوياً كالأسود والآخر القائي كان حبساً
ويستعمل الاعتدال بالشرع قبل التمام وبعد صوان زادت صفة أو خفة أو تربية فهو استحاضة وقول
ما جال درر الفرير منطوقه حيث ذهب باب القوة إلى أن الاعتدال بالشرع بطل برؤية الدم بعده
وحمل كلام صدر الشريعة على التبرع مع أنه اختاره في باب دماء تحضن بالنساء وأعلم أن الفتاوى
بالكسرة الأصل وشرعاً لا يلزم فيما نفرض عنه حبس ما حكمه وهو المراد ههنا وأما الفتاوى
في كتاب الزكاة فهو مالا يجزى فيما نفرض عنه قول والأما تحاضة أي وإن لم تر بعد من الأياس دماً
خالصاً نصاً بالزكاة صفة فمعرفة أو خفة أو تربية فهي استحاضة قول وفي غير الأياسة ما عدا
أيضاً من الأصناف الثلاثة في حكم الدم نقل عنه وعندنا لا تربية في الصفة لأنها في ابتداء الحيض
فخبره وإن زادت في آخره واستدت حكماً حكم الطهر علق لا أكثر الشايخ كذا في المحيط وما
اختلفناه هو المذكور في الكتب الموافقة لحديث المشهور انتهى وهو ما روي أن النساء كن

المركان مستقلاً

هذا القول في القنية قضاء القاضي بالأياس ليس شرط الحكم وهو الأظهر إذا بلغت
مرة الأياس معتدلاً بالاشهر ولا يحتاج في ذلك إلى القضاء تأمل قول وهو في
الحايض خمس وخمسون سنة لا حاجة إلى ذكر الحايض في الأول ولا في ترك نقل
عنه قال في المحيط البرهاني وكثير من الشايخ افتوا به وهو عدل الأقوال وفي الخلاصة
وهو المختار واليه ذهب أكثر المتأخرين ذكره محمد الفهستاني في جامع التوفيق وفي
النهاية الاعتماد على خمس وخمسين سنة وقال صدر الشهيد المختار خمس وخمسون
سنة وعليه أكثر الشايخ في النافع وعليه الفتوى وفي المستقضى الفتوى على خمس
وخمسين وعندنا في اثنا عشر سنة وستون سنة كافي السراج الوهاج والجمهرة
وعند محمد بن قنبر في الروميات خمس وخمسين سنة وفي غير هذه ستين سنة
كما في الزبني وهو مروي عن محمد بن قنبر ومعتبر عند أكثر الشايخ كافي الدرر والفرار
وفي جامع الفتاوى وبه يفتي وأما كان حسناً وخمسين عدل الأقوال لأن
فيه ثلثة أقوال أحدها هذا وهو ما قدره شايخ بخاري وخازنم ذكره
الخبر صدر الشريعة في شرح الرقاية وثانيها أن سنة الأياس مستول سنة أو ثلث
وستون سنة كافي النظم وهو في ستون سنة ما قدره أكثر شايخ البخاري كما قال ذلك
الخبر الفاضل وقال الزبني وهو لبعض وثالثها أنه خمسة سنة وبه يفتي اليوم كافي
المفاتيح وهو المعتمد عند أكثرين وعليه الفتوى في زماننا كافي الزاهد والدرر
والفرار نقلاً عن المجتبى يسيراً على ما ينسب إلى ارتفاع الحيض بطول الدورة وهو ما قدره
الشيخ في شرح العروة وهو قول عائشة الصديقة رضي الله عنها وسفيان الثوري
وابن المبارك ومحمد بن مقاتل وفي هذا المقام منافات تأمل تدفع
قوله فإذا زادت بعده ما خالفنا نصاً بالحيض أي الدم الأسود والآخر
القائي قال صدر الشريعة وهو المختار وقال في المحيط وكان
صدر الشهيد يفتي بأنها لو زادت بعد ذلك على أي صفة
كانت يكون حبساً ويوافق ما ذكر في التجديد والخاصة وفي منتج حسين

تبعث إلى عابثته رضي الله تعالى عنها بالدرجة فرا اكسفت فيه الصفرة من دم الحيف فتقول العجب
حتى ترين القصة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيف ولكنه ذكر الامام البيهقي ان
الصفرة في الصفرة ان كانت اقرب الى البياض لا يكون حمضا لان الصفرة لو لم يكن بين البياض
والحمرة فاذا اشتدت الصفرة تكون حمضا والافلا الدرجة بقم الدال وسكون الراء
وبالجيم خرفة او قطنه وغزو ذلك تدخل المرأة في فرجها لتعرف ان بقي شئ من اش
الحيض ام لا والقصة نفع القاف وتشديد الصاد المراد هي الحقة شربت الرطوبة
الصافية بعد الحيف بالحيض يعني يخرج الخرفة التي تخشى بها كالحصى الابيض ثم قيل
مضاه ان يخرج القطنه او الخرفة كانا قصة لا بخالط الصفرة ولا غيرها من الالوان وقد
شئ يشبه الخط الابيض يخرج من قبل النساء في آخر ايامهن يكون علامة لطهرهن وقيل
هو ما ابيض يخرج في آخر الحيف هذا عند الطرفين وقال ابو يوسف الكدرة في اول
الحيف لا يكون حمضا وفي آخره حيف لانها لو كانت من الرحم لما خرز وجهها عن الصافي
فلما تقدمت دل الزاد ام عرق يخرج كدرا اوله ثم الصافي كذا في الكافي ثم الصافي
فما كدرة والحجة عليه ان عابثته رضي الله تعالى عنها ومثله لا يعرف الاسماء اكد
في الزيلعي ولان خروج الكدرة انما يتاخر عن الصافي فيما اذا كان مخرجه من اعلاه وانما
اذا كان من اسفله فالكدرة تخرج قبل الصافي وهذا المخرج من الاسفل لان فم
الرحم منكوس فيخرج الكدرة اولا كالجرة اذا انقلاب اسفله فان الكدرة تخرج اولا
ثم الصافي كما في الاحتيار قال في الكافي وقيل الخضرة كالكدرة والذي عليه الجمهور
انها ان كانت من ذوات الاقراء يكون حمضا ويحل على فساد عذائها وان كانت من كيسة
لا ترى على الخضرة لا يكون حمضا ويحل على فساد منبت الدم كذا في الهداية فتأمل **قول**
والعقب في اللون حين يرتفع الحشو وهو طري ولا يعتبر الغيرة بعد ذلك يعني انما اعتبار
اللون حالة الرطوبة حتى لو رأت بياضا خالصا على الحشو في هذا الحال ثم اذا يبس
اصفرا يعتبر تلك الصفرة فلا يكون حمضا كذا في الخروسة والمصنف **قول** واما الكدرة
في الصالح الكدرة القطن ومنه كرسف الذوات وفي اصطلاح الفقهاء قطعة قطن

ولى الله امرنا اذا عرضنا لك نفسك عما حدث في قلوبنا على
 وكانت اذ ذكرت ككبرنا قالت لا تخش من الله يا عبد الله
 الى الصلوات والصلوات الاضحية
 فقلت كذا في قلوبنا على ما علمنا من قلوبنا
 الموقنين رضي الله تعالى عننا انما قال حين فاشته
 بعض الى عاتى رضي الله تعالى عننا انما قال حين فاشته
 فاشته الى الصلوات والصلوات الاضحية
 عليه السلام لم يمت خصيصا ولا يحد زكرك اجيب
 هذه الاكلان ليت خصيصا ولا يحد زكرك اجيب
 عاتى رضي الله تعالى عننا انما قال حين فاشته
 ما باب خصيصا ولا يحد زكرك اجيب
 نفع ما عذرنا قائل

تدالاج دم العروہ

او مرققة من اخلاقيات موضع علم الفرج كذا في الذميرة العقبى والمناخ نفقوا
عن الكفاية وفي الكاوي سنة ان يكون لثمة كرسف وهو قطعة صوف او قطرا وخرقة
لتعرف حالها في القاهر **قوله** فستة للمبكر عند الحيض فقط وللشيب مطلقا اي في كل حال كما في شرح الرقا
وفي غيره انه سنة للشيب حالة الحيض مستحبة حالة الطهر ولو صلنا بغير كرسف جاز كما في
المجالس الا وذكروا في التاخر ان طاهرة اذا صلحت بغير كرسف وامنت ان يخرج منها
شيء مجازت صلواتها **والا** ان تضع الكرسف استرو في السراج الوهاج الاحتشاش
للشيب **ويستحب للمبكر** حالة الحيض ما عا في حالة الطهر فيستحب للشيب دون المبكر **قوله** وست
تطيبه بماء وكحله اي بماء الرايح مستلذة كالزعفران والكافور والعنبر وماء الورد
والبنفسج والياسمين والورد وكحلهما **قوله** ويكره وضعه في الفرج الداخلة **قوله** وضع
جميعه كذا نقل عنه لا وضع بعضه كما هو العادة لان ذلك يشبه التكاثر بيدها
قوله ولو وضعت الكرسف في الليل المراد بان الليل سواد الليل يعني بعد وقت
المغرب كذا نقل عنه **قوله** وهي حافية او نساء فظرت في الصباح فرائت عليه
البياض حكم بطهارتها من حين وضعت فغلبها قضاء العشاء والوتر ايضا
لانقطاع الدم حين وضعت الكرسف في القينة على المسحاضة ان تنظر الى زخما
في وقت كل صلاة استرو **قوله** لو طاهرة فرائت عليها الدم آه اي وضعت الكرسف في الليل
وهي طاهرة فظرت في الصباح فرائت عليها الدم **قوله** فحوض من حين لا ادت على القياس
في اسناد الخواص الى اقرب الاوقات كذا نقل عنه وفي البرازية خرجت القطنه **قوله**
بل لا تغيد باصلي لاحتمال حدوث ليعنائ الاصل والقاعدة اضافة للحادث الى
اقرب اوقاته وعليه ما راي في ثوبه نجاسة وقد صلى فيه بخلاصة ولا يدري متى اصابته
يعيدها من آخر حدث احدهم لكنه ذكر في البيهقي ان من راي في ثوبه نجاسة لا يدري
متى اصابته فانه لا يعيد بالاجماع على الاصح ذكره الحاكم الشهيد وقد علم الامامية هذه
القاعدة في كمالها نجاسة البير اذا وجد فيها فارة ميتة من وقت العلم بانها غير طاهرة
يؤخذون في احد فيصلا الى اقرب اوقاتها فاما الامام الاعظم فالحسن اعاد صلوة ثلثة ايام

مؤید بنیاد ملک الازلی علیہ السلام بالحبیب بنوری

في بعض النسخ
قوله الشترى والشيبة
لا البعير
انما هو الذي
احد من اذن
نحو الامان
في الحجة والامان
فلا الاوى
والسيد يقبل
في بعض النسخ
في بعض النسخ
في بعض النسخ

ان كانت متخذه او متفحظة والامذ يوم وليلة علمه بيبلي دون الوهم احتياطا
 ومما اخرج عن هذه القاعدة انه ان مات في وقت زوجه اسلمت بعد موته وقالت
 العشرة بل قبل القول العشرة مع ان نزل القاعدة تقتضي ان يكون لها وبع قال في ذكره
 ابن نجيم في الاشياء والتظاير **قوله** ثم ان الكرم سنانا ان يقع في الخارج او الداخل اي في
 الفرج الخارج بل كراهة او الداخل معها **قوله** وفي الاصل ان ابتل منه يثبت الحيض ونقض
 الوضوء مطلق على الحيض او يثبت **قوله** وفي الاصل ان ابتل الجانب الداخل ولم يغذي ليلة الى المائدة
 حرف الفرج الداخل لا يثبت شيئا اي من الحيض ونقض الوضوء كذا نقل عنه **قوله** الا ان
 يخرج الكرم فيخرج الكرم فيخرج يثبت الحيض ونقض الوضوء لا من شأن الاستبراء
 كذا نقل عنه هذا بناء على ان الاصل اضافة الحادث الى اقرب وجه كما مر **قوله** وان
 نفذ خبث اي الحيض ونقض الوضوء كذا نقل عنه **قوله** وان كان الكرم في كل
 في الداخل فابتل كذا فان كان مستغلا عن حرف الداخل فلا حكم له والا فخرج
 اي ان كان في غسل الفرج الداخلي كذا في المستوي على الفرج الداخل اذا كانت اذنة
 سحبا لا نقضت الصلوة بينهما لا يثبت من الحيض ونقض الوضوء وان لم يكن كذلك
 فيبت **قوله** وكذا الحكم في الذكر اي اذا احتسأ احليل فابتل الجانب الداخل وذلك خارج
 لا يقض الوضوء بخلافه اذا ابتل الخارج وكذلك اذا كانت العظنة منفصلة
 عن رأس الاحليل كذا نقل عنه وفي الثانية اذا اخاف الرجل خروج البول فاحتسأ احليله
 بقظنة ولعله العظنة كخرج البول فلا بأس به ولا ينقض وضوءه حتى يظهر منه البول
 على القظنة **قوله** وكل هذا مفرغ مما سبق وتفصيل له اي المذكور من قوله ثم ان الكرم
 الى هنا مفرغ من اول الفصل وتفصيل له ولله دره وقد عرفت ان الكلام على ما
 سبق تأمل **قوله الفصل الثاني** في المتبادة والمعتادة اي في بيان احكام المتبادة
 والمعتادة لما هيتهما اذ هي قد جرت في المعتادة فلا تغفل عنها قبل الذكي من كلام صاحب
 العناية حاكم في اي متبادة كرم فاعلم ان مفعول الذي يظهر من صفة الخطأ كذا
 على صفة المفعول كذا جعلها بمعنى اذرة ابتداء الدم كما قيل وان قالوا الطهر في الموضع الذي اذرى

وان كان باقية بعد غسله لم ينجس
 ونقض الوضوء وعليه ان يثبت
 فخرج القظنة وعليه ان يثبت
 القظنة وعليه ان يثبت
 في نيل الدال الاصل ان يثبت
 ما كتب القدم وان كان ثبوتها بالادب
 الفاعل فكلان جعلها بغير من ابتداء الدم
 على اضاؤه صاحب التوبة وهو القاتل اذا
 اسم فاعل من التماس الا انه ان اشعر
 الرتبة لكونه الاضياء

لان الاستبراء لا يتعلق بالاشخاص ولا ارادة اشترى فانه يجب ان يكون من اغلاط
 الفقهاء اما الاول في كل ما رأت من الدم حيض ان بلغ فصا بكذا فقل عنه اي ان بلغ
 المضاي وهو ثلثة ايام كما مر. ونفا سالا ما جاوز اكثرها فلك ما جاوز اكثرها
 يكون من الاحتياطية كما سيأتي **قوله** فلا تنسى كون الطهر الناقض كالتوالي اي لا تغفل
 سواء كان في الحيض والنفا س وهو ما يكون اقل من الطهر التام وهو عشرة
 يوما كما مر **قوله** فان دلت ساعة دما ثم اربعة عشر طهر او ثم ساعة دما فغسل
 اي عند تمام العشرة وان كانت على طهر حقيقة كذا نقل عنه لانه عالم بالمسئلة اما
 ابتداء قبل راية الدم او بعدها بالعلم من الغنى مثلا للزوم فرضية علم الحال وفي
 القنية ان قطع دم المتبادة دون العشرة فيجزي عن الغسل ثانيا عند العشرة
 ثم لا يجب توقف كثره وذكر في جامع الرموز فقلنا عن النية انه لما انقطع دم المتبادة
 دون العشرة فوق الثلث وجب الغسل ولم يجز ثانيا عند العشرة كما قال البعض المشايخ
 وواجب بعضهم توقف آخر **قوله** وتقتضي صومها ان كانت في رمضان كذا نقل
 عنه وان لم يكن في رمضان لا تقتضي صومها غير يومها الذي شرعت فيه الصيام قبل روية
 الدم **قوله** فيجوز ضم حيضها بالطهر اي لا يمتنع **قوله** لا بدوها اي لا بدو حيضها ولهذا قيل
 ان ابتداء الحيض وختمه بالطهر انما يكونان في المعتادة فقط كما مر وسيأتي مثالا
 ان شاء الله **قوله** ولو دلت اي المتبادة فانقطع دمها ثم رأت اخر الا ربعين
 دما فكل نفاس وان انقطع في آخر ثلثين ثم عاد قبل تمام خمس واربعين فالاربعة
 نفاس وان عاد بعد تمام خمس واربعين فالنفاس ثلثون فقط اما كذا
 الاربعين فنفاسا فلعدم وجود اقل الطهر بين الدمين واما كون النفاس ثلثين
 فقط في الصفة الثانية فلو جده بينهما ثم ان بلغ نضابا بالحيض والافاستحاضة
 الاكتفاء بالضمير لا حاجة الى الظاهر الطويل تأمل **قوله** واما المعتادة لم يقل واما التامح انه
 عدل اما الاول وصرح بلفظ المعتادة للعناية بشاها الاختصاصها باحكام كثيرة كما ان
 اليه في كفاية الفقهاء او يلحق التام فان دلت اربعة ايام فاصبح الغنير كما في المعتادة كذا

ويجوز طهرات عدة آخرها يوم الحائض

فظهر اي حاجته الى بيان قال في الحاشية اي فكل حيض ونفاس انتهى فلو ان رأت
 ما يحلها اي العادة فيوقف معرفة على انتقال العادة اي معرفة حالها رأت من الحيض
 والنفاثا كالتحاضه كذا نقل عن خزان هذا الم ان العادة تجري في التحاضه فيوقف عندها
 على انتقال العادة **قوله** ان لم تستقل اي العادة اذا كانت زائدة على العشرة كذا نقل عنه
 روت العادة وبما في سائر التحاضه والافا لكل حيض ونفاس هذا تفصيل لقول فيوقف آه
 اي ان لم تستقل عادت بان كان الدم زائدا على العشرة مثله والمعتبره عادت الاول والا اي
 اذا انتقلت العادة بان لم يكن الدم زائدا على العشرة مثله فكل ما رأت حيضا ونفاس في وقت
 ثامن **قوله** وقد روت في المقدمة قاعدة الانتقال كذا نقل عن قاعدة انتقال العادة ونذكر
 جريتها ولهذا ذكر قاعدة عدم الانتقال مستلزما وايضا صار قسرا للبدن فيقول في قاعدة
 التقديس ويذكره مقال المحقق قال في الحاشية هذا الجواب اهم مباحثه الحيض كثر وقوعه ومبعضه
 فزمنه وتقسيمه اجزاءه وغفلة اكثر النساء عنه فعليك بالجهد والتفسير في تحصيله وضبطه فاعلم
 انه بلطف سهل وسير لك انه مبسوط كل مسلمين ياكري **قوله** المخالفة اي العادة كذا نقل عنه
 ان كلت اي المخالفة في النفاس فان جاوز اي الدم الاربعين فالعادة باقية روت اي المخالفة
 اليها اي العادة والباقي استخاضه وان لم يجاوز الاربعين انتقلت اي العادة الى ما رأت **قوله**
 فان لم يفسر اي كل ما رأت نفاس فلا يفسر اي العادة والمخالفة صلا في عاده مسل كان المخالف
 ناقصا عنها او زائدا عليها فان انتقلت ولا فالعادة باقية بحال **قوله** فان كان في الحيض قال في كتابه
 اي المخالفة للعادة انتهى **قوله** فان جاوز العشرة قال في الحاشية هذا كذا اذا تقدم طهره والافاضة بانتهى
 سيجي في الفصل الرابع ان شاء الله تعالى انتهى **قوله** فان لم يقع في الزمان اي في يومين في زمان العادة ثلثة
 ايام او اكثر ان لم يقع اصله او وقع واحدا وانما كذا نقل عن النفا انتقلت **قوله** انتقلت زمانا والعدد
 بحال يعني من اول ما رأت يعني اذا كان زمان الحيض اول الشهر مثلا فيعتبر آخره او وسطه كذا الجواز
 قبل العادة او بعد فيكون مقدار عدا ايام عادت من اول ما رأت حيضا او كذا تحاضه كذا نقل عن المحقق
 اذا تم الدم بعد ايام كذا في الباء **قوله** وان وقع اي نفاسا الله في زمان العادة فالوقت اي الحيض
 في زمانه انما هو الحيض لا سائر ما في الزمان كذا في زمانه كذا نقل عن المحقق

دا
 و
 في
 الحاشية

كذا نقل عنه كما نبه فيما سبق **قوله** فان كان الواقع اي في زمان العادة مساويا لعدد
 فالعادة باقية في العدد والزمان معا كذا نقل عنه **قوله** والا اي وان لم يسا والواقع فيه
 انتقلت عددا والزمان باق بحاله الى ما رأت ناقصا في العدد قال في الحاشية وانما قال
 ناقصا لاحتمال كون الواقع في العادة زائدا عليها انتهى لان الدم جاوز العشرة في هذه
 الصورة والدم اذا جاوز العشرة ووقع النصاب في العادة يبرء الى العادة فلا عيار ولا ان
 وقع في العادة اما ان يكون مساويا لها او ناقصا عنها اذا لا احتمال للزيادة في العادة
قوله وان لم يجاوز في كل حيض وان لم يساوي اي العادة والمخالف عددا صار الثاني المخالف
 عادة سواء كان المخالف زائدا على العدد او ناقصا عنه فيقتل العادة **قوله** والا اي وان ساويا
 كذا نقل عنه فالعدد بحاله والمثلث امثلة في الحيض المطالبين وترغيبا للراغبين وتبيينا للمبتدئين
 ولله دره وخيره **قوله** الف الف امرأة عادت في النفاس عشرون ولدت فزادت عشرة وما
 طهر او اخذت وما اورأت يوما ما وثلاثين طهر او يوما ما واربعه عشر طهر او يوما ما
 هذا الحال مما سبق عليه مثال تجاوز الدم الاربعين والظهر المتحل مطلقا بين الاربعين
 قليلا كان او كثيرا طهر فاصد عند اي حكم من فاة العادة باقية روت اليها اي عشر ولو
 ولدت ولم تزد ما الى احدى عشر ثم رأت دما الى احدى عشرين او لم تزد ما حضة ثم رأت
 عشرة ثم لم تر عشرة ثم رأت ستة عشر يوما ما فيجوز بدو المعتادة وحققها بالظهر في النفاس
 هذه الصورة له تشبيها لاذيان والام بخلاف في اكثر الكتب لا صراحة ولا اشارة **قوله**
 اورأت خمسة دما واربعه وثلاثين طهر او يوما ما هذا مثال لعدم تجاوز الدم
 الاربعين فيكون النفاس اربعين يوما **قوله** اورأت ثمانية عشر دما واثنتين وعشرين
 طهر او يوما ما وفي هذه الصورة لم ترق العادة لعدم تجاوز الدم الاربعين لحيض والظهر
 التام عند الاربعين **قوله** اورأت يوما ما واربعه وثلاثين طهر او يوما ما وخمسة عشر طهر
 ويومين هذا ايضا مثال لعدم تجاوز الدم الاربعين فيكون النفاس ستة وثلاثين
 يوما لحيض والظهر التام عند الاربعين **قوله** واستدل المحقق مرة عادت في الحيض وطهر
 فحيض رأت عادت في الحيض خمسة دما وخمسة عشر طهر او احدى عشر دما وخمسة من واحد

في
 السبب بالجار والملة والذال المحقق في

عشر حيز سابق انما ان الدم اذا تجاوز العشرة ولم يقع في زمان العادة نصا
انتقلت العادة زمانا لا عددا فيعتبر من اول ما رأت فخره حيزا في خمسة وثلاثين
احد عشر الحيز كعادتها اول هذا مفهوم من قوله فان لم يقع في زمانها انصابا انتقلت
زمانا والعدد بجبال يعتبر من اول ما رأت انتهى **قول** او اربع عشرة وستة واربعين طهر
واحد عشر وما حيزها ههنا ايف خمسة من اول احد عشر لان الدم قد عادتها اول
عدد او خمسة لان عدم وجود النصف في زمان العادة وان وجد في زمان **قول**
اورأت خمسة ما وثمانية واربعين طهر او اثني عشر ما اقل حيزها ههنا ايف خمسة من اخر
اثني عشر لان خمسة الاخيرة وقعت في زمان العادة والسبعة الاولى انحاضت لانها وقعت
في ايام طهر كما هو المفهوم من قوله فان كان الواقع مساويا لعدد العادة فاف العادة باقية
كذا نقل عنه **قول** اورأت خمسة واربعين طهر او ثمانية واربعين طهر او ثمانية واربعين طهر او ثمانية واربعين طهر
وما حيزها ههنا ايف خمسة بعد الدم اللاحقة لوجود الدم الفكي المساوي لعددتها
فيها والدم لا يوجد حقيقة في المدة التي اعتبر حيزا وفي هذا المثال من الامثلة المذكورة
بدؤ العادة وختمها بالطهر فقط لا في غيرها وصورة اخرى مرة معتادة بعشرة حيزا
وعشرين طهر اورأت تسعة عشر طهر ثم يوماء ما ثم عشرة طهر ثم يوماء ما فعند
اي يوم حرام وبقي في العشرة التي هي التي هي حيز لان البداية بالطهر والختم به جائزان
اذا كان قبل البداية وبعد الختم دم كما سيأتي مع ان الطهر كان اقل من خمسة عشر يوما
وهو يفضل وعند محمد بخلافه لم يتر في ايامها شيئا باعلا اصله لان الحيز لا يبدأ بالطهر ولا ينتهي
به لان الدم في المحيط ليس ليا الحيز فلو جعل الطهر بالحيض حيزا وان الطهر ان كان
زيدا على الدم في المحيط به يفضل لان الطهر غالبا ان طهر فاسد فكان ما حكا كما
ان الدم الفاسد طهر حكا فكان هذا ابتداء وختم بالدم لا بالطهر كذا في الكافي تأمل **قول**
او اربع عشرة وستة وخمسين طهر او ثمانية واربعين طهر او ثمانية واربعين طهر
الاخيرة حيزا فقط لما مر ان النصف الواقع في زمان العادة فقط حيز وان لم يكن مساويا
لها فانتقلت العادة في هذه الصورة عدد الى ما رأت ناقصا زمانا كما قدم وهو باق بجباله

بجباله تأمل **قول** اورأت خمسة وخمسين طهر او تسعة وما ههنا التسعة زمانها
حيز لان الدم لم يجاوز العشرة واذا لم يجاوز يكون الحيز كما مر لا وانتقلت
العادة عدد ههنا الى ما رأت زايلا وصار الثاني عادة **قول** اورأت خمسة وخمسين طهر
وعشرة وما ههنا العشرة ايف حيز لان الدم لم يجاوزها بل انقطع عند اوصل **الثاني**
المخالف للعادة وانما انتقل طهرنا ناقصا وحيزها عدد لاننا لان البعض وقع في ايام
قول اورأت خمسة ما واربعين طهر او ثمانية ما او اربع عشرة وخمسين طهر او ثمانية ما او اربع
خمس وخمسين طهر او سبعة ما والثمانية والثلاثين والسبعة كل حيز وهو مفهوم مما
سبق باد في التناقل انتقلت العادة فيها **قول** اورأت خمسة ما وثمانية وخمسين طهر او ثمانية
وما الثلثة حيز انتقلت العادة عددا لاننا لان البعض وقع في زمان العادة **قول**
اورأت خمسة واربعين طهر او سبعة ما التسعة حيز هذا المثال للدفع
توهم الاختصاص بقل العادة لا بعد **قول** او احد عشر وما حيزها ههنا خمسة ايام من
احد عشر انتقلت العادة زمانا لا عددا وهو كجباله لما مر من قوله فان لم يقع في زمانها انصابا
او اورد رده الامثلة على طريق التفرقة والنشر المشوش تشجيذا لا يذهاب **قول** فيجب زبد
العادة وختمها بالطهر لا المتبداءة فاي فيجب في حيز العادة وختمها بالطهر
ان اكتمر الدم لا نفاسها ولم ينشأ له في الكتب وان مثله فيما سبق على طريق الامكان والاد
هذا عندنا واما عند محمد فلا يجوز زبد وختمها بالطهر كما في الجمع سواء كان قبل التبداء
دم او بعد انقضاء دم او لم يكن فانه لا ينقلب الطهر حيزا باحاطة الدمين عنده كذا
في الشرح الوافي والتفصيل في البحر **قول الفصل الثالث** في الانقطاع ان انقطع الدم
على اكثر المدة في الحيز والنقاس يحكم بطهر اذ لا يلزم زيادة المدة قوله على اكثر
المدة اي عند اكثرها هذا خارج مخرج العادة وينبغي على الغالب الا فلا ينقطع
الدم على اكثرها يحكم بطهر اذ لا يلزم زيادة المدة في الغلظة واذا مضت مدة الحيز وهي عشرة يحكم بطهر
انقطع الدم او لا غسلت او لا مستبدل كانت المعتادة وتنقضي عدتها وتنقطع اكثر
ويحل الشروع لكن لا يستحب ويحل للزوم قربانها الذي يستحب في كل جنب مالم يغتسل

وإذا كان الحيض أو غيره من هذه الأشياء...

ويجوز أن يكون هذا توطئة لقوله وان انقطع قبل أكثر المدة والافتقار بشرط في ذلك
وجاء في سيجي في أم الفضل السادس من فروع التذليل **قوله** حتى يخرجها بدون
الفعل لكن لا يخرجها عند الإبرار واما عند الشافعي وروى فلا يخرجها وطئها لم تقبل منها
علم براءة الشك كذا في باب التأويل في معان التشريل والجملة ولنا أن قوله تعالى صحت
يعلمون بالتحفة والتشديد فغنى التحفيف حتى يقطع حيضها فحملناه على العشرة ومعنى
التشديد صحت فغنى فحملناه على ما دونها علم بالقرائين كذا في الاختيار **قوله** ولو بقي وقت
فرضان يغتسل الله بحجته فضاؤه والأولى أي يحجب قضاء ذلك الفرض فقط لا الفرض المقدم هذا
عند خلاف الشافعي فغنى عنه هذا عند الإبرار قال في التاتارخانية والفري عليه قال
ابن أبي التيمية الله أكبر وفي جامع الرموز هي الله عند أبي حنيفة وهو الله أكبر عند أبي يوسف
والفتوي على الأول كما في المضار **قوله** وان انقطع قبل الفجر في رمضان يخرجها أي كيفما
صومه أي صوم هذا اليوم الذي انقطع الدم قبل فجره ولا يلزم بها القضاء **قوله** ويجب
قضاء العشاء والأول لا فلا **قوله** فالمعتبر الجزء الأخير من الوقت أي المعتبر عندنا الجزء الأخير فلا
للشافعي حتى إذا حاضت في الجزء الأخير من الوقت سقطت الصلوة حتى لو ابتدأت صلاوة
فرض فيه ثم حاضت لا يجب عليها القضاء بخلاف النقل مطلقا صوما الأصل فأنها
لشعوت فيه ثم حاضت وجب عليها القضاء لصحة شرعها والفرق مذكور في المطبوعات
وان طهرت في آخر الوقت وجب فوضف للوقت واجمع على أنها إذا حاضت بعد وجوب الوقت فم
فعلها حاضا لها كما في الجملة **قوله** كما في البلوغ والاسلام اذا وجد في آخر الوقت مقدار التحريم
وكذا الجنين والعشاء اذا وقع في الجزء الأخير **قوله** وان انقطع قبل أكثر المدة فيهما فمروا
كتابية تظهر بحد انقطاع الدم مطلقا لان انقطع آه وينبغي ان يكون الحيض في وقت
كذلك كما في الفري يظهر بحد الانقطاع لا يحتاج الى زمان الاغتساله ولا يتغير بسبب ما بعده
كما في التبيين فيحلى وطئها بملك النكاح واليسى لأنه لا ينظر في حقها امانة زائدة أي
فصلانية كانت أو هندية ومنية كانت أو مبيته عن لها كتاب بخلاف غير الكتابية كالوثنية
والجوسية والرتبة فأنه لا يحل وطئها أصلا **قوله** وان كانت مسلمة فمران الاغتسال

قوله فان كان في انقطاع الحيض...

وإذا كان الحيض أو غيره من هذه الأشياء...

للقادرة أو التيمم للعابرة حيض ونفاس لينة لا تظهر المسلمة بحد انقطاع الدم بل بعد
الاغتسال أو التيمم لأن زمانها بعد حيض ونفاسا ان كان الانقطاع قبل أكثر المدة
قوله حتما المبري بعد من الوقت مقدار التحريم لا يجب القضاء الصبي المضاف اليه راجع إلى
الاغتسال أو التيمم فغنى عنه وكذلك إذا امتنبت التحريم لا تلزمها التيمم كذا في المحيط
قوله ولا يخرجها الصوم ان لم يسعها الكتاب قبل الفجر أي لا يخرجها الصوم ان لم يسع
الباقى من الليل التحريم والغسل أو التيمم كذا انقل عنه وما قيل من أنه أي زمان الاغتسال
أو التيمم وزمان مقدار التحريم الباقي فاعل ان لم يسعها ما ذكره مستغن عنه بما ذكرناه
فلو انقطع الدم عند ما دون العشرة أو الأربعين في وقت الاغتسال يسع في الغسل والتحريم
وجب قضاؤها واداء صوم الغد ولم يسع لم يجز إذا انقطع على العشرة أو الأربعين
فأنه يجب كفا في شرط الطحاوي وفي الزاهد في أن طهرت قبل العشرة يعتبر قبل الغسل
والتحريم والتيمم أنه يعتبر مع طهرت الشيا وبالأصح التحريم لم يعتبر في حق الصوم كما في جامع
الرموز وفي السراج الوهيد ولو انقطع عنها في بعض ليال رمضان فان وجد في الليل
مقدار ما تغسل به بقي ساعة منه فأنه يجب عليها قضاء العشاء والوتر ويجوز صومها من
الغد ويجوز ان يبقى أقل من ذلك لا يجب عليها القضاء ولا يخرج صومها منه وفي المجتبى الصحيح
ان يعتبر مع الغسل بسوا الشيا وبهذا اجاز صومها إذا طهرت قبل الفجر لكن الأصح ان
لا يعتبر التحريم في حق الصوم كذا في البحر **قوله** ولا يخرجها أي وطئ ذلك المسلمة قبل
أي وطئ من قطع دمها قبل أكثر المدة فيها كذا نقل عنه في أن هذا التفسير ليس جديدا
لأنه يقع الكتابية مع أنها تظهر بحد الانقطاع ويحل وطئها كما مر في الواح الكتابية بحد انقطاع
الدم يخرج من الحيض كذا في التاتارخانية **قوله** إذا انقطع أو تيمم فغنى أو بقية صلواتها
دينا في دفتره انقل عنه يعني ان كانت عابرة لغد ما أو مرض وان لم يغسل بعد التيمم
لا يحل وطئها عند الإبرار وهو الإبرار في كذا في المحيط انتهى والصلوة نعم المكتوبة والنفل
فأنه إذا انقطع قبل أكثر المدة لم يحل له الدم فلا يتعين الخروج من الحيض مثلا لأن
الدم بدمارة ونقطع أخرى فلا بد من الاغتسال أو التيمم مع الصلوة أو كون

قوله فان كان في انقطاع الحيض...

الصلوة دينا في ميثاقها فان كل من تأخر عن الصلاة في الاصل والاضاع وحل
 وطى من قطع دمها اكثر الحياء والناس قبل الغسل دون من قطع لا قل منه الا اذا اعتسك
 او تيمم فلم يذكر الصلوة مع التيمم لعل هذا مبيحا على من تأخر عن الصلاة فمما نقل عنه انفا
قوله حتى لا ينقطع قبل طلوع الشمس كناية لا يسع الغسل والتيمم حتى يصح قضاء الصلوة في
 عليها لا يجزئ وطى حتى يدخل وقت العصر وكذا لا ينقطع قبل العشاء حتى يدخل بطول الفجر
 ان لم يغسل او تيمم فقل ان تيمم اكثر المدة قبله اي قبل الغسل او التيمم لوجوب اكثر المدة
 بعد التيمم قبل الصلوة حل وطى قبلها والحاصل اذا انقطع الدم قبل الوقت وفي ابتداء او
 في وسطه فلا اعتبار بجزء تمام الوقت واذا انقطع في آخر الوقت فالعبرة بمقدار زمان الغسل
 والتيمم ولا يكفي هذا المقدار في الشق الاول قوله هذا في التبداء والمعاداة لا انقطع
 في عادت او بعد او انا اذا انقطع قبلها في وقت الصلوة والصوم كذلك اي في الغسل
 المذكور قوله انا الطي فلو جبر في جبر كماله في قوله ذكر في المفاتيح نقل عن الكافي ان الاء
 لو كان قبل العادة كرم وطى حتى يتم عادت الا ان العود في العادة غالب فلا جتاب
 وفي جامع الرموز انه يحل وطى ان كان يكره تأمل قوله حتى يصح عادت حتى لو كان حيضا عشرة
 فحاضت ثلثة وظهرت ستة لا يحل وطى الا ان يقال عادت ما بدل حيضا وانما لا يحل
 وطى الا ان الستة مع الثلثة تسعة وهي اقصر من العادة بيوم والعود احتمال
 غالب في المدة وفي القنية ولو حاضت صاحبة العشرة ثلثة ثم طهرت ستة فزوجها
 ان يفر بها عند محمد وعندي يوسف لا يحل له ذلك ولو كان حيضا تسعة فزوت
 ثلثة طهرت خمسة اختلف المشايخ في قول محمد والاصح ان يحل وطى لها ان احتمال
 كونه حيضا بالزيادة على العادة فلم يعتبر وكذا الخلاف اذا زادت يوماء ما ثم طهرت
 خمسة قوله وكذا النساء لا احتصاص للحيض والا فلا حاجة اليه قوله ثم ان المرأة كلما
 انقطع دمها في الحيض قبل ثلثة ايام تنظر الى آخر الوقت وجوبا لاحتمال العود والراء
 آخر الوقت التحجب في جامع الرموز وذكر في بعض نقل عن الحيطان قال ابو جعفر استحباب
 التأخير فيما دون العشرة وبإيجابه فيما دون العادة قوله فان لم يجد قرضا فقل

وقيل لا يحل الفروج في نكاح وان غسقت عالم غدا
 كما في الكافي

وتراعى الترتيبان لم يبلغ الفرائض ما كذا نقل عنه ولا يجزئ عليها الغسل ان ما رآه كبحر
 الا ان لم يتحاضر قوله فقصوم ان انقطع الدم قبل الفجر على الاختلاف المذكور او قبله للقيام
 ان انقطع قبل الفجر او بعده وللمعدة اكل قضاء الحق الوقت بالتبني وفيها التهمة وهو
 واجبا قال قاضيان الفصل الثامن فيمن يجب عليه التبني ومن لا يجب عليه بلوغ في رضا
 في نصف النهار او في اخره في اسلم فيحاشه لا ياكل بقية يومه وكذا المرأة اذا طهرت
 من الحيض او النفاس بعد طلوع الفجر او معه وفي القنية حامل رأت الدم فظنت
 انه دم حيض فافطرت ينبغي ان لا تلزمها الكفارة قوله تلزمها ثم وكذا العورت قبل ان يبلغ
 مطهر خمسة عشر فافطرت على الحيض ينبغي ان لا تلزمها الكفارة قوله لم يعلها الكفارة قوله
 ظنت دم الحيض ولم يكن لا تلزمها الكفارة سواء رأت في ايام الحيض ام لا قوله طهرت بعد
 نفاسها الاربعين يوما او ثلثة ثم رأت الدم فظنت دم نفاس او حيض فافطرت لزمها
 الكفارة قوله ثم رأت الدم الى الحادي عشر فافطرت لا كفارة عليها ان ثبت الخلاف في الصدق
 الاول ولا فعلها الكفارة ولا يكون خلاف الشافعي بشبهة قلت والظاهر لا كفارة
 عليها لان اكثر الحيض خمسة عشر يوما في قول ابي جرحه الاول وقوله مالك والشافعي رحمه
 الفقير لعل المناسب للحيض والنساء ان تأكل وتشرب ما دلوسيتي عن اعيان الرجال و
 النساء والصبي العاقل وفي النهاية قبل تأكل الحايض ستر وقيل في المسافر والمريض بها
 كما في جامع الرموز وعلل النفس والشيخ الثاني كذلك قال قاضيان واجمعوا على انه
 لا تجزئ التبني على الحايض والنفساء في الحيض والنفساء ولا على المريض والمسافر
 وفي العناية اذا تجر عن الصوم وقدر على التبني كره له تركه قوله وان غاد
 الحكم بطهارتها فتعذر عن الصلوة والصوم كذا نقل عنه وعن ابي جرحه رحمه لا تركه
 الصلوة ما لم يستمر في الدم ثلثة ايام كما في جامع الرموز قال الامام الربيعي اذا
 رأت الدم ابتداء قبل لا تترك الصلوة والصوم لانه يحتمل ان يكون دم حيض او نفاس
 عن ثلثة ايام وقيل لا تترك الا في المرض والنفاس والصلوة لا المرض
 وفي الحيض ثم تجزئ له التحاضة فانما دم ثلثة قوله وبعد ثلثة ان انقطع قبل العادة وكذلك في آخر



كما اختاره صاحب النهاية في الالهة التام بلغ قبل هذا باطله قولها **وقال ابو يوسف**
 يؤخذ لها في الصلوة والصوم والرجعة بالاقل وهو ثلثة ايام وفي الاذواج الاكثر
 ولا يطاؤها زوجها حتى يمضي العشرة وقال زفر بن مؤخره بالاقل في جميع الاحوال
 كما في الجهره وذكر في جامع الرمز هذا عند الطرفين واما عنده فهو اداء الصلوة
 والصوم ثلثة ايام ولقضاءه والقران عشرة كما في النظم وعند الشافعي في قوليه
 يوم وليلة لان فيه تعيينا كذا في الكافي وبعض شروح الكفر وفي قول الامران حيفي البتة
 كحيفي عشرة ايام وهذا بعيد جدا وذلك لان الحيفي يختلف باختلاف الابدان
 والطباع كما في شرح المجمع يعني كلام وهوان المبتدأه التي بلغت مستحاضه
 من كل شهر عشرة ايام والباقي استحاضه كما في مختصر القدوري والهداية وهو اعنى
 الباقي من كل شهر طهرها سواء كان عشرين يوما او تسعة عشر يوما فقول لصلته
 وطهرها الا ليس في محنة وكذلك قول الفاضل الخيري صدر الشريعة فيكون طهرها عشرين
 يوما ليس بسديد اللهم الا ان يكون باعتبار الغالب **قل قول** ونفاسها اربعون
 ثم عشرين طهرها اي نفاس المرأة المبتدأه في النفاس وهي البالغة التي لم تلد قبل
 اربعين يوما وليلة فيكون حيفها اكثر الحيف ونفاسها كذلك اكثر النفاس لان
 الاصل الصحة فلا يحكم بالعارضا الا بيقين قوله ثم عشرين طهرها ان كان يقا
 فطهرها عشرين بتقديم العله وترك ثم اذا نظر معلوم وعده مجهول
 والحكم بالجهر على المعلوم لا بالعكس كما تبين في علم المعاني وايضا وجه للتراخي
 الزمان في تأمل **قل** اذا استوال نفاس وحيفها كما في المقدمة **قل** ثم عشرة حيفها
 ثم ذلك ذابها وفي ما مر ايضا **قل** فان رأت مبتدأه دما وولدا صححي ووالدم
 الصححي كما سبق الذي لا ينقص من ثلثة ولا يزيد على عشرة في الحيف وعلى الاربعين
 في النفاس ولا يزيد في اذ طوي لم ولا كما والطهر الصححي لا يكون ناقصا من خمسة عشر ولا يثبت
 ويكن بين الدمين الصححيين ثم استمر الدم تكون معقاة لما مر ان العادة تثبت بمرة واحدة
 في الحيف والنفاس ما وراهم يحين وقد سبق حكمها في المعقاة حقه قال فطهرها في جميع اعتادات

هذا اذا لم يولد اذا وافق اول الشهر او الثاني
 وقد سبق ان اقل الطهرين في النفاس
 في غيرهما عشرين يوما واذا انشأ
 يكون طهرها عشرين يوما واذا انشأ
 بان تل

مثاله في ثلثة ايام معقاة مراهقة رأت حفته دما واربعين طهرها ثم استمر الدم فحفت منها
 الاستمرار حيفي لا ينقص ولا يكثر وكذا سائر احكام الحيض اي لا تفرق الغزاة ولا تفت
 ولا تدخل المسجد وغير ذلك من الاحكام ثم اربعين طهرها بفعل هذه الثلثة وغير ذلك من احكام
 الطاهر **قل** وان رأت دما وطرهرا فاسدين فلا اعتبار بهما اذا العادة انما تثبت بالصحيح
 لا الفاسد **قل** فان كان الطهر ابي الطهر الفاسد على ان يكون الالف واللام للبعد للخلقي
 كذا نقل عنه ناقصا يكون كالمستمر من ابتداء مكان الطهر الفاسد على قسمين احدهما
 الطهر الناقص والآخر الطهر التام وكان لكل منهما حكم شرعي الا ان الثاني اقل فان كان الطهر ناقصا
 عشرة موايد استمر او حيفها او عشرين طهرها ثم ذلك ذابها وفي ما مر من التقديم والتأخير
 مثاله مراهقة رأت احد عشر دما واربعة عشر طهرها ثم استمر الدم فحفت منها دما وان
 دما لا عرفان الطهر الناقص كالمستمر **قل** وان كان الطهر تاما فان لم يزد يدا اي الدم
 والطهر كذا نقل عنه على الثلثين حكاه السابق اي يكون الاستمرار حكما من اول ما رأت دما بان ذلك
 احد عشر دما وخمس عشر طهرها ثم استمر الدم عشرة من اول ما رأت حيف وعشرين طهرها ثم
 ذلك ذابها نقل عنه هذا قول محمد بن ابراهيم الميذاني قال في محيط التخصيص هو الصحيح وقال
 الدقل حيفها عشرة وطرهرا ستة عشر انتهى **قل** وان زاد عليه اي على ثلثين بان رأت
 مثلا احد عشر دما وعشرين طهرها ثم استمر فحفت منها دما رأت حيف ثم طهرها او الاستمرار
 وهذا دوا عشرين ثم تستألف من اول الاستمرار عشرة حيف وعشرين طهرها ذلك ذابها
 لان الطهر وان كان تاما اوله دمي لا يفسد لان شرط الطهر الصححي لا يشوبه الدم كما
قل فلا يصح في النفاس العادة عدم الصلاحية مبني على قول الاكثر منه محمد بن ابراهيم الميذاني وان
 فعلى قول الدقاق يصح النفاس العادة فيكون طهرها احد وعشرين كما يكون ستة عشر
 في الصحة السابقة **قل** وان كان الدم صحيا والطهر فاسدا يعتبر الدم في اعتبار
 العادة لا الطهر بان رأت مثلا ثلثة دما وخمس عشر طهرها ويوما دما وخمس عشر طهرها
 ثم استمر الدم ثلثة الاولي حيفه الباقي واحد وثلثين طهرها الاستمرار
 ثم تستألف هكذا **قل** فثلثة منها او الاستمرار حيفه سبعة وعشرين طهرها وذلك

وأما كان كذلك لأن الشهر فالكثير في الحيض والطمهر مرة وأقل الحيض
 ههنا وحيد في الطهر سبعة وعشرين هذا ما قاله الزعفراني في اثبات ما احتجنا
 لنسب العادة من الطهر كذا في الكافي **قوله** ولو كان الطهر الثاني أربعة عشر فطهر
 خمسة عشر وحيضها الثاني سبعة من الدم المتوسط بين خمسة عشر وبين أربعة عشر
 إلى ثلثة أيام ثم طهرها خمسة عشر يوما وذلك إذا لم يكن الدم والطمهر الأول
 صحيحين دون الدم الثاني وطمهره إذا لم يوجد شرط صحته فلا يصح لنسب
 العادة لم يذكر كون الدم فاسدا والطمهر صحيحا لأنه لا يتصور في المتبادر كذا
 نقل عنه **قوله** وإن رأت طهرها صحيحا ثم استمر الدم ولم تزل الطهر حيضا
 أصلا كراهة بلغت الجبل فولدت وراة أربعين دما ثم خمسة عشر طهرها ثم استمر
 الدم حيضا عشرة من أول الأتمار وطمهرها خمسة عشر وذلك إذا لم يكن
 إذا زاد الطهر لأنه صحيح يصح لنسب العادة كما لو نسي أربعين وطمهرت بعده
 خمسة عشر ثم استمر بها الدم حيث لم يفسد الطهر كان طهرها خمسة عشر وكذا لو طهر
 ستة عشر إلى عشرين ولو طهرت إحدى وعشرين ثم استمر بها الدم كان فاسدا أربعين
 وطمهرها إحدى وعشرين واختلف التأخرون في حيضها قال الألباني يذهب إلى كيف
 أن العشرة حيض قال كذا في الخلاصة نقل عنه هذا على الإطلاق قول أبي عثمان قال
 الصمد الشريد هذا القول الذي يذهب إليه كيف ظاهرا وبهية وعند الميذاني
 كذلك إلا إحدى وعشرين ففيه يكون حيضها تسعة وطمهرها إحدى وعشرين ثم كل ما زاد
 الطهر نقص من الحيض مثله السبعة وعشرين ففيه حيضها ثلثة وطمهرها سبعة وعشرين
 فإذا زاد فغيره الميذاني أبا عثمان في حيضها عشرة من أول الأتمار وطمهرها مثل
 ما رأت قبله أي عدد كان انتهى وقوله وعند الميذاني كذلك إلا إحدى وعشرين في العدة
 وراة أربعين دما ثم ستة عشر طهرها في حيضها عشرة من أول الأتمار وطمهرها ستة
 عشر وذلك إذا لم يأتها وراة مثل عشرين طهرها يكون حيضها عشرة وطمهرها عشرين
 وأما إذا رأت إحدى وعشرين طهرها ينقص من حيضها يوم واحد فيكون تسعة وطمهرها عشرين

لا يفيد في النسب العادة

وهكذا الحال كلما ازداد الطهر نقص من الحيض السبعة وعشرين ففيه حيضها ثلثة وطمهرها سبعة
 وعشرين بخلاف ما إذا رأت أربعين دما ثم تسعة وعشرين طهرها ثم استمر الدم في حيضها
 من أول الأتمار عشرة وطمهرها تسعة وعشرين **قوله** بخلاف ما إذا زاد دما أربعين
 في النفاس ثم رأت طهرها خمسة عشر أو أكثر ثم استمر الدم حيث يفسد الطهر فلا يصح
 لنسب العادة فصارت كأنها ولدت كالتمهيد للدم فإن كان بين النفاس والأتمار
 عشرون أو أكثر فعشرة من أول الأتمار حيض وعشرون بعد طهرها وذلك إذا لم
 والآي وإن لم يكن بين النفاس والأتمار عشرون من أول الأتمار للطمهر الفاسد
 بين النفاس والحيض الآخر فنقل عنه هذا قول الميذاني خلافا للدقاق كما بينا
 سابقا انتهى فإن زيادة الدم على أربعين لا يفسد الطهر عند أبي الدقاق
 فيصلي لنسب العادة ثم تستأنف عشرة حيض وعشرين طهرها وذلك إذا لم يأتها وفي
 القية ولدت في غرة رمضان فاستمر الدم من رمضان ثم جاءت بولدا آخر لستة أشهر ونقص
 من الأداة تقضي صيام النصف الأول ويصح صومها في النصف الأخير وكذا أصلها أن
 أغتسلت بعد النصف الأول لا تبدأ الحمل من النصف الأخير **قوله** تنبيه وهو في اللغة
 مصدر من نسي الشيء إذا وقع عليه ونسيه فلا يأتى بغيره وفي الاصطلاح إشارة
 إلى شيء يغفل عنه الخاطيء قبل ما يشير إليه المذكور قبله بطريق الأجمال وقيل بالوجه والنظر إلى
 الأبحاث السابقة يعلم أن النجاسة لا تنبئ وإنما يستعمل حيث لا يحتاج إلى الدليل كالمبيد في وما علم
 سابقا في حكمه وهو خبر متبادر محذوف وقيل لا يحمل إلا من الأعراب لأنه بمنزلة البياضين
 الجحش وما ذكر في من الأحكام ما علم سابقا أطلق عليه التنبيه **قوله** الدماء الفاسدة التي
 بالأنثى تنبئ على ثمانية كما استرك ذلك الأول ما نراه الصغيرة أعني من لم يتم لها تسع سنين
 وبهذا الخبر وهو اختاره محمد بن مقاتل وعليه أكثر المشايخ كراهة العناية والتعريف بصديق
 علي الصغيرة وأعلم أن ما رآه ينسب فبالإتفاق أنه من الاحتاطة وأما رآته بنت
 ست أو سبع أو ثمان فغيرا خلاف المشايخ هكذا نقل عن شرح الطحاوي والقوي على
 كما في الشرح الوارد وقد قرأنا ما نراه الصغيرة ستمائة بعض المتأخرين الدم الضايع

لا يفيد في النسب

وما ذكر في الحاوي من أن مسائل الاستحاضة تدور على أصليين الدم الناقص على الأقل
 الحيض والخارج عن الزمان والخارج لثلاثة أنواع خارج عما كثر مدة الحيض وخارج عن العادة
 في الأيام وخارج عن العادة في المكان أه فليس يتبادر حيث لا يشمل دم الصغيرة **قوله** والثالث ما تراه الأئمة
 غير الأسود والأحمر من الصفرة والكدت والحفرة والنبرة هذا بناء على ما اختاره فيما
 سبق كما هو المختار والأفلا سود والأحمر من الدماء الناقصة سائر الألوان في ظاهر
 المذهب على ما ذكره المحرر صدر الشريعة أو بعض كما في جامع الرمز أو الجميع من
 الدماء الصالحة لا الناقصة أن وجد النصاب عند صد الشهادة كما في المحيط **قوله**
 والثالث ما تراه الحامل وإن كان دم الحامل ممتدًا بالغ نصاب الحيض هذا عندنا
 وأما عند السافعي وأحمد فما تراه الحامل من الدم حيض ولنا ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما
 أنه قال إن الله تعالى فرخ الحيض عن الحمل وجعل الدم رزقًا للولد وقالت عائشة رضي الله
 عنهما إن الحامل لا تحيض لأن ثم الرحم ينسد بالحمل والى محلته لا يجتمع الحيض والحمل ولا الحيض
 والنفاس ولا الحمل والنفاس عند محمد كما لا يجتمع العشرة والخروج في رضاء واحدة
 ولا الزكوة مع العشرة والخروج ولا الحذو والعقر والجلد ولا النفث والجلد والرحم ولا ركن
 نجارة وصدقة فطر والقطر والنفاس ولا الأجر والنفاس ولا التيمم والوضوء إلا في سبيل
 الحجار ونبيذ التمر والظهور والجمعة ولا القضاء والإطعام والشهادة واليمين ولا النكاح
 وملاك اليمين ولا الحرية والرقية ولا القنية والميراث **قوله** بغير ولادة هذا احتراز عن ما في
 التومنين لأن النفاس عند أبي حنيفة يوجب كونه من الأول خلاف المحسوس في
قوله والرابع ما جاوز أكثر الحيض والنفاس إلى الحيض الثاني لأن ما دأته في أيام الحيض و
 النفاس حيض ونفاس وما زاد على عشرة وأربعين اتخذه في السبادة بلوشية
قوله والخامس نفق من الثلثة في الحيض بشرط سبق الطهر الصحيح طفيه **قوله** والسادس ما عدا
 العادة إلى حيض غير بشرط مجاوزة العشرة ووقوع النصاب فيما أي الدم الذي تجاوز العادة
 إلى حيض غير العادة بشرط مجاوزة العشرة ووقوع النصاب في العادة فما وقع من النصاب في العادة
 حيضه البات الذي هو الدم للتجاوز كاستحاضة **قوله** إلى حيض غير الظأن غير بدل

اوصفت حيفرا عطف بيان لا اى الى حيفر غير الحيفر العادى وهو لا يعرف بالاضافة لقوله
 في الايام وانما قيد بكون الدم زائدا على الكثر الحيفر كافي الكثر اذ لو زاد على العادة لم يزد
 عليه فكل حيفر بشرط ان لا يكون بعده طهر صحيح وذلك لان العادة كانت عادتها خمسة مثلاً من
 اول شهر فوات سنة ايام دافاه السادس حيفر ايضا فان طهرت بعد ذلك اربعة عشر
 يوما ثم رأت الدم فالأمر الى عادتها وهي خمسة واليوم السادس استحيضة فتقضي مائة
 فيمن القصة كما في السراج الوهاج ولعلم انه الفرق بين دم الحيفر والاستحيضة ان دم
 الاستحيضة احمر رقيق ليس له رائحة كريهة ودم الحيفر متغير اللون نجس نثر الرائحة كما
 في السراج الوهاج والجمهرة **قوله** والتابع ما عدا مقدار عدد العادة كذلك الى حيفر
 غيرها كذا نقل عنه بشرط مجاوزة العشرة وعدم وقوع النصاب فيها فانه ان لم يقع النصاب
 في العادة انتقلت زمانا لا عددا فيعتبر عدد العادة حيفرا من اول ما رأت والباقى
 استحيضة كما مر من الفصل الثامن والثامن ما جاوز العادة في النفاس بشرط مجاوزة
 الأربعين وما وقع في العادة نفاسا والباقي وهو الدم المتجاوز استحيضة ولعل المص
 اهل القسم الثامن وتركه وذكر في جامع الرموز وانواعها الى الاستحيضة على ما ذكره
 ههنا صريحاً ثمانية ومنها دم الآيسة والريضة والقصيرة كما مر انفة فاعلم **قوله** في
الفصل الخامس في المضة اى في بيان احكام المضة كذا نقل عنه **قوله** اعلم انه يجب على كل امرأة ان
 حفظ عادتها في الحيفر والنفاس والطهر عددا ومكانا حتى لو تركت حفظ عادتها بالنفاس
 عند الشرع كذا نقل عنه والمراد من المكان الزمان كما يرد من اليقات مواضع الاحكام بخلاف
 وكذا يريد الزمان من المكان في قوله تعالى هذا لك دعاة على ما في الكفاية والمكان كذا استعفا
 من الزمان ومضاهها واحد كذا نقل عنه ولا يذاخذ هذا دون ذلك **قوله** فان جئت او
 اغنى عيلا والجنون افة تزيل العقل والاعما والاعما والاعما من بلم بارد غليظ كما في
 الحقايق والسكر هو امتلاء الدماغ من الشرب وقيل الاعما افة تفتري وتظلم
 للجنون افة تفتري العقل وتسبب اى تخلسه وقيل الاعما افة تضعف القوى ولا تزيل
 الحى وهو العقل والجحف افة تزيل الحى ولا تضعف القوى وما قيل ان الجنون ما يسلب العقل

[illegible]

والانحاء ما يظن به فهو لا يكون مانعا عن الأغنياء تأمل قول **اولم ترمي لنا فساقيد للثلاث**
 لا الثلثة الغنى والفسوق لغة الخروج عن الاستقامة وشرعية الزوج عن طاعة الله تعالى
 بارتكاب كبيرة كذا في جامع الرموز وعن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما انهما
 اشرك بالله تعالى وقتل النفس بغير حق وقذف المحصنة والزنا والفرار عن الزحف
 والسحر واكل مال اليتيم وحقن الدماء المسلمين والاحاديث في الحرم وزاد ابو هريرة
 اكل الربوا وزاد علي كرم الله وجهه السرقة وشرب الخمر واكل مال ما كان مفسدة مثل
 مفسدة شئ مما ذكرى او اكثر منه ذكره التفتازاني في شرح المعايير وذكر في هذه
 ان من الكبائر الاطوار في رمضان بغير عذر وترك الصلوة متعمدا ومن هذا علمت
 ان المرأة الغير الحائض لو نزلت فاسقة فاجبة قول **فمنيت عادي** فاسقة فاجبة فاسقة فاجبة فاسقة فاجبة
 عادي فاسقة فاجبة فاسقة فاجبة فاسقة فاجبة فاسقة فاجبة فاسقة فاجبة فاسقة فاجبة
 بيان احكام المصلحة في الحيض بقوله وان اضللت عادي فاسقة فاجبة فاسقة فاجبة فاسقة فاجبة
 اذا افادت عن الحيض والاعشاء واندرت على ما فطرت فجاءت تستقي وهي لا تعلم موضع حيضها
 ولا موضع طهرها وتعلم عادي فاسقة فاجبة فاسقة فاجبة فاسقة فاجبة فاسقة فاجبة فاسقة فاجبة
 في امر من امر الدين فاستبانه القبلة والتسوية في اعداد الركعات واعلم ان المرأة المستمر
 معها على ثلثة اشهر احديها المبتدأة وثانيها المعتادة التي لا تنسى عادتها في الحيض
 عن تلك الثلثة وحكم ما قد علم في الفصل الرابع وثالثها المعتادة التي تنسى عادتها في الحيض
 بالمصلحة والخبرة وقد عرفت ان المبتدأة والمستقر اذا عرفت هذا علمت ان الاولى والثانية
 ايراد الانواع الثلثة في فصل واحد وفصل الاستمرار لكن للمصنف في الفصل الثالث وذكر في
 فصل على حدة لكثرة ابحاثه وصعوبة فهمها لما لاشانه كما جعل محمدا في باب الحيض في كتابه
 مستقرا وحفظ هذا فانه من الزايات تحت الخيايا والناس في هذا الفصل يجاري كالجاري
 في التحاري قول **فان استقر ظن** الظن الاعتقاد الراجح وكثير ما يعتبر عن الظن يغالب كقول
 الظن تبينها على ان الغلبة اي الرجحان مأخوذة في ماهيتها والالام رتب للظن وكذا الحال في
 في أكبر الظن ضامن الظن قابل للثبوت والضعف كالظن الجلي والحق ذكره العلامة التفتازاني

في التحاري
الظن تبينها
في أكبر الظن

في تحقيق المطول ونفذه الحكي المصلحة قدس سره في حاشيته وذكر في الشبهة والظواهر ان
 الشك في اولى الطرفين والظن الطرف الرابع وهو ترجيح الصواب والوجه رجحان جهة
 الخطا ولما اكبر الرأي وغالب الظن فهو الطرف الرابع اذا اخذ به القلب وهو معتبر عند الفقهاء
 كما ذكره التفتازاني في اموله وحاصله ان الظن عند الفقهاء من قبيل الشك لا يتم بريدون بل التردد بين
 بين وجوه الشك وعدمه سواء استويا او ترجح احدهما وهو ترجيح جهة الصواب وغالب الظن
 عندهم ملحق باليقين وهو الذي يستقي عليه الاحكام يعرف ذلك من تصحيح كلامهم حيث
 صرحوا في نواقض الرضوخ ان الغالب كالحق وصرحوا في الطلاق بان اذا ظن الوقوع لم
 يقع واذا غلب عظمه وقع ولذا قالوا في كتاب الاقرار لو قال له على الف في ظني لا يلزمه
 شئ لانه لشك تأمل **قول** على موضع حيض او عوده علمت بان ان استقر ظنهما واكبر رأيا
 فعمل به ونفذه على ذلك كما في القبلة لان الظن من الالباب المعتبرة عند الشرع يجوز
 العمل به كذا نقل عنه **قول** او ياتيه التوفيق ان المرأة اذا استقر رأيا وظننا على زمان
 حيض او عوده لا يكون من المصلحة ولا من المخيرة لان المراد العلم الشرعي الموجب للعمل
 وغلبة الرأي منه كما اشار اليه في الحاشية فعلى هذا ينبغي ان لا يذكر في هذا الفصل الا
 الا ان يقال ذكره لزيادة الاثبات في توطئة ما بعده تأمل قول **والا فليرا** الأخذ بالاحوط
 في الاحكام اي غير الأخذ بالاثبات وما به الاعتماد لان الباب باب العبادات فتخاطب
 فيها مثلا اذا شكك بين الحيض والطهر لم تترك الصلوة ولا الصوم والحال ان مقتضى
 في بيان الاحوط في القضية شكك الحائض في يومها انه العاشر ام الحادي عشر ولا يشك
 لا راي فانه كانت ترت الدم في حيض **قول** يستعمل بغالب ظننا في عادتنا في الظن فاسقة
 وعادتنا ان الدم ينقطع يومين او ثلثة ثم يعود فان غلب ظننا ان الدم يعود لا يجب عليها ان
 تقبل وتقبلي رواية عن ابي يوسف **قول** تقبل وتقبلي اذا خاف فوت الوقت لان الدم
 موهوم وهكذا في صاجبة العشرة في الحيض اذا انقطع دمرا بعد الثلثة دون العشرة
قول ولا يقدر طهرها وحيضها الا في حق العدة في الطلاق فالحيض العلم لا يقدر بشئ
 في حق شئ ولا تنفقه عديتها ومعه ابوعصمة والقاضي ابو حازم لما قرأ نضب المقادير

ويكمن حمل الظن بمعنى العلم
موضع العلم كما في التاموس والصحي
استقر ظننا على جهة العلم
وهو مناسب لسياق العامة وقد يطلق
الظن على الاعتقاد الجازم باسند منه
البداية والبرهان معا ولا للعلم كما في
قوله تعالى وانهم لا يظنون والمقلد كما في
الانوار وهو محمول ايضا ولا يبعد
ان يكون بمعنى التردد وهو مناسب
للتحري فمعنى استقر ظننا انقطع
تروعا بعده وحصل العلم له بالبرهان

في تحقيق المطول ونفذه الحكي المصلحة قدس سره في حاشيته وذكر في الشبهة والظواهر ان
 الشك في اولى الطرفين والظن الطرف الرابع وهو ترجيح الصواب والوجه رجحان جهة
 الخطا ولما اكبر الرأي وغالب الظن فهو الطرف الرابع اذا اخذ به القلب وهو معتبر عند الفقهاء
 كما ذكره التفتازاني في اموله وحاصله ان الظن عند الفقهاء من قبيل الشك لا يتم بريدون بل التردد بين
 بين وجوه الشك وعدمه سواء استويا او ترجح احدهما وهو ترجيح جهة الصواب وغالب الظن
 عندهم ملحق باليقين وهو الذي يستقي عليه الاحكام يعرف ذلك من تصحيح كلامهم حيث
 صرحوا في نواقض الرضوخ ان الغالب كالحق وصرحوا في الطلاق بان اذا ظن الوقوع لم
 يقع واذا غلب عظمه وقع ولذا قالوا في كتاب الاقرار لو قال له على الف في ظني لا يلزمه
 شئ لانه لشك تأمل **قول** على موضع حيض او عوده علمت بان ان استقر ظنهما واكبر رأيا
 فعمل به ونفذه على ذلك كما في القبلة لان الظن من الالباب المعتبرة عند الشرع يجوز
 العمل به كذا نقل عنه **قول** او ياتيه التوفيق ان المرأة اذا استقر رأيا وظننا على زمان
 حيض او عوده لا يكون من المصلحة ولا من المخيرة لان المراد العلم الشرعي الموجب للعمل
 وغلبة الرأي منه كما اشار اليه في الحاشية فعلى هذا ينبغي ان لا يذكر في هذا الفصل الا
 الا ان يقال ذكره لزيادة الاثبات في توطئة ما بعده تأمل قول **والا فليرا** الأخذ بالاحوط
 في الاحكام اي غير الأخذ بالاثبات وما به الاعتماد لان الباب باب العبادات فتخاطب
 فيها مثلا اذا شكك بين الحيض والطهر لم تترك الصلوة ولا الصوم والحال ان مقتضى
 في بيان الاحوط في القضية شكك الحائض في يومها انه العاشر ام الحادي عشر ولا يشك
 لا راي فانه كانت ترت الدم في حيض **قول** يستعمل بغالب ظننا في عادتنا في الظن فاسقة
 وعادتنا ان الدم ينقطع يومين او ثلثة ثم يعود فان غلب ظننا ان الدم يعود لا يجب عليها ان
 تقبل وتقبلي رواية عن ابي يوسف **قول** تقبل وتقبلي اذا خاف فوت الوقت لان الدم
 موهوم وهكذا في صاجبة العشرة في الحيض اذا انقطع دمرا بعد الثلثة دون العشرة
قول ولا يقدر طهرها وحيضها الا في حق العدة في الطلاق فالحيض العلم لا يقدر بشئ
 في حق شئ ولا تنفقه عديتها ومعه ابوعصمة والقاضي ابو حازم لما قرأ نضب المقادير

في تحقيق المطول ونفذه الحكي المصلحة قدس سره في حاشيته وذكر في الشبهة والظواهر ان
 الشك في اولى الطرفين والظن الطرف الرابع وهو ترجيح الصواب والوجه رجحان جهة
 الخطا ولما اكبر الرأي وغالب الظن فهو الطرف الرابع اذا اخذ به القلب وهو معتبر عند الفقهاء
 كما ذكره التفتازاني في اموله وحاصله ان الظن عند الفقهاء من قبيل الشك لا يتم بريدون بل التردد بين
 بين وجوه الشك وعدمه سواء استويا او ترجح احدهما وهو ترجيح جهة الصواب وغالب الظن
 عندهم ملحق باليقين وهو الذي يستقي عليه الاحكام يعرف ذلك من تصحيح كلامهم حيث
 صرحوا في نواقض الرضوخ ان الغالب كالحق وصرحوا في الطلاق بان اذا ظن الوقوع لم
 يقع واذا غلب عظمه وقع ولذا قالوا في كتاب الاقرار لو قال له على الف في ظني لا يلزمه
 شئ لانه لشك تأمل **قول** على موضع حيض او عوده علمت بان ان استقر ظنهما واكبر رأيا
 فعمل به ونفذه على ذلك كما في القبلة لان الظن من الالباب المعتبرة عند الشرع يجوز
 العمل به كذا نقل عنه **قول** او ياتيه التوفيق ان المرأة اذا استقر رأيا وظننا على زمان
 حيض او عوده لا يكون من المصلحة ولا من المخيرة لان المراد العلم الشرعي الموجب للعمل
 وغلبة الرأي منه كما اشار اليه في الحاشية فعلى هذا ينبغي ان لا يذكر في هذا الفصل الا
 الا ان يقال ذكره لزيادة الاثبات في توطئة ما بعده تأمل قول **والا فليرا** الأخذ بالاحوط
 في الاحكام اي غير الأخذ بالاثبات وما به الاعتماد لان الباب باب العبادات فتخاطب
 فيها مثلا اذا شكك بين الحيض والطهر لم تترك الصلوة ولا الصوم والحال ان مقتضى
 في بيان الاحوط في القضية شكك الحائض في يومها انه العاشر ام الحادي عشر ولا يشك
 لا راي فانه كانت ترت الدم في حيض **قول** يستعمل بغالب ظننا في عادتنا في الظن فاسقة
 وعادتنا ان الدم ينقطع يومين او ثلثة ثم يعود فان غلب ظننا ان الدم يعود لا يجب عليها ان
 تقبل وتقبلي رواية عن ابي يوسف **قول** تقبل وتقبلي اذا خاف فوت الوقت لان الدم
 موهوم وهكذا في صاجبة العشرة في الحيض اذا انقطع دمرا بعد الثلثة دون العشرة
قول ولا يقدر طهرها وحيضها الا في حق العدة في الطلاق فالحيض العلم لا يقدر بشئ
 في حق شئ ولا تنفقه عديتها ومعه ابوعصمة والقاضي ابو حازم لما قرأ نضب المقادير

بالتوفيق ولم يوجد لهذا الموقر في حق الصلوة والصوم بل عليها ان تصوم وتفعل
 لكل صلوة وعامة المشايخ قدروها للضرورة والبلوى العظيمة كما في الزيلعي وجامع
 الرموز **قوله** يقدر حيزا بعشرة وظهرها ستة اشهر الا ساعة نفل عنه هذا في الليالي
 وعليه اكثر وفيه اقوال اخر ذكرنا بعضها سابقا في الحاشية انتهى ما مرته قدره الى اكم
 الشريد بشهرين وعليه اكثر في السنة اسر على الفتى والنساء كما في الزاوية والعناية وفتح
 القدير للهداية قال الصيرافي واكثر الشيخ على تقديمه بشهرين فعلى هذا ينتقض عدتها
 بسبعة اشهر وعشرة ايام الا ساعة فاقول **قوله** فينتقض عدتها بسبعة عشر شهرا
 وعشرة ايام غير اربع ساعات زيادة عشرة ايام غير ساعة على ذلك بناء على اعتبار
 جواز طلاقها في اول حيزها وابتدائه كما اختاره الزيلعي وهو الاحوط والقوم لما لم يعتبروه
 كونه بدعة لا يليق ان تعتبر لم يبردوا هذه العشرة تأمل بالا حياط واختار ما هو
 الاحوط هذا في جواز الزوج بزوج آخر في انقطاع الرجعة لان البرة للفتنة في
 حقه حقة تسعة وثلاثون يوما كما سياتي وايضا هذا اذا كانت حرة مطلقة واما اذا كانت
 امة فتنتقض عدتها بثلاثة عشر شهرا غير ثلث ساعات واما اذا كانت امة فاشترها ان
 فعلى قول محمد بن ابراهيم الميذني يقدر مرة استبرأ ثمانية اشهر وعشرين يوما الا
 ساعة لجواز ان يكون الشراء بعد ما مضى ساعة من حيزها فلا يحسب هذه الحصة من
 الاستبراء لان اربعة ايام الا ساعة ثم بعد الطهر ستة اشهر الا ساعة فيستبرأ بها
 هذا على ثم الحيز بعد عشرة فكون للبدنة ستة اشهر وعشرين يوما الا ساعة فيستبرأ بها
 هذا في قول من يجوز طهرها بالتحري واما على قول من لا يجوزها بالتحري وهو الاصح فلا حاجة
 لهذا التكاف **قوله** ولا تدخل المسجد ولا تطوف بالبیت الا للزيارة ثم تصيد بعد عشرة ايام
 وللصبر ثم لا تصيده اما طواف الزيارة فلا ركن من اركان الحج ولا طواف الصدر فلانة
 واجبة في البيتين ولما عدم الاعادة في طواف الصدر فلانة غير مكمل اذا اراد الخروج من
 مكة بلا فصل ولان الوكالات حاوية على طواف الصدر لا يجب عليها كما في ما سيجي والافقه
 سقط كما في الجرارين ولا يخرج على سطح المسجد لان سطح المسجد في حكم حتى لا يحل

من وقت الطلاق من قدرها ساعة
 يوما لان من الجائز ان يفتنه ساعة
 حيزا فلا يحسب هذه الحصة من حيزها
 ثلثة ايام وكل طهرها بالتحري
 حيزا فلا يحسب هذه الحصة من حيزها
 يوما غير ساعة

كما يجب على المصنف ان لا يفتنه ساعة
 ان لا يفتنه ساعة
 كما يجب على المصنف ان لا يفتنه ساعة

الوقوف عليه **قوله** ولا تحسب الظان الا تحس ما فيه آية تامة ولودرجها اولها وكذا الشريعة كما تغير
 والحديث **قوله** ولا يجوز وطرا ابد يعني ولو بالتحري لان التحري في باب الفروج لا يجوز نص عليه في
 كتاب تحري في باب الجوارى وقال شيخنا لا ان تحري لان زمان الطهر كثر فتكون الغلبة
 للحلال وعند غلبة الحلال يجوز التحري كما في السابق انا غلب الحلال من اكل في الجوارى فلا يحل
 الحيط وذكر في التنازع خاتمة ان الشيخ من قال بآية ازا وجب بالتحري ولكن هذا باطل فقد
 نص محمد بن عوف في كتاب التحري في باب الفروج لا يجوز وفي القينة ولو انقطع دم الفضاة و
 زاد على خمسة ايام حل وزوجها وطرا عند محمد بن يحيى لا يحل حتى تنم عشرة وعند ابن يوسف
 لا يحل حتى تنم خمسة عشر يوما على اختلافهم في الطهر الفاضل **قوله** ولا تصلي ولا تصوم تطوعا لتردد
 بين المباح والبدعة كما في التنازع خاتمة **قوله** ولا تقر القرآن في غير الصلوة ولو دله آية اذ قصدت
 القراءة فان لم تقصد القراءة لم تقصد الشاء فحوز لان القرآن يخرج عن القرآنية بقصد الشاء
 كما في التنازع وفيه كلام سياتي في الفصل الثاني ان شاء الله تعالى **قوله** وتصل الفرض لكن لا تكون اماما
 للنساء ولو كانت ضالة وتحيية مثلا كما في التنازع لان في الفضاة ما يحل ان يكون
 الامام حاويا وكذلك الحال في المستحاضة والخنثى المشكك بالخنثى **قوله** والواجب السنن المشروعة
 غلط غلط فاحت كافتد الخنثى المشكك بالخنثى كما في القينة **قوله** والواجب السنن المشروعة
 ان المؤكدة والمراد من الواجب صلوة الوتر كما قال الزيلعي وتفعل لكل صلوة فصل في الفرائض
 والوتر وانما ان العمر ستة مؤكدة كما في مختصر الوقاية او واجبة كما في الخفة وعن بعض اصحابنا ان ارض
 كناية كما في الكافي ولقد ذكرها بيتي حالا كان اولى **قوله** وتقرأ في كل ركعة الفاتحة وسورة قصيرة
 او ثلث آيات يعني اذا صلت لا تطيل القراءة بل تقرأ الفاتحة وسورة قصيرة مثلا قال الامام الزيلعي
 وتقرأ ايما قدر ما يجوز من الصلوة ولا تزيد وقيل تقرأ الفاتحة والسورة لانها واجبتان **قوله**
 سركا بعد الاوليين اي الاما بعد الاوليين يعني فيما بعد الاوليين تقرأ الفاتحة لا السورة
 لما نقل عنه من انما استثناء بالنسبة الى السورة لا الفاتحة انتهى ولما قل ان يقرأ الفاتحة الثانية
 فيما بعد الاوليين ليست من السنن المشروعة ولان الواجب كباقي في موضع فاختاره
 مع انه استثناء وليس شي والجواب عنه بانه قد حقق بعض المتأخرين ان قراءة الفاتحة

فيما عداه وليس على طريق التنازع كما في شرح الرواية فقرأتها حاج جائرة للحايض والنفساء
 كما في الروايات وبأنه روي الحسن عن أبيه عن حماد بن عمار عن إمامنا عليه السلام في وجوب الحيض والنفاس
 على ما كان ميسرا وان كان ساهيا كجد السهول ليس يجبره والقدران يكون الاستثناء بالنسبة
 إلى الفاحشة أيضا كما في سورة **قوله** وتقرأ القنوت وسائر الدعاء الماثورة لأن المنقول
 باحتراف القنوت فيها وإن الظاهر للذهب لا يكون وعليه الفتوى كما في الفتاوى والظهور
 وغيرها وعن محمد بن يحيى بسيرة كونه قرأنا لأختلاف الصحابة في كونه قرأنا فلا تقرأ واجتنب
 فقام **قوله** وكما ترددت بين الطهر ودخول الحيض أي بين خروج الطهر وبين دخول
 الحيض **قوله** أصلت بالوضوء لوقت كل صلاة ولا يلزم الفصل لأنه الشك والتردد في دخول الحيض
 لا الطهر فلا يزول اليقين بالشك فلا يلزم الفصل عليها بخلاف التردد في خروج الحيض
 ودخول الطهر فإنما ينقل لوقت كل صلاة ثم تعيدها كما في الصلوة الثانية تدبر **قوله**
 وإن بين الطهر والخروج أي بين دخول الطهر وبين الخروج عن الحيض فبالفصل كذلك
 أو لوقت كل صلاة كذلك كذا نقل عنه هذا إذا كانت قادرة على الفصل والآباء يعم
 نقل عنه مثالا امرأة تذكر أن حيضها في كل شهر مرة واحدة وإن انقطاعها في النصف الأخير
 ولا تذكر غير هذين فإنما في النصف الأول ترددت بين الدخول والطهر وفي النصف
 الأخير بين الطهر والخروج وأما إذا لم تذكر شيئا أصلا في مترددة في كل زمان
 بين الطهر والخروج في حكم حكم التردد بين الطهر والخروج **قوله** ثم تعيدها في وقت الثانية
 بعد الفصل قبل الوقتية وهكذا تصنع في كل صلاة نقل عنه ههنا أربع صور أحدها
 الفصل والصلوة في الحيض والثانية هي في الطهر وهما الثالثة الفصل في الطهر والصلوة
 في الحيض والرابعة الفصل في الحيض والصلوة في الطهر وهما في الحيض وتسمى بمقدار الحيض من
 الوقت ولا احتمال للصلاة الرابعة تقضي ثانيا بعد الفصل قبل الوقتية هذا قول
 أبي سهل ونقل عنه أيضا هذا استحسان والقياس أن تقبل في كل ساعة
 لأنها من ساعة الأوقات خروجه من الحيض فالسنة في كل
 والسنة والصحيح أنها تقبل لكل صلاة وفيما قاله خرج بين معان الاحتمال

وذكر في التنازع والافتراء فيما عداه وليس من الكيفية
 أصلا عند بعض الناس وعند بعضهم نقله أبو
 يعقوب انتهى

لا ينقطع بما قاله الجواز الانتطاع في أثناء الصلوة أو بعد الفصل قبل الشروع في الصلوة
 فاختارنا الاستحسان وقد قاله البعض وقدم برهان الدين في الحيط وقد ذكرنا ذلك
 الاحتمال باختيار قول أبي سهل أنها تعيد كل صلاة في وقت آخر قبل الوقتية فتبين الطهارة
 في أحوالها وقعت في طهرها وهي وهذا أيضا لا يخلو عن حرج سيما في خواتم الزمان
 وتبين الطهارة في أحوالها غير ثابت فقام **قوله** وإن سمعت سحرة نسجرت لحال سقطت
 عنها لأنها إن كانت حايضا لا تجب والافتراءات حق **قوله** والآية وإن لم يسجد
 في الحال بل بعد ذلك تجددت أعادتها بعد عشرة أيام لاحتمال أن يكون السماع في الطهر
 والآداء في الحيض فإذا أعادت بعد عشرة أيام فقد تيقنت بالآداء في الطهر في أحد
 الحالتين كما في التنازع الثانية **قوله** وإن كانت عليها فأيته فقضتها أي صلوة فأيته تركها
 في زمان طهرها قبل الابتلاء فندبت فقضتها على هذا للنوال ولعل القضاء في حال الابتلاء
 على هذا القياس تام **قوله** فعلمنا أعادتها بعد عشرة أيام قبل أن تنزل تلك العشرة على
 خمسة عشر يوما تلك القايمة صلوة أو سجدة **قوله** قبل أن تنزلها فيدلا عادية كما
 نقل عنه أي الأعادة في قوله والآية أعادتها بعد عشرة أيام **قوله** فعلمنا أعادتها بعد عشرة أيام
 عليها بيقين كونها أحد الوقتين زمان طهرها وأما كون ذلك الجوازان يعودان
 بعد خمسة عشر يوما وهو قول أبي علي الدقاق وهو الصحيح كما في الجوازين **قوله**
 ولا تنظر في رمضان أصلا لاحتمال أنها طاهرة في كل يوم وهو غير منصرف للعلمية
 والآلف والنوثة **قوله** ثم إن لم تعلم أن دورها أي دور حيضها أو دور عادتها في الحيض
 أو دور أيام الحيض في كل شهر مرة وإن ابتداء حيضها بالليل أو النهار أو علمت أنه بالنهار
 وهو معطوف على قوله إن لم تعلم لا على قوله وإن ابتداءه كما توهم **قوله** وكان شهر رمضان
 ثلثين يجزئها قضاء اثنين وثلثين يوما إن قضت موصولا برضان للأحاديث والآثار
 أكثر من أحد من صومها ستة عشر يوما أو عشر من أول رمضان وخمسة من آخره
 وما تحق من صومها أربعة عشر يوما بين ما فيكون يوم العيد هو السادس من صومها
 فلا يجوز الصوم فيه ثم لا يجوز صومها في خمسة أيام ثم يجزئها في أربعة عشر

[illegible]

22

فالجاس والسادس كان آخر حيضها وان كانت من آخر العشرة فالحامس وما دس أول حيضها
قول وان سبعة فمما يتيقن في أربعة بعد الثلثة الأول بالحيض ان علمت ان أيام حيضها سبعة
 فاضلتها في عشرة فصلت بالوضوء في الثلثة الأول فتوعد على الصلوة في أربعة لتيقن في أربعة
 يكون أيام الحيض ثم تقبل لكل صلوة في الثلثة الأخيرة كذا في التاتارخانية **والجواب** وفي
 الثمانية يتيقن بالحيض في ستة بعد الأولين وهو عطف على قوله وان سبعة آه عجب المعنى
 ان علمت ثمانية فاضلتها في العشرة فتصلي في اليومين الأولين بالوضوء لكل صلوة اول وقت
 كل صلوة ثم تترك الصلوة في ستة أيام بعدها لتيقن بكونها أيام الحيض ثم تصلي يومين
 بالاعتكاف لما مر من احتمال الخروج عن الحيض **قول** وفي التسعة بمائة بعد الأول ان علمت
 ان حيضها تسعة فاضلتها في العشرة تصلي في اليوم الأول بالوضوء ثم تترك الصلوة في الثمانية
 ثم تصلي في اليوم العاشر بالاعتكاف قال في التاتارخانية فان قالت اضللت عشرة في عشرة
 فهي واحدة علمتها وهذا السؤال محال **قول** وان علمت ان تطهر في آخر كل شهر ولا تدري
 مقدار أيام حيضها **قول** فالي عشرين في طهر بيقين لان أكثر الحيض لا يزيد على عشرة أيام تصلي
 وتصوم من أول الشهر العشرين ويقترب زوجها **قول** ثم في سبعة تصلي بالوضوء للشك
 في الدخول لا بافضل لاحتمال ان يكون حيضها ثلثة من آخر الشهر فهذه السبعة من
 جملة طهرها فتصلي بها بالوضوء لوقت صلوة للشك **فأما** **قول** وتترك الصلوة في الثلثة
 الأخيرة للتيقن بالحيض ثم تقبل في آخر الشهر مرة واحدة لكونه وقت الخروج من
 الحيض لا اعتقادها ان تطهر عند اندح الشهر **قول** وان علمت ان تترك الدم اذا جاوز
 العشرين ولم تدركه كانت أيامها تدع الصلوة ثلثة بعد العشرين تترك الصلوة للتيقن
 بالحيض وتركها ثلثة أيام لان الحيض لا يكون اقل من اربعين تصلي بيقين و
 يا ترى زوجها **قول** ثم تصلي بالفضل في آخر الشهر للتردد والشك في دخول الطهر
 وخروج الحيض **قول** وعلى هذا يخرج سائر المسائل ان وجوب الخرج وادخولها
قول وان اضللت ونسيت عادتها في النقاس بان جنت او غمى عليها ولم تتركها لولها
 فسعا **فأما** **قول** فان لم يجاوز الدم اربعين فظاهر ان كل نقاس كيف كانت عادتها

لا بالنفس المرسلة كل صلوة بيقين وان كان حيضها عشرة فلهذا السبعة فمما يتيقن بالحيض ان علمت ان أيام حيضها سبعة

فترك الصلوة والصوم كما تترك الدم لما عرفت في الفصل الثاني ولا تقضي شيئا من الصلوة بعد
 الأربعين كذا نقل عنه فيه ان هذا مستدرك مستغن عنه لان عقد البناء على استمرار الدم وهذا
 ليس قاطعا **قول** وان جاوز عشرين فان استقر ظنها العادة علمت به ولا تغفل الاخذ بالأحوط
 وهو ما بينا في بيان **قول** وان لم يغلب ظنها على شيء اي وان لم يكن تعلقا **فأما** **قول** فقصت صلوة
 الأربعين لجواز ان تغاسها ٥٨ ساعة **قول** فان قصرت في حال استمرار الدم تعيد بعشرة
 أيام صلوة الأربعين لاحتمال حصول القضاء في الأول في حالة الحيض والأحياء في العبادات
 واجب كذا في التاتارخانية **قول** وان اسقطت سقطا ولم تدركه مستبين الخلق او لا
 بان اسقطت في الخرج مثلا وكان حيضها عشرة وطهرها عشرين ونقاسها اربعين وقد اسقطت
 من أول أيام حيضها تترك الصلوة عشرة اي عشرة أيام بيقين لانها ما حيضت او نقاسا ثم تقبل
 وتصلي عشرين بالوضوء لوقت كل صلوة بالشك لتردد حالها في بين الطهر والنقاس كذا في
 التاتارخانية ثم تترك الصلوة عشرة بيقين لانها في هذه العشرة اما حيضت او نقاسا كذا في
 التاتارخانية ثم تقبل وتصلي عشرين بيقين تمام مدة النقاس والحيض ثم بعد ذلك
 ذابا حيضها عشرة وطهرها عشرين ان استمر الدم وذكر في السراج الوهاج انه ان ٥٨
 لا تدري استبين الخلق ام لا بان قد عرفت على يرفق فمما وفي ابتداء في النقاس
 وقد كان حيضها عشرة وطهرها عشرين واستمر الدم فان تترك الصلوة عشرة ثم
 تقبل في آخرها ثم تصلي عشرين بالوضوء لوقت كل صلوة ثم تترك الصلوة عشرة اخرى
 ثم بعد هذا يكون طهرها عشرين تصلي فيها وتصوم وتوطأ وحيضها عشرة أيام تترك
 ذلك فيما وهذا ذابا اذ احدث ينقطع الدم ولو اسقطت بعد ما دلت الدم في موضع حيضها
 عشرة ولم تدركه اسقطت مستبين الخلق او لا فتصلي من أول ما دلت عشرة بالوضوء
 بالشك ثم تقبل ثم تصلي بعد اسقطت عشرين بالوضوء بالشك لاحتمال كونها
 نقاسا او طاهرة ثم تترك الصلوة عشرة بيقين لانها لا تخلو عن الحيض والنقاس
 ثم تقبل وتصلي عشرة بالشك لاحتمالها النقاس والطهر ثم تقبل ثم تصلي
 عشرة بالوضوء بيقين ثم تصلي عشرة بالشك هذا كله ظاهر سوى قوله تصلي من أول

ما يكون

وفي التاتارخانية وان غمى عليها ولم تتركها لولها فسعا فاما قول فان لم يجاوز الدم اربعين فظاهر ان كل نقاس كيف كانت عادتها

في كل ركعة بفاضة الكتاب وقيل هو الله احد تلك مرات غفر لها كل ذنب علمته صغيرة او كبيرة و
 لم يكتب لها خطية الا الخيفة الاخرى واعطاها ثوبين سترين ثريين وبنى لها مدينة في الجنة واعطاها
 كل شعرة على راسها نورا وان ماتت الى الخيفة الاخرى ماتت موت الشهيد ونقل عنه في رواية
 يكتب لها احسن صلوة تصلي **قوله** ثلاثون غزاة عادية العبادة روى عن خلف بن ايوب ان
 ابنه كان يخفف الى ابي طبع البلي وكان خلف يقول لابنه اذا كان ابي طبع غيا اذهب الى سجدة
 واجلس ساعة كيلا يزول عنك عادة الاختلاف وكذلك الخائف كافي القية ولهذا قال بعض
 العلماء كنت لا اترك المحل حتى يجرى بعد موته كيلا اترك العادة كافي السراج **قوله**
 والعبرة في كل وقت اخره مقدار الخربة اعني قوله الله فادع حاضرت فيه سقطت عن الصلوة وكذا
 اذا انقطع في غير فضاؤها وقد سبق في فصل الانقطاع وهو الفصل الثاني فلا حاجة الى
 الاعادة فاذا كانت طهارتها نعمة وجبت الصلوة وان كان الباطن الوقت لا يسع
 قدر الخربة وان كانت لا قبل منها وذلك عاداتها فان كان الباقي من الوقت مقدار ما يسع الفصل
 والخربة والبسامة وجبت والا فلا الا ان اغتسل من الخريف والاربعون في النقاس بمنزلة
 العبرة في الخريف **قوله** وكذا ان الدم تترك الصلوة والحاف للقران لا للنبية والتبديل وكذلك
 تترك الصوم وان احتل انقطاعه دون الثلث كافي كفاية النفاية نقل عنه هذا ظاهر الرواية
 وعليه اكثر الشايع وعن يحيى بن عيسى بن ربيعة الاصول لا تترك الصلوة ما لم يستر الدم ثلثة
 ايام انتهى يعني ان الدم قبل ثلثة ايام دم احتضاة وهو لا يمنع الصلوة لانه دم عرق كالوعاف
 فتأمل **قوله** ببداية كانت المرأة وهي بنت تسع سنين على الاصح او معتادة بشرط تقدم الطهر
 التام كذا نقل عنه **قوله** وكذا اذا جاوز عاداتها في عكة ولكن اذا جاوز العكة نقل عن
 العادة كذا نقل عنه قال في الحاشية الاخرى قال في المحيط الخسعي **قوله** وهو الاصح وهذا قول الليثي
 وقال الشايع يلزم توهم بالاعتلال والصلوة اذا جاوز عاداتها **قوله** او ابتداء قبل الا
 اذا كان الباقي من ايام طهرها ما يوجب الحيض جاوز العكة نقل عنه هكذا الظاهر لكن
 ينبغي ان يقيد بما اذا لم يسع الباطن من الطهر قبل الحيض والظهر الا فلا شك في ان من عادتها
 ثلثة في الحيض واربعون في الطهر اذا رأت بعد العشرين توهم بترك الصلوة ونقل عنه ايضا

في الحاشية الاخرى هكذا اذكر صدر السريد وكذا في الخلاصة ذكر مطلقا وجعل في محيط
 الخسعي بهذا قول الاماميين وعند يحيى بن عيسى هو اذا كان الباقي من طهرها ثلثة او اكثر
 توهم بترك الصلوة وان كان الاقل قال ائمة يلزم توهم بترك الصلوة وقال ائمة بخاري لا توهم به
 وذكر في الشايع ان على قولها توهم بترك الصلوة اذا كان للتقدم من ايام الا يجاوز
 العكة وعلى قول يحيى بن عيسى هو ان كان التكم ثلثة ايام لا تترك الصلوة وان كان اقل
 من ذلك فكذا ذلك على قول الشايع بخاري وعلى ما اخاره شايع يلزم بترك كذا في
 المحيط البرهاني **قوله** مثلا امرأة عادت بها في الحيض سبعة وفي الطهر عكروا رأت
 بعد خمسة عكروا من طهرها ما تقرر بالصلوة العكروا هذا حال الايام الباقية التي اداها
 الايام للحيض جاوز العكة **قوله** ولو رأت بعد سبعة عكروا توهم بتركها هذا حال عدم تجاوز
 مدة رعاية لادب التطهر **قوله** ان انقطع قبل ثلثة او جاوز العكة في المعتادة توهم بالقضاء اي
 بقضاء الصلوة يوما او يومين اذا انقطع قبل ثلثة او فيما عدا العادة اذا جاوز العكة
قوله وان سقطت اية السجدة لا سجدة على ما ان سجدة النداء لا تجب الا على من يجب عليه
 الصلوة واذا وجب قضاء الصلوة اذا انقطع الدم قبل ثلثة او جاوز العكة في المعتادة
 وجبت السجدة على اذ انت اية السجدة او عكروا فيها كذا في الخلاصة واعلم ان الجرا اذا كان
 حجة اجماعية على ما يابا لان الجرم ليس بمكس فربما ادخل الفاعل اليد على وقوعه جزا الشرط
 فالاحسن فلا سجدة عليها او قيل قد يكون الجواب اجماعية بلا فاء كافي المفتي **قوله** حرمة الصوم
 مطلقا فضا كان او نفلا لكن يجب قضاء الواجب منه اي من الصوم من رمضان واليوم الذي
 اوجبت على النفس فيه الصوم كاسياني وانما يجب قضاء الصوم دون الصلوة لما روى عن
 عاتكة رضي الله عنها وعيا بيرا انها قالت كنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تنقض
 الصوم ولا تنقض الصلوة وعليه ينقد الاجماع ولان في قضاء الصلوة منقصة عظيمة و
 حرجا تينا لان قل ما تخفى المرة ثلثة ايام واكثر عكة ونحوها يست اوسع وشيئا على
 في كل شهر فيكسر عليها فعلا فتحت في ترك القضاء وكذا في النفس لا تنقض الصلوة
 وان لم يتكرر فيه لانه ملحق بالحيض بطوره فليجوز الحرج في قضاء الصلوة دون الصوم

وذكر في الحاشية ان من عادتها ثلثة في الحيض واربعون في الطهر اذا رأت بعد العشرين توهم بترك الصلوة ونقل عنه ايضا

منه في قوله لا يقرأ القرآن ولا يقرأ القرآن ولا يقرأ القرآن
 ان يقرأ القرآن ولا يقرأ القرآن ولا يقرأ القرآن
 في قوله لا يقرأ القرآن ولا يقرأ القرآن ولا يقرأ القرآن
 في قوله لا يقرأ القرآن ولا يقرأ القرآن ولا يقرأ القرآن

الكتب كالحيط والخلاصة فاخرناه انتهى وقيل انما يجوز بقصد البناء لانه القرآن يخرج عن
 القرآنية بقصد البناء سواء كان آية او ماد وفيها كما ترى باب المصداق في ههنا شي وسوان
 اعتبار النية والقصد في حرمة قراءة القرآن تقييد للبدل وذكر الجواز في قوله تعالى
 لا بأس بحب ان يقرأ القرآن على وجه الدعاء كقراءة الفاتحة وقال الهندواني اني لا اتي بهذا وان
 روى عنه قبل الحار الجوزي جواز قراءة الآية الطويلة اذ لم يقصد القراءة كذا قل عنه وكذا في
 العناية وذكر في تنوير الانصار وجامع البحار ان قراءة القرآن وحده ومتمم وحرام
 قال لك يجوز لها القراءة لان الحاجة اليها غير قادرة على دفع الحرمة عن نفسها
 بخلاف الحاجة لا قدرها على ان تمنع ولنا قوله عليه السلام لا يقرأ الحائض ولا الجنب شي من
 القرآن والقراءة غير واجبة فكيف يحتاج الحائض الى القراءة وفي الزبيدي والدرر والمفر
 والاصلاح والايضاح واما ما ذكرناه على قصد الذكر والنساء فلا بأس به بالاتفاق
 وهو مخالف لما ذكرناه قوله وفي القصيدة كقوله تعالى ثم نظر او عاودون الآية كسم الله
 والحمد لله لكبر مجز في الخلاصة حرمت قراءة القرآن الا اذا كانت آية قصيرة ويحرى على الله
 عند الكلام كقوله تعالى ثم نظر ولم يولد واما قراءة ما دون الآية كقوله بسم الله والحمد
 ان كانت قاصدة قراءة القرآن يكره وان كانت قاصدة شكر النعمة لا يكره لان حكم القرآن يتغير
 بقصد التبارك كما في قوله قوله وللعلم تقطع بين الكلين او نصفان على القولين ولا تقف
 الجبائية كالمه يعني جاز للعلم ان يلقى الصلاة كلمة وتقطع بين الكلين عند ذكر في الاخر
 لا التعليم ولا التقدير عار فحذرنا نقل عنه هذا قول الكوفي وفي الخلاصة والنصاب هو الصحيح
 الطحاوي في نصف الآية وتقطع كمن يقرأ نصف آية لانه عنده الحرمة مقيمة بآية تامة انتهى قوله
 ويكره قراءة التوراة والانجيل والابور لان ما دونهم من بعض غير حقين وغير للبدل غالب وهو
 واجبه التعليل لانه كلام الله تعالى واذ اجتمع الحرم والبيع غلب الحرم عليه كافي الاصول وذكر قراءة
 التحيات المنزلة فالاولى ان يقرأ بها واذا ضافة الحرمة الى قراءة القرآن وكلها الى سائر
 اكتب الالهية محتاجة الى الفرق والبيان عما ذكر في التمارين خاتمة تعلقا عن التهذيب
 ويكره الحائض ان تقرأ القرآن والتوراة والانجيل والابور وانما يحتاج الى بيان حكم سائر

ويكره ان يقرأ القرآن ولا يقرأ القرآن ولا يقرأ القرآن
 الدروع والاصول وان جاز عند غيره
 العبادات في غير ذلك
 لا يقرأ القرآن ولا يقرأ القرآن ولا يقرأ القرآن

الكتب كالحيط والخلاصة فاخرناه انتهى وقيل انما يجوز بقصد البناء لانه القرآن يخرج عن
 القرآنية بقصد البناء سواء كان آية او ماد وفيها كما ترى باب المصداق في ههنا شي وسوان
 اعتبار النية والقصد في حرمة قراءة القرآن تقييد للبدل وذكر الجواز في قوله تعالى
 لا بأس بحب ان يقرأ القرآن على وجه الدعاء كقراءة الفاتحة وقال الهندواني اني لا اتي بهذا وان
 روى عنه قبل الحار الجوزي جواز قراءة الآية الطويلة اذ لم يقصد القراءة كذا قل عنه وكذا في
 العناية وذكر في تنوير الانصار وجامع البحار ان قراءة القرآن وحده ومتمم وحرام
 قال لك يجوز لها القراءة لان الحاجة اليها غير قادرة على دفع الحرمة عن نفسها
 بخلاف الحاجة لا قدرها على ان تمنع ولنا قوله عليه السلام لا يقرأ الحائض ولا الجنب شي من
 القرآن والقراءة غير واجبة فكيف يحتاج الحائض الى القراءة وفي الزبيدي والدرر والمفر
 والاصلاح والايضاح واما ما ذكرناه على قصد الذكر والنساء فلا بأس به بالاتفاق
 وهو مخالف لما ذكرناه قوله وفي القصيدة كقوله تعالى ثم نظر او عاودون الآية كسم الله
 والحمد لله لكبر مجز في الخلاصة حرمت قراءة القرآن الا اذا كانت آية قصيرة ويحرى على الله
 عند الكلام كقوله تعالى ثم نظر ولم يولد واما قراءة ما دون الآية كقوله بسم الله والحمد
 ان كانت قاصدة قراءة القرآن يكره وان كانت قاصدة شكر النعمة لا يكره لان حكم القرآن يتغير
 بقصد التبارك كما في قوله قوله وللعلم تقطع بين الكلين او نصفان على القولين ولا تقف
 الجبائية كالمه يعني جاز للعلم ان يلقى الصلاة كلمة وتقطع بين الكلين عند ذكر في الاخر
 لا التعليم ولا التقدير عار فحذرنا نقل عنه هذا قول الكوفي وفي الخلاصة والنصاب هو الصحيح
 الطحاوي في نصف الآية وتقطع كمن يقرأ نصف آية لانه عنده الحرمة مقيمة بآية تامة انتهى قوله
 ويكره قراءة التوراة والانجيل والابور لان ما دونهم من بعض غير حقين وغير للبدل غالب وهو
 واجبه التعليل لانه كلام الله تعالى واذ اجتمع الحرم والبيع غلب الحرم عليه كافي الاصول وذكر قراءة
 التحيات المنزلة فالاولى ان يقرأ بها واذا ضافة الحرمة الى قراءة القرآن وكلها الى سائر
 اكتب الالهية محتاجة الى الفرق والبيان عما ذكر في التمارين خاتمة تعلقا عن التهذيب
 ويكره الحائض ان تقرأ القرآن والتوراة والانجيل والابور وانما يحتاج الى بيان حكم سائر

اكتب الالهية ان لم يطلق القرآن عليه لفرقا والاول لعل الفرق ثابت باسعاد
 الفرقان من اكتب الالهية محرف ومبدل وكوفي المجلة ولا ينبغي الحائض والجنب ان
 يقرأ التوراة والانجيل كذا روى عن محمد والطحاوي لا بأس بهذه الرواية قال شيخنا عنه
 وبه يفتي قوله وعلا ان لا يفتي عن آية ان لا يفتي عن آية ان لا يفتي عن آية ان لا يفتي عن آية
 كافي الزاهري لان الجنب يقبل الجنتي وفي اختلاف الخ في كافي الجواهر وذكر في شرح الجمع
 ولو تخلف الجنب او غلب يديه فبعض الجنب لا بأس به بشيء من القرآن وقراءة هذا الى اختلاف
 ما سبق اذ اقرأ على قصد المداوة ولو قرأ على قصد البناء والدعاء لا بأس به كذا في
 للامام في قوله ولا يكره التبرج كذا في الجوهر قوله وقراءة الفتوت وسائر الاذكار والابور
 والنظر الى المصحف بل يستحب التسبيح والتحميد كما سبق لا يقال فعل هذا يجوز قراءة الزبور
 كما يراد لانه ذكر وشيخ ودعا لسوء في احكام لاننا نقول المراد من الذكر والتسبيح ما
 عدا اكتب الالهية وما فيها وذكر في التفسير ولا بأس بقراءة ادعية ومتممها وحملها قال القائل
 الجوزي صدر السريعة واما دعاء الفتوت فيكره عند بعض الساج وفي الحيط لا يكره وسائر الادعية
 والاذكار لا بأس بها انتهى وقال الزبيدي ولا يكره قراءة الفتوت في ظاهر الرواية وكروها
 محمد لبرية القرآن لان ابينا كنه في مصنفه قوله والراجح حرمة من اكتب في آية تامة وفيه
 ان كان بان من اكتب في ما دون الآية لم يكن حراما لان ظاهر قيد التامة لا يخرج بعض
 الآية لكن الحديث اعني قوله لا يقرأ القرآن الا طاهر لا يفصل بينهما وفي البيتين ويكره من الدرع
 والفتح اذا كان في ما كاتبة شي من القرآن انا حرم من مثل الكتاب والمصحف لقوله تعالى لا يقرأ
 الا المظهرين ولقوله عليه السلام لا يقرأ المصحف الا طاهر هكذا ذكره الزبيدي قال صاحب العناية
 في حاشية الهلافة فان قلت ما بالانصاف يستدل بقوله تعالى ان القرآن كريم في كتابه يكون
 فانه في الذي عن يمينه في غير الطاهر قلت لان بعض العلماء حملوه على اكرام البرية فكان
 محتملا فترك الاستدلال به هذا اذا كان قد وقع لا يمت الا له منه كتاب ورجع القائل اليه هو
 الاقرب بحسب اللفظ والمراد من اكتاب اللوح المحفوظ اي لا يطبع على اكتاب الا الملائكة
 المظهرين من اكدوا الحبمانية من الذنوب والسيئات وهم المقربون عنده

ولا يقرأ القرآن ولا يقرأ القرآن ولا يقرأ القرآن
 في قوله لا يقرأ القرآن ولا يقرأ القرآن ولا يقرأ القرآن
 في قوله لا يقرأ القرآن ولا يقرأ القرآن ولا يقرأ القرآن

تقاه

وأما إذا جعل صفة القرآن وهو المناسط طعام موحى وعظم ما أنه فلفني أنه لا ينبغي أن يقرأ القرآن
 للكتاب المصاحف إلا المطهر من الشوائب والنجاسة والريز والنفاس وهو خير في معنى الذي
 فجزع عظيم القرآن وصيانته عن من ليس عظمه ولا طاهر **قوله** ولودرها أولها وفي الزيادة
 وهو من ما يرى القرآن فيه كالتوضيح والأوراق وحمل ما هو فيه وليبين الحيل الأولى
قوله وكتب السريفة كالنفس والحرب والفقه لأننا لا نخلو عن آية من القرآن ذكره الزبلي
 ولولين حاله من ما فيه من التورية آية كمال الكلام في ذلك وفي الزيادة قال الإمام
 الحنفي لا يستحق أن يكتب الفقه لأننا لا نخلو من آيات القرآن ولا بأس بأن يكتب
 بكم بالاتفاق فهو المبلوك كما في السراج الوهاج وفيه مخالفة لما ساقى من المص
 فاستقر **قوله** وبياضه وجده المتصل به فقل عنه قال في الخفة قال بعض ما خفا العبة
 حقيقة للكتاب حتى لو تم بكرة وأن من الجلال ومن وضع البياض لا يكره لأنه لم يتم
 القرآن هذا أقرب للقياس والأول أقرب إلى التقليم كذا في مجمل الخسني انتهى قال الخلد
 أنا قلت هذا العلم بالتقظيم فاق ما اجزب الكاغذ الباطل والامام الحنفي
 لأن بطلونا في ليلة وكان يكره درس كتابه فوضا في تلك الليلة سبع عشرة
 قال الزبلي لا يكره من الجدل المتصل به ومن جوى الحنف والبياض الذي لا كتابة
 عليه ولا ينجح منه لأنه تبع للحنف **قوله** ولو تمه بجابل متفضل أي عن الحنف قال المص
 في هامس كتابه قال في الحنف ولا بأس أن يكتب الحنف بغلافه والعلاف هو الجلد الذي
 عليه وهو من القليلين وقيل هو المتفضل وقال صاحب الهداية هو الصحيح المتفضل فاخرناه انتهى
 وعليه الفرق كما في السراج الوهاج والجهة معناه أقرب إلى التقليم هذا مني على ما قاله العلامة
 الجدي في شرح المنية والزاخرناه عن كماله إذا تمه وضامان مقبول في التبع فقال أحد
 الصي كذا وقال الآخر الأصح كذا فلا أثر بقول من قال الأصح كذا أو من الأخذ بقول من قال الأصح
 كذا لأن الصحيح مقابل الفاسد والأصح مقابل الصحيح والجائز فقد وافق من قال الأصح فأنزل الصحيح
 وأما من قال الأصح ففنده وذكر لهم الآخر فاسد كذا لا خبر بالاتفاق أنه صحيح أو من الآخر
 بما هو عندنا كما سدد كى جريان هذه القاعدة التي ذكرها العلامة في جميع الصور

والمراد

والوادع كونها خلافا للفظ وغير المتبادر محل توقف ولما به ومخالفة لما في الضرر من أن الأصح
 ولعل المنية حمد على الغالب تأمل **قوله** ولو تمه بجابل متفضل أي عن الحنف قال المص
 قال في الكافي والحيط وعامة علم أنه لا يكره ثم ذكر دليله فاخرناه انتهى في بيان منية العبدية
 هذا هم بالمصنف فقط لا كتب السريفة حيث قال ويكره منه بكم وهو الصحيح لأنه تابع بخلاف
 كتب السريفة حيث يرفع من بكم لأن فيه ضرورة انتهى وفيما ياءه لأن مترا بلا طهار
 كونه كما في الزبلي حيث قال ويكره لهم كتب التفسير والفقه والسنن لأننا لا نخلو عن آيات
 القرآن ولا بأس أن يكتبها بكم ولا يجوز لهم من المصنف بالنياب التي ليس لأنها بمنزلة الملك
 وهذا وحلف لا يجلس على الأرض فيس فزيد وتوبه جائل بينه وبين ما حث وقيل لا بأس
 لأن المتروك المتروك باليد من غير جائل ولهذا لا يثبت حرمة المصنف بالمصنف جائل كذا
 في شرح الجمع قال صاحب الخفة احتلف الشيخ في الخلاف فقال بعضهم هو الجلد الذي عليه
 وقال بعضهم هو كهم وقال بعضهم هو الخريطة والأخير هو الصحيح لأن الجلد تبع للصنف وكهم تبع
 للحامل والخريطة ليس تبع للحنف **قوله** ويجوز من ما فيه ذكر ودعاء ولا يستحق فقل عنه قال
 ابن الهمام أما من ما فيه ذكر فاطلة عامة المباح وكهمه بعضهم **قوله** ولا يكتب القرآن
 ولا الكتاب الذي في بعض بطوره آية من القرآن وأنه لم يقرأ هذا قول محمد قال الحاج
 السريفة في شرح الهداية وعليه السوي كذا فقل عنه قال الزبلي ويكره له أن يكتب كتابا فيه آية من
 القرآن لأنه يكتب وهو في يده كذا في فتاوى الهكرقند وذكر أبو اليك أنه لا يكتب وأن كانت
 الصحيفة على الأرض قبل أن يقرأها لم يفسد ولو كان من ما دون الآية وذكر أبو الحسن القدوري
 أنه لا بأس به إذا كانت الصحيفة على الأرض قبل أن يقرأها وفي الجندی يكره للحنف والحنفية كتابة
 القرآن إذا كان مبسرا التوضيح أو البياض وان وضعها على الأرض وكتبه من غير أن يضع يده
 على المكتوب لا بأس به كما في الجوهر **قوله** وغسل اليد لا ينجح قبل ولو تفضض الحنيفة وغسل يديه و
 روى من يني يوسعه أنه لا بأس أن يقرأ القرآن ويمت كذا في ذخيرة العقبى وقد مر أن مروى عن
 أحمد بن محمد أنه لا بأس أن يقرأ القرآن أو يقرأه الآخر ما قاله في الدين والصحاح لا يجوز من القرآن
 بقا والنجاسة لأنها لا تجزى بكونها وزوال ذكره الفاضل العلامة في شرح المنية وكذا الحنف لا جل

من اليد الذي ذكره في فقهنا في حاله

وكان اقرب للمقاس ولقوله تع ويسئلونك عن الخيض قل هو اذى فاعتزلوا النساء
في الخيض والخيض هو موضع الخيض وهو الخيضين ولقوله عليه السلام يصنع الرجل بامرأة الخيض
كل شيء الا الجماع ولقوله عليه السلام اصنعوا ما ستم الا الجماع ولما قال صلى الله تع عليه وسلم لا
مسك على رجل من امرته وهي حايض كما فوق الا ازار وقوله عليه السلام لعائشة رضي الله عنها
سرك عليك اذا ربي ولو كان المنوع موضع الدم لا عني لئلا يكثر الا ازار معنى فيه ان يكثر
ان يكون للاحتياط والصيانة عن الدم سدا فاقبل **قوله** وكنت الحرمة باجبارها لانها امنية
في الاخبار فوجب قبلها اذا ضربت كافي القرة والوطى قال بعضهم ان كانت فاسقة لا يقبل لها
وان كانت عفيفة قبل قولها ويترك وطئها وقال بعضهم ان كان صدقا مكناها كانت في اوان
حيضا قبلت ولو كانت فاسقة كافي القرة وهذا القول احوط واقر بالزوج كذا في السراج
التهام فعم من هذا ان اذا كانت فاسقة لم يغلب عاقلة صدقها بان كانت في غير اوان حيضا
لا يقبل قولها فالاوطان يقيده بنبوت الحرمة باجبارها لا الاطلاق كما طلاق الصبر ولا
يحل للمرأة ان تنكح الخيض على زوجها لجماعها بغير علم منه **وكذلك** لا يحل لها ان تظهر انها
حايض من غير حياء لنفسه عن الرطب لقوله عليه السلام لعن الله الفايصة والمفوضة فانما جازية
هي التي لا تعلم زوجها انها حايض فتعبر بغير علم والمفوضة هي التي لا تكون حايضا فتقول الزوجا
اني حايض حتى لا يطرأ احكي ان هارون الرشيد تزوج امرأة من بنات الكرخ وجهرها بالامانة
ولا يحصى فمما رقت اليه ودخل معوا في الفراش وهم بها ديت في تلك الحالة فقالت ليا ايها النبي
اني امرت فلا تستجلى فقال والله لا هذا الذي سمعته منك خير من الدنيا وما فيها اكراني
المرأة واما الرطب في الدبر فحرام في حال الخيض والبطر لقوله تع فانوهن من حيث امركم الله
اي فاذا اغتسلن من الخيض فجاوهن من حيث امركم الله وهو العرج قال صلى الله عليه وسلم
ايتان النساء في ابحارهن حرام وقوله تع ان الله يحب المتطهرين الى التباين من
الزفوف والمتطهرين عن ادران النساء من ان يأتوها وقال عليه السلام ان الله لا يرحم
لحو لا النساء في ادرانهن وقال عليه السلام ملعون من اتي امرأة في دبرها وقال لا ينظر
الله تع الى رجل اتي امرأة في دبرها ومعنى قوله تع فاعتزلوا منكم اي كنيتكم وكيف كنيتكم

والله اعلم بالصواب فانظروا الى هذه الآية فانما جازية هي التي لا تعلم زوجها انها حايض فتعبر بغير علم والمفوضة هي التي لا تكون حايضا فتقول الزوجا
اني حايض حتى لا يطرأ احكي ان هارون الرشيد تزوج امرأة من بنات الكرخ وجهرها بالامانة ولا يحصى فمما رقت اليه ودخل معوا في الفراش وهم بها ديت في تلك الحالة فقالت ليا ايها النبي
اني امرت فلا تستجلى فقال والله لا هذا الذي سمعته منك خير من الدنيا وما فيها اكراني المرأة واما الرطب في الدبر فحرام في حال الخيض والبطر لقوله تع فانوهن من حيث امركم الله
اي فاذا اغتسلن من الخيض فجاوهن من حيث امركم الله وهو العرج قال صلى الله عليه وسلم ايتان النساء في ابحارهن حرام وقوله تع ان الله يحب المتطهرين الى التباين من
الزفوف والمتطهرين عن ادران النساء من ان يأتوها وقال عليه السلام ان الله لا يرحم لحو لا النساء في ادرانهن وقال عليه السلام ملعون من اتي امرأة في دبرها وقال لا ينظر
الله تع الى رجل اتي امرأة في دبرها ومعنى قوله تع فاعتزلوا منكم اي كنيتكم وكيف كنيتكم
وهو العرج واعلم ان الله تع في الزوجة حرمانا لا لولا كالأرض للذرع وهذا دليل على تحريم الرطب
في الدبر لانه موضع الفرج لا الحول لان مخرج الولد انما هو الفرج وان الله تع في الرطب على غير الرطب
فلم يبي سب ذلك بقوله هو اذى فحرمه لاجل الأذى واما بعد طهرها من الأذى والذرة لا يفارق
من الأذى بل اقل من حرمانها ابد الباح ذلك لاجل الطهارة وهو خلاف اجماع الفقهاء قال صاحب الرقيق
فقلنا كرج السارق للعلامة الأكل الفايق ان اللواط محرمة عمدا وسرعا وطبعها بخلاف
الزنا فانه ليس بحرام لمعافاة نت اسد حصة منه وانما ليجب الحرمان بغير العلم الدليل
عليه لا الحظر وقال في فتح القفار وعن القصار يكفر مستحرا عند المهرس كما في الجنب وقول
عليه السلام من اتي حايضا وامرأة في دبرها فهو كافر با انزل على محمد كافي السراج
الوهاب هذا محمول على التحلل او على كراهة النكح وذكر في الابواب ان نكح اللواط بزوجه
كفر عند الجمهور واعلم ان اللواط بالذكر والعلم حرام سواء كان عبده او غيره لقوله عليه السلام من قبل
غلاما بربه فكمنا في مع امه سبعين مرة ومن زنى مع امرأة فكمنا في سبعين نكرا
ومن زنى مع البكر مرة فكمنا في سبعين الف مرة مع اليأس كذا في بعض ارجح
القدوري وانتقوا على ان اللواط حرام وان من الفواحش حرم اختلفوا هل يرجع الحرام لا
نقلنا كذا في واحد والامان يوجب الحرمان وقال ابو جعفر في قوله فاه تكرر ذلك
قل كافي في القدير وانتقوا على ان البينة على اللواط لا تثبت الا باربعة شهداء كالأزنا خلافا
لابي حنيفة فانه قال تثبت بشهادتين كافي الأجماع والأخلاق **قوله** وان جامعها طارئين انما
وان كانا حرا طارعا والاخر مكرها ان طارعا وحده كذا في الاختيار **قوله** ويعلم ما لا يفارق
والمقربة لقوله الصديق رضي الله عنه من زنى مع امرأة منكم فانه كفر ولا يفتقر الى الاختيار
وقيل ذكر في الخط انه لو قالت حصة وكذبها الزوج حرم وطئها وان وطئها لا يبي عليه
التوبة هذا اذا اثبتها بغير كمال وانما اذا اثبتها بكفر كما سبق اتفاقا وسبقا عن
قريب ان الله تع **قوله** ويستحب ان يتصدق بدينار ان كان في أول الخيض ونصفه
ان كان في اخره فاعلم ان المرأة والرجل سواء في هذا الصدق ان كانا طارعين لاني

ويعلم ان الدم يخرج من القلب
والجوارح من الألف

وكذا الآية لا تحيض وفي حواشيها خلاف وقد مر الاختلاف والتفضل ما حفظ **قوله** واما
الاستحاضة فخرث اصغر كارتعاف وهي كما سبق دم فاسد ولو حكما خارج من فوج داخل
لا يدم بل عن عرق هنالك ليعمل المرض وحكمه الطوطى يعني جواز الطوطى مع جريان الدم مخصوص
نما اذا اجماع منع على ان دم الرحم يمنع الصوم والصلوة والطوطى ودم العرق لا يمنع
واحد منها فلما لم يمنع هذه الدم الصلوة ثبت حكم الصلوة به عبادة وحكم الطوطى والصوم دلالة كذا في الصافي ولعل لهذا قال الشيخ
المصنف في عنوان الفصل الثالث ان انقطعت الدم على كثر اللثة في الخيض والناس يحكم
بطلانها رتباتها مع انه يحكم بطلانها رتباتها سواء انقطع الدم او لا قال الامام احمد والشافعي
ابن سيرين لا يجوز وطى المستحاضة الا ان يخاف الفت كذا في السراج الوهاج والخيض
والنفاس حدث اكبر لفظهما لمعنا صحة الصوم والطوطى ويقطعان فرضية الصلوة
راسا وغيرهما من الاحكام ويوجبان الطهارة الكبرى وهي الغسل والحرك الا صغرا
يوجبان الوضوء لا غير كالبول والارتعاف والاحتياضة والقيء اذا ملأ الفم وخروج الدم
من البرك اذا جاوز الى موضع يلحقه حكم التطهير ونحوها وهو نوى تحريم الصلوة و
سجدة التكاثر ونحوه وكراهة الطواف مثلا كما في الجهره والحرك الاوسط وهو المشابه
تأثيره تحريم هذه الاشياء المذكورة وقراءة القران ونحو الصوم اذا وقع في الزاوية
الوطي **قوله** في حكم الجنابة والحرك وهو من الذنوب بمعنى الخاتمة كذا نقل عنه في نظر بل هو
جعل السكت في نياته كسكت في ذكر العلامة التفتازاني في شرح الخيصر في الصحاح الذي انكر
عقب كل سكت وذنابة الوادي الوضع الذي يترتب اليه سبيله وكذا الذنابة بالضم والذائب
التابع واعلم ان الحرك نوعان حقيقي وحكي والحقيقي وهو الجرح من الخارج من الارتمى الى اربعة
انواع الاول الخارج للعقاد من السيلين كالبول والغائط والمني والمزى والودي ودم
الخيض والنفاس والريح المنتنة والثاني خارج من غير معتاد كدم الاستحاضة والناك
خارج من غير السيلين للجرح والقرع والأنف والغم والأذن من الدم والبيح والقيء
سائل والرابع خارج منه غير سائل فالاولا وحك بالاجماع والثاني هو جرح عند كل
الاعضاء كذا فانه كطمان يكون الخارج معتادا في جنبه واوقاته واما الناك

ان كان ذلك الطوطى في الزاوية
الوطي في غير ذلك

فهو جرح عندنا خلافا لك في فاته قال الخارج من غير السيلين ليس بجرح وهو احدث في الناك
وهو جرح عندنا العبادلة والعسرة البشرية واما الرابع فهو جرح عندنا في خلاف الناك
فان العسر عندنا في جرح الخروج الغرور وعند غيره الانتقال من الباطن الى الظاهر كما مر والحق
لكي نوعان احدهما ان يوجد امر يكون سببا لخروج الخيض الحقيقي غالبا في مقام البيح الاحتياط
كالنوم والاعطاش والجنون والسكر الذي يترفع العقل والمباشرة الفاحشة وفيما خلا في حدودها
ان لا يوجد كشي من ذلك لكنه جعل حركا سريعا تعقب الحضا وهو القهقهة في مسنة مطلقا
كان للجنابة من الحرك الحقيقي لامن لكي الحق بالادما المستحضة بالبتا وجعل اذ بنا وحاته
لباب الخيض والافشاء الرسالة على بيان بابيه كما مر في الخطبة لا يقال له بلزيم ان يلحق باب الخيض
باب الانجاس لان نفس الخيض من الانجاس لانا نقول ان نفس الخيض وان كانت من الانجاس
الا انه يترتب بخار حله مانعة عن الصلوة فهذا الاعتبار من الاحداث
فالخيض بهذا الاعتبار مذكور في كتب الصوم فكذا هنا فامل **قوله** اما الاول فكالنكاح
الا انه لا يقطع الصلوة ولا يحرم الصوم لكنه يبطله ان وقع في اليوم بصفة مخصوصة
مذكورة فيما سبق **قوله** والجماع ولو قبل الوضوء لا يحرم الوطى قلل فيما نقل عنه قال في
البدائع ولا بأس بنيام ويعاود اهل قبل ان يتوضا وانتهى كذا في الصحاح الوهاج
لكن يجب الوضوء اذا اراد المعاودة لانه اشهد فساطا وسروا عن ابن سعيد الخزازي
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتى احدكم اهلته ثم اراد ان يعود فليصا
بينهما وضوء في الحراكي ولا بأس بنيام ويعاود اهل قبل ان يتوضا وان
توضا وقروا في الأمر عن عايته رضوانه تعالى عنهما قالت كان رسول الله صلى الله
تعالى بنيام وهو جرب وايضا انها قالت كان رسول الله صلى الله تعالى بنيام وهو جرب
اراد ان ينام وهو جرب توضا وضوء الصلوة يعني لا وضوء الطعام لان وضوء الطعام
عند الكفين لا غير قال ابن عمر كان النبي عليه السلام يطوف عانا بغسل واحد فوقه عليه
كذا في كسج المنية فامل **قوله** واذا ارد الجنابة كل او كسب بفعل يديه وقمر كذا في البدائع
كذا نقل عنه ويكره من غير غسل ان سورك مشغلا وكذا اذا اصاب يده وكسب للماء المشغل

منه جرحا

العبد يجوز ان يؤدى به الظهر في الصحيح كذا ذكره الزيلعي كذا نقل عنه هكذا قال الامام البيهقي
 في شرح جامع الصغير ولو توفى في الظهر في صحيحه لا يجوز له ان يخرج وقت صلوته
 العبد ولو توفى في الظهر في وقت لم توفى في وقت الظهر للعصر ودخل وقت العصر لا
 يصح له العصر في الدخول والخروج لأن هذه طهارته وقت الظهر في وقت كذا في هذا
 عند الطرفين وعندنا في يوسف بطل الوضوء بدخول الوقت ايضا كخروج وجهه في الخط والاختيار
 وعندنا في مكشور الطرفان فيصلى من توفى قبل الزوال الى آخر وقت الظهر لعدم خروج وقت
 الفرض خلافا لابي يوسف وذرعا عرف ان دخول الوقت معتبر عندهما لا بعد طلوع الشمس توفى
 قبل خلافا لذرعا عرف ان المعتبر عنده هو الدخول فقط ولم يوجد **قوله** فيصلى به في الوقت
 شاء من الفرائض والنوافل اي يصلي ما شاء فريضا كان او واجبا قضاء وادا ونفلا فالمراد بالتوفى
 ما زاد على الفرض في محل الواجب والسنة والسجدة عندنا وبه قال الامام احمد وقال في
 يتوفى لكل صلاة مكتوبة فيصلى به فرضا واحدا ويصلي النوافل بتبعية ذلك الفرض لا القضا
 كذا في الدرر والفرق قوله عليه السلام المستحاضة تتوضأ للصلاة ولما قرأ عليه السلام
 تتوضأ لوقت كل صلاة واللام فيما رواه الافي بمعنى الوقت كما في قوله انك تحفوق الخ
 وانك للصلاة الظهر لوقت ما قال الله تعالى ام الصلاة لذلك السراى لوقت دلوكها فما
 رواه نصر فارعنياه مفترا لما ذكر من ان اللام يستعار للوقت كما في ذات تعارض النسخ
 المفتركون البرجيج للفتر لان النص يحمل على المفتر كذا في الأصول ولأن التقدير بوقت الصلاة
 تقدير بقدر الضرورة معنى اذا الوقت قائم مقام الاداء لكونه محله وله شغل مكة بالاداء غيرية
 وشغل بعضه وصرفه لحاجته وخصه في شغل مكة كما قال التقدير به تقدير بالصلاة
 معنى وهو معلوم لا يتفاوت والاداء غير معلوم فمنهم من يختار الاداء في اول الوقت ومنهم
 من يختار في اوسطه ومنهم من يختار في آخره ومنهم من يطول ومنهم من يقصر وكان التقدير بالمعلوم
 او كذا في الخ في الزيلعي واعلم ان الجرح والرفع ليس بحادث عندنا في كل وقت في المستحاضة
 ومنه بدل البول واستطلاق بطن وانفلات رجب ورجح الحراى وعندنا كذلك المستحاضة لا تتوضأ
 لانه ما يناقض يقارنه فلا فائدة فيه كذا في الزاوية وفي الجندی تتوضأ لكل صلاة عندنا كذا يعني

انما قال في قوله قبل ان يرد ان يكون بعد طلوع الشمس
 دخول الوقت بعد التوضي لا يجوز ان يكون قبل ذلك
 فلا حاجة الى زيادة بعد طلوع الشمس كذا في كلامه

قال الزيلعي ان الاداء بارفائه او لا يحكم ما رواه
 عن جرحنا على الحكم ولا يستروا الظاني في التقيد
 اجماعا على ان يجرى الوضوء لكل صلاة فلا يجوز
 الاضجاع به انتهى

كانت مكتوبة او نافله **قوله** ولا يجوز له ان يحل الخ في الوقت هذا اذا كان الدم سائلا عند التسبر
 والظواهر وانما اذا كان منقطعاً عندهما ما يحل تمام الصلاة كالصحة كذا نقل عنه وانما كان كذلك
 لما ان المستحاضة لا وضوءاً كاملاً وانما قصر فالداء من ان تتوضأ والدم منقطع ولا يضربها خروج
 الوقت اذا لم يبدلها في الوقت والناقصان تتوضأ وهو سائل في يفرها خروج
 الوقت سال بعد ذلك دم في الوقت ولم يسئل ولها ايضا انقطاعان كامل وانما قصر في الجامل
 ان يقطع الدم في وقت صلاة كامل فهذا الوجيز والاعذارها وينبغي اتصال الدم بالسائل بالاول
 والناقصان ينقطع دون وقت صلاة كامل فهذا لا ينزل عذرهما ولا يمنع الاتصال **قوله** ولا يجوز
 امامته لعذر الغدور وكذا لا يجوز اقتداء مغدور بمغدور وان اختلف عذرهما وان لم يجز ذلك
 في الزيلعي لانه اذا اختلف يكون مثله وان لم يتجرب يكون غيره بقى كلام في بعد لانه وان اختلف العذر
 عذر احدهما يجوز ان يكون كثير السيلان دون الآخر فاذا كان عذر المأموم والمفتدى قليل
 السيلان وعذر الامام كثير السيلان يجب ان يقطع عذر المفتدى في وقت اداء الصلوة دون
 عذر الامام لا يجوز امامته لانه طاهر في حال الاقتداء وفي الحراى ويصلى من بدل البول خلف
 مثله وانما اذا صلى من بدل البول خلف من يتسلسل وانفلات رجب لا يجوز لانه الامام صاحب
 العذر والمأموم صاحب عذر واحد وكذا في الزاوية كانه لا يقتدى حتى فاته بحتى فاته وضال
 ومن هذا علم فيما نقل عنه من انه يجوز مثله وفي اللنية يقتدى بمجبر عذابه كونه واختلف
 المايخ في كافي جامع الترمذ ويردده ما مر في الباب من ان اقتداء الانسان بانه في حاله
 مطلقا وبالا على صحيح مطلقا وبما لم يأت الا ثلثة المستحاضة والصلاة والحسن فتأمل **قوله** ثم في البا
 لا يتربط بالاعتباب بل يكفي وجوده في كل وقت مرة نقل عنه قال ابوالقاسم القصار صاحب الجرح
 اتأمل ان سال الدم وقت الصلاة مرة تين او مرارا فان كان اقل من ذلك لا يكون صاحب
 الجرح اتأمل ان خلاصة هذا المنقول يخالف لعمامة الكتب فلذا لم نختره انتهى كذا في الخط وغيره
قوله ولزم بوجده وقت تام سقط العذر من اول الانقطاع حتى لو انقطع في انشاء الوضوء
 او الصلوة ودام الانقطاع الى آخر الوقت الثاني بعيد تلك الصلوة لوجود الانقطاع التام الاول
 وهو يجب زوال العذر كما سبق **قوله** فان عاد قبل خروج الوقت الثاني لا بعيد لعدم الانقطاع

في قوله لا يجوز له ان يحل الخ في الوقت هذا اذا كان الدم سائلا عند التسبر
 في قوله ولا يجوز له ان يحل الخ في الوقت هذا اذا كان الدم سائلا عند التسبر
 في قوله ولا يجوز له ان يحل الخ في الوقت هذا اذا كان الدم سائلا عند التسبر

في قوله ولا يجوز له ان يحل الخ في الوقت هذا اذا كان الدم سائلا عند التسبر
 في قوله ولا يجوز له ان يحل الخ في الوقت هذا اذا كان الدم سائلا عند التسبر
 في قوله ولا يجوز له ان يحل الخ في الوقت هذا اذا كان الدم سائلا عند التسبر

التم التام بل وجد الناقص فهذا لا يزيد العذر ولا يمنع اتصال الدم الثاني بأول كما مر **قوله**
ولو عرض بعد دخول وقت فرض انظر الى آخره فان لم ينقطع يتوضأ ويصلي للثانية الصلوة
قوله ثم ان انقطع في أثناء الوقت الثاني بعد تلك الصلوة لأنه لم يوجد استيعاب وقت تام فلم يكن
وقد صحت بالجود فلا يجوز تركه انقل عنه **قوله** وان لم يجد الوقت الثاني لا يعيد لبوت العذر ابدأ
العروض والحاصل ان البوت والسرط كلاهما يعتبران من أول الأمر اذا وجد الاستيعاب
كما نقل عنه **قوله** وانما قلنا من ذلك الحديث يعني انما قلنا لا ينقض الوضوء الحاصل من ذلك الحديث
وبسببه فنقله من ذلك الحديث فيما سبق متعلق بوضوءه لا لا ينقض **قوله** اذ لو توضأ من آخره
من عذره نقض وضوءه وان لم يخرج الوقت يعني ان توضأ الحديث آخر غير السيلان كان نقضه
فلا من عذره نقض وضوءه لأن الوضوء ما وقع للسيلان والجود بالحديث آخره الثاني غير ما
قوله ان لم يسأل لا ينقض وان خرج الوقت وقال عيسى بعد الوضوء لأن ذهب الوقت حرك في
حقه قلنا الوقت قائم مقام الأداء في منع ظهور الحديث لاني ان يجعل الحديث للعدوم وجوز اكد
في الحديث **قوله** وانما قلنا بجوده اذ لو توضأ من عذره ففرض حديث آخر ينقض وضوءه في الحال وان لم
يعرض ولم يسأل من عذره لا ينقض بخروج الوقت كذا في الترتيب هذا اذا توضأ بعد انقطاع الدم ولم
يسأل بعد الوضوء وقد مر كلام عيسى ورده فلا تنقض **قوله** وان سأل الدم من احد مخويه فقط فتوضأ
ثم سأل انقض وضوءه بلا خروج الوقت لأن هذا حديث جدي لم يكن موجودا في وقت الطهارة
وفي الثانية جعل يسأل الدم من احد مخويه فتوضأ والدم سأل ثم اجتمع الدم وسأل في آخر
نقض الوضوء انتهى **قوله** وان سأل من ما وتوضأ فانقطع من احد مخوي لا ينقض وفي البداية اذا سأل
جميعا فتوضأ ثم انقطع احد مخوي وضوءه ما بقي الوقت انتهى **قوله** والجدرى بضم الجيم وفيه الدال
وبفتحها الفان تقول منه جدر الصبي عام لم يسم فاعله من جدر كذا في الصحاح وفي العام من خروج
الجدرى بضم الجيم وفتح الف القروح في البدن طفت وتفتح ويقال بالبركي فبركي وفتح ك ديوك
او جوق جبان اكثر صيانه ظاهر ولور وباللغة الفارسية آبلية وذبيل والدمامل جميعا وهو
القروح والدمامل واحد ما سئل القروح كذا في الصحاح وقيل الدمامل جميعا الدمامل والدمامل
قوله قروح لا واحدة اي ليست بفرجة واحدة بل قروح متعددة مختلفة في الحكم فلا تكون حكما

واحدة

واحدة **قوله** لو توضأ وبعضها غير سأل ثم سأل انقض ولو توضأ وكلها سأل لا ينقض نقل
عنه ملامس لان قرحان استوعبا وقتا ثم توضأ في وقت آخر بعد خروج الدم منها ثم
توضأ للآخر لم يسأل الا لا ينقض وضوءه بخلاف ما سأل من ما بعد الوضوء ساعة ثم انقطع
واحد ثم خرج الوقت ثم توضأ من الآخر لا ينقض وضوءه وفي الثانية ولو كان اجدرى لم يسأل
وبعضها ليس الا فتوضأ فقال الذي لم يكن سأل انقض الوضوء وانما بمنزلة القروح كذا
من بمنزلة جرح واحد كذا في الصحاح القحاج قال في الكافي والنقطة بفتح القاف وكسر الجيم
والاعيان الخارجة من الجرح لأن اللون الاصل للدم الحمر وبعد النضج صار قتيما ثم زاد فيصير
صديرا ثم يصير ماء وعما يجف ثم يمتد اذا خرج ماء صاف لا ينقض هذا اذا خرج بغيره
عصره فخرج بعصره لا ينقض انه يخرج لا خارج كذا في الهداية وذكر في الحديث عصر القرح
خرج من شئ كبير وانما يقال لم يصبرها لا يخرج منها شئ ينقض الوضوء وحمل ما في القليل
بابه القليل انتهى كلامه في بيان بعض ما خرج قد اخذوا بعدم الفرق بين المخرج والمخرج
الحيط وهو ايضا شارب من الخلاصة ونقطة القناري الا ان رواية البسوط على الفرق بين ما على
ما نقر عليه في نسخة القتيبي قال القياس ان القتيبي ان لا يكون حدثا لأن الحديث اسم خارج
خبر يخرج بقوة نفسه والقي يخرج لا خارج ولكن تركنا القياس بالانار عند ملا في فتاواه
على اصل القياس كذا في حواشي الهداية وفي النبايع الماء العاق في اذا خرج من النقطة لا ينقض
الوضوء وعن الحسن ان ماء النقطة غير ناقض كالحلواني فيه توسعة وفي المضمرات الماء والتريد
والقيح ينزل الدم وقيل الماء بمنزلة الدرع والاولا صح ذكره شيخ الاسلام وكذا في الصحاح
من الذكور وفتح المرأة على القح الا ان يكون المرأة معقضاة وهي التي يكون مسكولها وغايلها
واحد فيخرج منها الفاء فانه يجب للوضوء والاحتياط انها خرجت من الفرج فلا تنقض
غير مقطوع به لكنه لم يخلصه عن البرية يستحب الوضوء وفي الثانية والمقضاة اذا خرج من قبل
رج قال الشيخ الامام ابو حفص البخاري هو حديث وعنه محمد بن سنان عن قتادة قال كان يوجود
من جودك وقيل ان كان سوا او متنا من جودك محمد بن ابي الا قال الكوفي في حديثه
وذكر في تنوير الابصار وجامع البحار ان عرق مد من الخراج غسول كل خارج غسول

وقيل النقطة بوزن الكلمة المحركة النقطة والنقطة لغة
وفي الترتيب النقطة بفتح القاف والقيح بفتح القاف
قوله ما ذكر في القحاج القحاج بفتح القاف وكسر الجيم
قوله انما قلنا من ذلك الحديث يعني انما قلنا لا ينقض الوضوء الحاصل من ذلك الحديث
وبسببه فنقله من ذلك الحديث فيما سبق متعلق بوضوءه لا لا ينقض
قوله اذ لو توضأ من آخره من عذره نقض وضوءه وان لم يخرج الوقت يعني ان توضأ الحديث آخر غير السيلان كان نقضه
قوله ان لم يسأل لا ينقض وان خرج الوقت وقال عيسى بعد الوضوء لأن ذهب الوقت حرك في
قوله في الحديث وانما قلنا بجوده اذ لو توضأ من عذره ففرض حديث آخر ينقض وضوءه في الحال وان لم
يعرض ولم يسأل من عذره لا ينقض بخروج الوقت كذا في الترتيب هذا اذا توضأ بعد انقطاع الدم ولم
يسأل بعد الوضوء وقد مر كلام عيسى ورده فلا تنقض
قوله وان سأل الدم من احد مخويه فقط فتوضأ ثم سأل انقض وضوءه بلا خروج الوقت لأن هذا حديث جدي لم يكن موجودا في وقت الطهارة
وفي الثانية جعل يسأل الدم من احد مخويه فتوضأ والدم سأل ثم اجتمع الدم وسأل في آخر
نقض الوضوء انتهى
قوله وان سأل من ما وتوضأ فانقطع من احد مخوي لا ينقض وفي البداية اذا سأل
جميعا فتوضأ ثم انقطع احد مخوي وضوءه ما بقي الوقت انتهى
قوله والجدرى بضم الجيم وفيه الدال وبفتحها الفان تقول منه جدر الصبي عام لم يسم فاعله من جدر كذا في الصحاح وفيه العام من خروج
الجدرى بضم الجيم وفتح الف القروح في البدن طفت وتفتح ويقال بالبركي فبركي وفتح ك ديوك
او جوق جبان اكثر صيانه ظاهر ولور وباللغة الفارسية آبلية وذبيل والدمامل جميعا وهو
القروح والدمامل واحد ما سئل القروح كذا في الصحاح وقيل الدمامل جميعا الدمامل والدمامل
قوله قروح لا واحدة اي ليست بفرجة واحدة بل قروح متعددة مختلفة في الحكم فلا تكون حكما

واحدة **قوله** لو توضأ وبعضها غير سأل ثم سأل انقض ولو توضأ وكلها سأل لا ينقض نقل
عنه ملامس لان قرحان استوعبا وقتا ثم توضأ في وقت آخر بعد خروج الدم منها ثم
توضأ للآخر لم يسأل الا لا ينقض وضوءه بخلاف ما سأل من ما بعد الوضوء ساعة ثم انقطع
واحد ثم خرج الوقت ثم توضأ من الآخر لا ينقض وضوءه وفي الثانية ولو كان اجدرى لم يسأل
وبعضها ليس الا فتوضأ فقال الذي لم يكن سأل انقض الوضوء وانما بمنزلة القروح كذا
من بمنزلة جرح واحد كذا في الصحاح القحاج قال في الكافي والنقطة بفتح القاف وكسر الجيم
والاعيان الخارجة من الجرح لأن اللون الاصل للدم الحمر وبعد النضج صار قتيما ثم زاد فيصير
صديرا ثم يصير ماء وعما يجف ثم يمتد اذا خرج ماء صاف لا ينقض هذا اذا خرج بغيره
عصره فخرج بعصره لا ينقض انه يخرج لا خارج كذا في الهداية وذكر في الحديث عصر القرح
خرج من شئ كبير وانما يقال لم يصبرها لا يخرج منها شئ ينقض الوضوء وحمل ما في القليل
بابه القليل انتهى كلامه في بيان بعض ما خرج قد اخذوا بعدم الفرق بين المخرج والمخرج
الحيط وهو ايضا شارب من الخلاصة ونقطة القناري الا ان رواية البسوط على الفرق بين ما على
ما نقر عليه في نسخة القتيبي قال القياس ان القتيبي ان لا يكون حدثا لأن الحديث اسم خارج
خبر يخرج بقوة نفسه والقي يخرج لا خارج ولكن تركنا القياس بالانار عند ملا في فتاواه
على اصل القياس كذا في حواشي الهداية وفي النبايع الماء العاق في اذا خرج من النقطة لا ينقض
الوضوء وعن الحسن ان ماء النقطة غير ناقض كالحلواني فيه توسعة وفي المضمرات الماء والتريد
والقيح ينزل الدم وقيل الماء بمنزلة الدرع والاولا صح ذكره شيخ الاسلام وكذا في الصحاح
من الذكور وفتح المرأة على القح الا ان يكون المرأة معقضاة وهي التي يكون مسكولها وغايلها
واحد فيخرج منها الفاء فانه يجب للوضوء والاحتياط انها خرجت من الفرج فلا تنقض
غير مقطوع به لكنه لم يخلصه عن البرية يستحب الوضوء وفي الثانية والمقضاة اذا خرج من قبل
رج قال الشيخ الامام ابو حفص البخاري هو حديث وعنه محمد بن سنان عن قتادة قال كان يوجود
من جودك وقيل ان كان سوا او متنا من جودك محمد بن ابي الا قال الكوفي في حديثه
وذكر في تنوير الابصار وجامع البحار ان عرق مد من الخراج غسول كل خارج غسول

واحدة **قوله** لو توضأ وبعضها غير سأل ثم سأل انقض ولو توضأ وكلها سأل لا ينقض نقل
عنه ملامس لان قرحان استوعبا وقتا ثم توضأ في وقت آخر بعد خروج الدم منها ثم
توضأ للآخر لم يسأل الا لا ينقض وضوءه بخلاف ما سأل من ما بعد الوضوء ساعة ثم انقطع
واحد ثم خرج الوقت ثم توضأ من الآخر لا ينقض وضوءه وفي الثانية ولو كان اجدرى لم يسأل
وبعضها ليس الا فتوضأ فقال الذي لم يكن سأل انقض الوضوء وانما بمنزلة القروح كذا
من بمنزلة جرح واحد كذا في الصحاح القحاج قال في الكافي والنقطة بفتح القاف وكسر الجيم
والاعيان الخارجة من الجرح لأن اللون الاصل للدم الحمر وبعد النضج صار قتيما ثم زاد فيصير
صديرا ثم يصير ماء وعما يجف ثم يمتد اذا خرج ماء صاف لا ينقض هذا اذا خرج بغيره
عصره فخرج بعصره لا ينقض انه يخرج لا خارج كذا في الهداية وذكر في الحديث عصر القرح
خرج من شئ كبير وانما يقال لم يصبرها لا يخرج منها شئ ينقض الوضوء وحمل ما في القليل
بابه القليل انتهى كلامه في بيان بعض ما خرج قد اخذوا بعدم الفرق بين المخرج والمخرج
الحيط وهو ايضا شارب من الخلاصة ونقطة القناري الا ان رواية البسوط على الفرق بين ما على
ما نقر عليه في نسخة القتيبي قال القياس ان القتيبي ان لا يكون حدثا لأن الحديث اسم خارج
خبر يخرج بقوة نفسه والقي يخرج لا خارج ولكن تركنا القياس بالانار عند ملا في فتاواه
على اصل القياس كذا في حواشي الهداية وفي النبايع الماء العاق في اذا خرج من النقطة لا ينقض
الوضوء وعن الحسن ان ماء النقطة غير ناقض كالحلواني فيه توسعة وفي المضمرات الماء والتريد
والقيح ينزل الدم وقيل الماء بمنزلة الدرع والاولا صح ذكره شيخ الاسلام وكذا في الصحاح
من الذكور وفتح المرأة على القح الا ان يكون المرأة معقضاة وهي التي يكون مسكولها وغايلها
واحد فيخرج منها الفاء فانه يجب للوضوء والاحتياط انها خرجت من الفرج فلا تنقض
غير مقطوع به لكنه لم يخلصه عن البرية يستحب الوضوء وفي الثانية والمقضاة اذا خرج من قبل
رج قال الشيخ الامام ابو حفص البخاري هو حديث وعنه محمد بن سنان عن قتادة قال كان يوجود
من جودك وقيل ان كان سوا او متنا من جودك محمد بن ابي الا قال الكوفي في حديثه
وذكر في تنوير الابصار وجامع البحار ان عرق مد من الخراج غسول كل خارج غسول

وهذا غلط والصحيح انه يصح قايم بالايام اذا ذكره شام عن محمد لان الكرم والتجود يجوز تركه
 بالاختيار في التطوع اذا ركع بخلاف التوب حيث لا يجوز تركه في الاختيار بحال وانه علم وفي
 السراج التوابع لو كان في حلقه جرح ان يجرد سال وان اوى لم يسر وهو يقدر على القيام والركوع
 والتجود فانه يصح قاعدا بالايام ومع هذا الرمي قايم بالايام ويكره جاز **قوله** وكذا الوصال عند
 القيام او يستلحق بطنه يصح قاعدا كما ان من يخرج عن المرأة لو قام يصح قاعدا بركوع وسجود لان تركه
 القيام اهلون من السيلان ولو كان في رجله جرح اذا قام يخرج عن المرأة واذا فقد رجا جاز ان يصح
 قاعدا وكذلك المرأة اذا كان معا ثوب لا يستتر جميع بدنها قائمة ويستتر قاعة جاز ان يصح قاعة
 كذا في شرح الفتاوى **قوله** بخلاف من لم يستتر لانه لا يصح مستليا يعني ان كان جرحه
 اذا قام وقعد وسال اذا استلقى على فقام لم يسر فانه يصح قايم بالايام يركع ويسجد مع السيلان
 لان تركه الترابيض فيه اقل **قوله** او ما اصاب ثوب المعذور اكثر من قدر الدرهم انما قال اكثر من قدر الدرهم
 لا في قدر الدرهم اما ساحة كعروض كف في الرقيق واما وزنا فكقدر المتقال في اكتشف اذ المراد
 من الدرهم عشرون قرطا وهو المتقال لا الدرهم الذي هو اربعة عشر قرطا وهو مقبض في تركه
 والسرقة والمرثلة وما اصاب الثوب من النجاسة اكثر من مثقال الذهب وزنا يمنع والا فلا وهو
 المختار وعندنا انما كذا في حواشي الهداية **قوله** فعليه غسله ان كان معيدا بان لا يصيب مرة بعد
 حتى لو لم يغسل وهو اكثر من قدر الدرهم لم يجز صلوة **قوله** وان كان بحال لو عند يتجسس ثانيا
 قبل الفراغ من الصلوة جاز ان لا يغسل لعدم فائدة الفصل مع الشقة العظيمة قال الزيلعي وان
 لم يكن الفصل مفيدا بان لا يصيب مرة بعد اخرى اجزاه ولا يجزئ عند ما دام الغدر قايم او في الغادر
 العقابية لتجسس ثانيا او ثالثا قبل الفراغ من الصلوة جاز ان لا يغسل والا فلا وهو المختار
 وعليه الفتوى كذا في التباين رائية وفي التجسس المختار ما في التوازي لان لا لو عند يتجسس ثانيا
 قبل الفراغ من الصلوة جاز ان لا يغسل والا فلا فتوا عنه قال محمد بن مقاتل بن عمرو غل
 ثوبه في وقت الصلاة انتهى وعن ابي يوسف انه يجزئ الفصل وقت الصلاة قال في الحاشية
 الاخرى فلا بعضهم لا يجزئ عليه غسله لان الرمي عرفناه بالتقوى والنجاسة ليست بمعناه لان
 قليله يعني عن اقله بالقليل للضرورة وقال في الخلاصة وعليه الفتوى انتهى وقيل اذا اصابه

وهو وزن سبعة دراهم العري

في نسخة اخرى

خارج

خارج الصلوة يغسله من قادر على ان يشرع في ثوب طاهر وفي الصلوة لا يمكن التحرز فقط
 كما في الزيلعي وذكر في جامع الرموز وخبر بعض المساجد الصلوة في الثوب النجس بلا عذر كما في
 الخزانة فيه ان هذا ليس بشئ لانه يخالف لعامة الكتب المعتمدة وما ذكره مولانا صلاح الدين في
 كتابه شرح العقائد من انه لو صلى في ثوب نجس وهو واجد لظاهر يكفر وقيل لا يكفر اذ لم يحل
 انتهى فاقول قال صاحب التحفة اما النجاسة القليلة سواء كانت في البدن او في الثوب لا يمنع جواز
 الصلوة غليظة كانت او خفيفة استحيانا والقياس ان يمنع وهو قول الفرغاني في الا اذا
 له لا تأخذ العين او ما لا يمكن الاضرار عنكم البق والبرائيت والقياس متروك لان الضرورة
 في القليل عامة وماعت بنية سقطت قضيت واما النجاسة الكبيرة تمنع جواز الصلوة لعدم
 الضرورة والحد الفاضل بين القليل والكثير في النجاسة الغليظة هو ان يكون اكثر من قدر
 الدرهم كبير فيكون الدرهم وما دونه قليلا كما مر والباعث كتب هذا القول رضوان الله
 وغفران المأمول للخدمة الذي هذا شرح هذا الكتاب ووقفنا اتمام من لطفه بلا
 كاشك وارتباب ونسئله ان يتفقد به اولوا الازواج والالباب ونرجوا به بستر
 العيوب بين يدي رب الارباب انه لطيف بعباده ويرزق من يشاء بغير
 حساب والصلوة والسلام على محمد الذي هو البدر المنير بين
 حواريه اصحابه وعياله واتباعه الذين ثبتت حجتهم في
 القلوب والاكباد كالأوتاد سنة اربع ومائة
 والفتاوى تحت الكتاب بعون

المكالمناه



Guilherme
KIST
VENI
1931
AMCA ZADE
HUSEYIN PASA